معكم
MAACOM

يونيو ٢٠٢١
ذو القعدة ١٤٤٢ هـ

مجلة دولية متخصصة بالعمل الإنساني تصدر عن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

ملف البيئة
العدد ١٤



«السعودية الخضراء» والشرق الأوسط الأخضر» تأكيد على ريادة السعودية في حماية البيئة

«د. التويجري»: مكافحة التصحر بالتشجير ووقف الانبعاثات المضرة



المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر هي منظمة إنسانية إقليمية ذات امتداد دولي؛ أعضاؤها هيئات وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في الدول العربية؛ وتعمل في إطار الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وهي عضو مراقب دائم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية؛ وفي الأمم المتحدة.

معكم
MAACOM

www.maacom.org

العدد (١٤) - يونيو ٢٠٢١
ذو القعدة ١٤٤٢ هـ

مجلة دولية متخصصة بالعمل الإنساني
تصدر عن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر - ترخيص رقم (٣٧٠)
المشرف العام على المجلة هو الأمين العام
د.صالح بن حمد التويجري

رئيس التحرير
مختار العوض موسى

مدير التحرير
بشير بوزيان الرحماني

أعضاء هيئة التحرير
عبدالله الحمد
حسن الأديب
مهند باريان

التنفيذ الفني
رنيم التجار

للمراسلات
باسم رئيس التحرير
maacom@arabrcrc.org





«د. التويجري»: مكافحة التصحر بالتشجير ووقف الانبعاثات المضرة



القيادة السعودية والتوازن البيئي



نفخر بدور «آركو» في تطوير مسارات العمل الإنساني

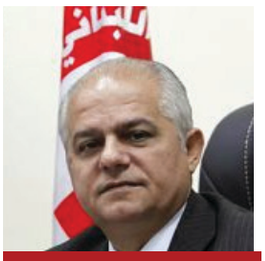

التغير المناخي



اللجنة التنفيذية تناقش الوضع في فلسطين



التلوث البيئي الالكتروني



« آركو» تشارك الإحتفال ب «عالمي اللاجئين »



«آركو» أطلقت مراكز متخصصة



صون مقومات الحياة



السد الأخضر ..ينبوع حياة لتشجير الصحراء



حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني

القيـادة السـعودية والتوازن البيئي



تساؤلات عديدة تطرق أذهان العلماء والمفكرين والباحثين وصانعي القرار في كل بقعة من بقاع الأرض؛ منها كيف سيكون مستقبل العالم مع التغيرات المناخية المتوقعة وما قد ينجم عنها من كوارث مدمرة – لا سمح اللَّه –؟ وما العوامل التي ستكون لها اليد الطُّولى في تشكيله؟

د. صالح بن حمد التويجري
أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

لا يختلف اثنان على أن أي تغيرات مناخية قاسية حتماً ستلقي بظلال قاتمة على كوكبنا الأرضي؛ ما يحتم التعامل معها بوعي مستنير وبمسؤولية كبيرة؛ خاصة أنها ستؤثر على البيئة المحيطة بنا من خلال تسببها في وقوع كوارث وأزمات مهددة لصحة الإنسان وسلامته. ومهما يكن من أمر فإن توجه التفكير نحو المستقبل يكون محمولاً بين أفق التوقع وغياهب المجهول؛ في وقت يشهد فيه التاريخ الإنساني على مجاهدة البشر من أجل مصادقة الطبيعة؛ والبحث عن وسائل تكفل لهم الحماية من قساوتها؛ والأمن من مفاجأتها؛ وشيئاً فشيئاً في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي استطاع الإنسان تحقيق الرفاهية وطمأنة المجتمعات والأنظمة السياسية والاجتماعية من مخاطر الطبيعة؛ ولكن بين الفينة والأخرى تثور الطبيعة في مكان ما فتحدث أزمة أو كارثة ذات خسائر فادحة؛ وقتها يعاود البشر التفكر في مدى مساسهم بأنظمة الطبيعة الأزلية؛ وكيفية استشعار حدوث الكارثة والتصدي لها؛ وتتداخل العديد من الطروحات في تفنيد العلاقة بين الإنسان والطبيعة؛ وينشأ الجدل حول الإنسان؛ أهو مجني عليه أم جانٍ؟ وتبقى الحقيقة التي لا جدال فيها؛ وهي حدوث كوارث بين الفينة والأخرى يروح ضحيتها الكثير من البشر

فلنتساءل هنا: هل التغيرات البيئية والمناخية التي تحدث الآن والمتوقعة ظاهرة طبيعية غير مقلقة سوف يتم التكيف معها عند حدوثها؛ أم أن لها آثاراً سلبيةً يصعب السيطرة عليها مستقبلاً لكونها ناتجة عن أطماع البشر؛ والتطور الصناعي المعقد؟ ومع طرح هذه التساؤلات يحتدم الجدل حول ظاهرة التغير المناخي؛ وما قد ينجم عنها من مخاطر كارثية؛ حيث إن العديد من العلماء والمنظمات الدولية المعنية ترى أنها من أخطر المشكلات التي يمكن أن تواجه مستقبل العالم؛ وتطرأ تساؤلات عديدة منها: هل تستدعي ظاهرة التغير المناخي التهيؤ لمشكلات أمنية كبرى؛ وحروب ذات أنماط جديدة عمادها التقاتل حول الغذاء والماء واليابسة؟ أم تستدعي عودة الإنسان إلى مصادقة الطبيعة والتكيّف معها في إطار الحذر من المساس بأنظمتها الأزلية؟ نشير هنا إلى أن الأطماع التي شهدها التاريخ البشري حتى وقتنا هذا فرضت على الشعوب القوية نوعاً من التحالفات التي يمكن أن نطلق عليها تحالفات القوى؛ ولكن هتافات المنظمات الحقوقية اليوم تركز على حماية وحفظ حقوق الإنسان الذي يكفل له تواجده على سطح الكوكب أن يعيش فيه آمناً ؛ ويظل البحث في ظاهرة التغير المناخي المستقبلي وما قد ينجم عنها من كوارث متوقعة يحتل حيزاً كبيراً لدى مراكز البحث العلمي التي تبرز أهمية الحفاظ على التوازن البيئي وتحذر من عواقب وخيمة لأي خلل يحدث فيه؛ صحيح أن هناك تحديات كبيرة تواجه حراك الدول والمنظمات المعنية في مكافحة التغيرات المناخية منها عدم كفاءة التدابير المتخذة؛ قلة الخطط الوطنية للحد من المخاطر؛ صعوبة وضع أحكام عامة لمعالجة آثارها؛ تحوّل بعض الكوارث الطبيعية بعد حدوثها إلى كوارث مركبة مثل حدوث زلزال في مكان ما يؤدي إلى انهيار سد يتبعه حدوث فيضان أو إغراق مساحات واسعة من الأراضي؛ انقطاع سبل الاتصال؛ ضعف إدارة الحد من مخاطر الكوارث؛ نقص المهارات التقنية والخبرات والقدرات البشرية واللوجستية لتخطيط وتنفيذ الخطط الموضوعة في هذا الشأن؛ ضعف الإطار المؤسسي للاستجابة لحالات الطوارئ؛ تدهور الأمن الغذائي والمائي؛ ارتفاع درجة الحرارة؛ زيادة ملوحة المياه الجوفية وانتشار الأوبئة والأمراض على نحو واسع؛ النمو الحضري والتوسع العمراني السريع دون تخطيط يراعي الحد من المخاطر؛ النمو المضطرد في المساكن العشوائية بسبب زحف السكان نحو المدن طلباً للأمن وأملاً في الحصول على فرص عمل؛ وغير ذلك من التحديات التي تقف حجر عثرة في سبيل التصدي لكوارث التغيرات المناخية؛ فماذا نحن فاعلون لإعادة التوازن البيئي إلى وضعه الطبيعي في حالة حدوث تغيرات مناخية قاسية تقضي على الأخضر واليابس؟ إجابة هذا السؤال تكمن في اتفاق كيوتو لعام ١٩٩٢ واتفاق باريس لعام ٢٠١٥ وكذلك إعلان صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع لمبادرة «السعودية الخضراء» ومبادرة «الشرق الأوسط الأخضر» بشرى للمجتمع الدولي لدعم الإصحاح البيئي من خلال مساندة الهدف العالمي لزراعة ٥٠ مليار شجرة؛ فهل تنطلق دول العالم أجمع من هاتين المبادرتين وتعلن مبادرات مماثلة وصولاً إلى بيئة نظيفة آمنة؛ بيئة تتوفر فيها كل المقومات الحياتية لكل الكائنات الحية على سطح كوكبنا الأرضي؟ حتماً سيتحقق ما تصبو إليه شعوب العالم من العيش في بيئة سليمة آمنة خالية من أي اعتلال يؤدي إلى تلوثها؛ وهذا يحتم على كل العلماء والنخب المعنية مواصل البحث لإيجاد حلول سريعة لدرء أخطار أي كوارث ناجمة من التغيرات المناخية المتوقعة؛ ومن تلك الحلول عقد لقاءات علمية لبحث الآليات المناسبة للحد من الكوارث؛ العمل على إشراك أكبر عدد من الجهات المختصة المعنية في وضع الخطط المطلوبة لمواجهة تحديات التغيرات المناخية؛ تقديم الدعم اللازم لتوفير أحدث تقنيات التنبؤ بالكوارث؛ العمل على وضع الخطط الاستراتيجية التي تضمن نجاح الحراك المطلوب للتخفيف من تداعيات الكوارث المناخية والاستعداد لها قبل وقوعها؛ والتخطيط هنا يعني الاستعداد من خلال إنشاء جهاز قادر على توفير الوقاية والحماية وإدارة الكارثة بفاعلية وتقديم جميع مستلزمات الإغاثة؛ تحديد أولويات الإجراءات العاجلة اللازمة لمواجهة الكارثة ثم إزالة آثارها وإعادة الحياة الطبيعية مرة أخرى؛ تطوير مفاهيم ومبادئ ثقافة الوقاية والحماية الذاتية من أخطار الكوارث؛ توفير المعلومات وتيسير انسيابها لمتخذي القرار لاتخاذ اللازم؛ إيجاد إرادة قوية وقاعدة مؤسسية فعالة للحد من مخاطرها؛ وتفعيل الاستثمار في الحد من الكوارث.

اللجنة الدولية واللجنة الدائمة تتفاعلان مع رسالة أمين عام المنظمة بشأن الانتهاكات القانونية في فلسطين

«د. التويجري» للحركة الدولية: أوقفوا الممارسات اللاإنسانية في الأراضي المحتلة



تفاعلت كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدائمة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مع رسالة أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري بخصوص الانتهاكات القانونية والإنسانية في فلسطين.

وأكد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد / بيتر ماورير التزام اللجنة الدولية بضمان تزويد المرافق الطبية الفلسطينية التي تقدم رعاية عاجلة ومنقذة للأرواح بالمستلزمات الطبية المناسبة؛ وتواصل جهودها لتعزيز قدرة موظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم في إسرائيل ومتطوعيهما على الوصول بشكل آمن ودون عراقيل إلى الجرحى وغيرهم ممن يحتاجون المساعدة في الأراضي الفلسطينية.

وأشار في خطاب بعث به يوم ١٧ مايو ٢٠٢١ إلى أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر إلى أن اللجنة الدولية ستواصل تنسيق كل الدعم الذي تقدمه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.. وفيما يلي نص خطاب السيد بيتر ماورير إلى الدكتور صالح التويجري:





«بيتر ماورير ": مستمرون في تعزيز قدرة الهلال الأحمر الفلسطيني في الوصول إلى الجرحى دون عراقيل

حضرة الدكتور صالح بن حمد التويجري

الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

تحية طيبة وبعد ،

اسمح لي بداية أن أتمنى لك وللمسلمين جميعاً عيداً مباركاً؛ تقبل الله صيامكم وبارك لكم صالح أعمالكم. وإني أشكرك على رسالتك التي هي محط تقدير ومؤاتية التوقيت. فاللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) تراقب عن كثب التصاعد الأخير للاضطرابات ومسار العنف الخطير الذي بدأ في القدس وامتد إلى غزة ومواقع أخرى. ويساور اللجنة الدولية قلق بالغ من التداعيات الخطيرة لهذا العنف والمخاطر التي يفرضها على السكان المدنيين. وما قمنا به على سبيل الأولوية هو دعوة الأطراف إلى ضبط النفس ووقف تصعيد العنف والنزاع المسلح وضمان السماح بإيصال مساعدات فورية دون عراقيل إلى الجرحى الذين أصيبوا من جراء العمليات العدائية. وعلى غرار الرسائل العامة التي نشرتها اللجنة الدولية، فإن رسائلنا الموجهة إلى أطراف النزاع متجذرة في الواجبات الواقعة على عاتق جميع الأطراف باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وسير العمليات العدائية، بما فيها حظر الهجمات العشوائية على المدنيين، وشرط التناسب وضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع إصابات بين المدنيين. وندأب حالياً على ضمان قدرة موظفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم في إسرائيل ومتطوعيهما على

الوصول بشكل آمن ودون عراقيل إلى الجرحى وغيرهم ممن يحتاجون المساعدة. ونلتزم أيضاً بضمان تزويد المرافق الطبية الفلسطينية التي تقدم رعاية عاجلة ومنقذة للأرواح بالمستلزمات الطبية المناسبة. وستواصل اللجنة الدولية تنسيق كل الدعم الذي تقدمه الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على عمل الجمعيات الوطنية في المنطقة لاستجابتها دون كلل لاحتياجات الأشخاص الذين يعانون من تداعيات العنف المسلح التي فاقمتها جائحة كوفيد-١٩ ، وعمل هذه الجمعيات على ضمان كرامة الجميع.

بيتر ماورير



Thank you for your letter, which is appreciated and timely. The International Committee of the Red Cross (ICRC) has been closely monitoring the recent escalation of tensions and the dangerous trajectory of violence, beginning in Jerusalem and spreading to Gaza and other locations. We remain deeply concerned about the serious consequences that the violence is having and risks having on the civilian population.

As a priority, we have urgently called on the parties to show restraint, de-escalate the cycle of violence and armed conflict, and ensure that immediate, unhindered assistance is available to those who have been injured as a result of the hostilities. Like our public messaging, our messages to the parties are rooted in the obligations of all sides to respect the basic principles of international humanitarian law and the conduct of hostilities, including the prohibition of indiscriminate attacks on civilians, the requirement for proportionality and the need to take all necessary precautions to avoid civilian casualties.



«مرسيدس بابيه»: ندعم احترام القانون الدولي الإنساني وحماية الفرق الطبية والإغاثية في الأراضي المحتلة

On behalf of the Standing Commission and on my own behalf, a week ago I sent to Dr Younis Al-Khatib, President of the Palestine Red Crescent Society, my sincerest expression of solidarity as the Society's volunteers and workers have been tirelessly and fearlessly come to the aid of the affected populations. I pay tribute to the Society's leaders, volunteers and staff for their commitment and tremendous contributions to saving lives and protecting humanity. The Standing Commission unreservedly calls for respect for IHL and protection of all medical teams and aid workers on the ground responding to the situation in the Occupied Territories and Israel. We urge that IHL be respected, and civilians be spared of the strike and violence as sadly they are the ones who are paying a disproportionate price.

Stepping up action on the ground to provide response to critical needs and appealing both parties to de-escalate hostilities, the Movement's components have been showing, once again, its steadfast commitment to upholding the humanitarian mission inherited from our forefathers to alleviate suffering and protect human dignity.

من جهتها قالت رئيسة اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر السيدة/ مرسيدس بابيه: لقد عبرنا عن تضامن اللجنة الدائمة مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومتطوعي الجمعية الذي يعملون بلا كلل لمساعدة السكان المتضررين؛ مشيرة إلى أن اللجنة الدائمة تدعو بلا تحفظ إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية جميع الفرق الطبية والإغاثية في الأراضي المحتلة وإسرائيل ؛ وتجنيب المدنيين لأنهم هم من يدفعون الثمن.



وكان الدكتور صالح بن حمد التويجري قد بعث برسالة مماثلة إلى كل من رئيس الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر السيد / فرانسسكو روكا ورئيسة اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر السيدة / مرسيدس بابيه ورئيس اللجنة الدولية بيتر ماورير قال فيها: مواسم إنسانية تتوالى يعيشها المجتمع الدولي فبالأمس القريب يحتفل العالم بيوم الصليب الأحمر والهلال الأحمر فرحاً بتأسيس حركتنا الدولية التي بُنيت على مبادئ أساسية لحفظ الكرامة الإنسانية. وحماية النفس البشرية. واليوم يعيش العالم أجواء روحانية في شهر رمضان والعيد سيحل قريباً بعد ٧٢ ساعة أو أقل. إلا أنه مع الأسف نشاهد على القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة مقاطع تقشعر لها الأبدان. ويندي لها الجبين. خاصة لنا نحن المنتسبون إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وكأننا تخلينا عن مبادئ حركتنا. وتنصلنا عن مسؤوليتنا. فالشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يُسَامونَ سوء العذاب أطفالاً ونساء ومسنين. أُناسٌ عُزّل يتطلعون إلى الحياة الكريمة فقط يتعرضون إلى الضرب والإيذاء الجسدي والنفسي. بل سجلت حالات وفيات بدم بارد ومُنعت طواقم الإسعاف من الدخول إليهم لتقديم الخدمة الطبية الاسعافية لهم. بل تعدى ذلك إلى الاعتداء على طواقم إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني وهي تباشر خدمتها الاسعافية للمصابين. وإن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.

وهي تتابع بقلق بالغ هذه التجاوزات والممارسات اللاإنسانية ضد المواطنين الفلسطينيين. فإنها تطلب من مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كلاً بحسب مسؤولياته وواجباته التحرك السريع لوقف هذه التجاوزات للقانون الدولي الإنساني والممارسات اللاإنسانية في حق الشعب الفلسطيني الأعزل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. والعمل على تأمين سلامتهم وحفظ كرامتهم. وأسجل شكري وتقديري لكل من أدى رسالته لخدمة الإنسانية. وعمل على تحقيق مبادئ حركتنا الدولية.

وبعث الأمين العام للمنظمة العربية هذه الرسالة لرئيس اللجنة الدولية في إطار المتابعة المستمرة للأمانة العامة للمنظمة العربية للوضع الإنساني المأساوي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة والأراضي المحتلة جراء العمليات العسكرية للاحتلال الإسرائيلي وما نتج عنها من انتهاكات جسيمة وخروقات طالت القانون الدولي الإنساني في فلسطين خصوصاً في غزة والقدس من تدمير للأعيان المحمية قانونياً والتعدي على طواقم الإسعاف والتهجير القسري للفلسطينيين والاستيلاء على مساكنهم وأراضيهم وهي انتهاكات صريحة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ولكل الأعراف القانونية المتعارف عليها.







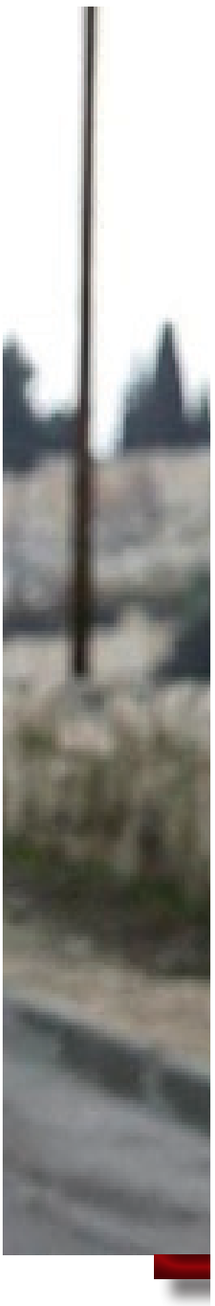

أكدت أن الاعتداءات الإسرائيلية وصمة عار في جبين الإنسانية

اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر تناقش الأوضاع الإنسانية في فلسطين



في إطار المتابعة المستمرة للأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» للوضع الإنساني المأساوي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة والأراضي المحتلة جراء العمليات العسكرية للاحتلال الإسرائيلي وما نتج عنها من ضحايا ومصابين وتهجير قسري للفلسطينيين ، عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية اجتماعاً طارئاً عن بعد يوم ٢٠ مايو ٢٠٢١ برئاسة جمعية الهلال الأحمر البحريني الرئيس الحالي للدورة ال ٤٥ للهيئة العامة للمنظمة العربية؛ بحضور كل من الهلال الأحمر الفلسطيني، الهلال الأحمر السعودي، الهلال الأحمر العراقي، الهلال الأحمر المصري والهلال الأحمر المغربي.

وفي كلمته الترحيبية بالحاضرين قال الأمين العام للمنظمة العربية الدكتور صالح بن حمد التويجري : إن الأوضاع المأساوية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة خصوصا في ظل أزمة كورونا تتطلب من الحركة الدولية بكل مكوناتها تحركاً سريعاً في إطار رسالتها ومبادئها الأساسية لتقديم المساعدات الفورية لضحايا التصعيد العسكري من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ وفي نفس الوقت اتخاذ موقف ملزم باحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المرتبطة به وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبرتوكولات الثلاث الملحقة بها ومذكرة التعاون الموقعة بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ونجمة داوود الحمراء عام ٢٠٠٥ تحت رعاية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وأكد الأمين العام للمنظمة العربية بأن هذا الاجتماع جاء ليحقق ثلاثة أهداف وهي:

١. **وقوف المنظمة العربية بمكوناتها من الجمعيات والهيئات الوطنية العربية مع الهلال الأحمر الفلسطيني والشعب الفلسطيني.**
٢. **إبراز الانتهاكات والخروقات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية جراء العدوان الإسرائيلي ومناشدة المجتمع الدولي لتحمل مسؤوليته في هذا الشأن.**
٣. **حشد الجهود الإنسانية لتقديم الدعم للهلال الأحمر الفلسطيني ليتمكن من أداء مهامه الإنسانية.**

وفي ختام كلمته عبر الأمين العام للمنظمة العربية عن شكره وتقديره للمبادرات الفورية للهيئات والجمعيات الوطنية العربية وفي مقدمتها الهلال الأحمر الكويتي، والهلال الأحمر القطري، والهلال الأحمر المصري التي سارعت إلى تقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية،

بالإضافة إلى المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكاتبها الإقليمية في المنطقة على تفاعلهم مع الأزمة الإنسانية للشعب الفلسطيني، مشدداً على أهمية الدور الذي تضطلع به الحركة الدولية والذي لا يقتصر فقط على تقديم المساعدات الإنسانية بل عليه أن يتحمل مسؤوليته في وقف مسببات تلك الأزمة الإنسانية ومخاطبة المجتمع الدولي بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية لاحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني وتطبيق الاتفاقيات الدولية المرتبط به وإلزام احترامها.

ثم تحدث أمين عام جمعية الهلال الأحمر البحريني رئيس الدورة ال ٤٥ للهيئة العامة للمنظمة العربية الدكتور فوزي أمين؛ حيث أكد على ضرورة التحرك السريع لوقف نزيف الدم في الأراضي الفلسطينية وعمليات التهجير القسري ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في حماية المدنيين في غزة والأراضي الفلسطينية؛ وعبر في ختام كلمته عن شكره للأمانة العامة وعلى رأسها الأمين العام الدكتور التويجري؛ مشيراً إلى استعداد جمعية الهلال الأحمر البحريني بالشراكة مع الأمانة العامة للمنظمة العربية لتقديم كل الدعم للهلال الأحمر الفلسطيني وتنسيق الجهود الإغاثية.

من جهته تحدث الدكتور يونس الخطيب رئيس الهلال الأحمر الفلسطيني عن مأساة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي والعمليات العسكرية القائمة حاليا ضد الفلسطينيين على أرضهم؛ وأنه لا يوجد أي حل إنساني لأزمة سياسية؛ واستعرض جهد الجمعية في تقديم المساعدات الإنسانية للضحايا؛ مناديا بتكثيف المساعدات ومساندة الهلال الأحمر الفلسطيني في مهمته؛ واتخاذ مواقف لإنهاء العمليات العسكرية واحترام الاتفاقيات الدولية في إطار القانون الدولي الإنساني؛ وطالب بالتطبيق الكامل لمذكرة التعاون الموقعة فيما بين الهلال الأحمر الفلسطيني ونجمة داوود الحمراء، موضحا بأن طواقم الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني تُمنع من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الدخول إلى القدس وإلى أماكن عديدة



بل تم الاعتداء على أفراد الجمعية وهم يؤدون مهامهم كما تم استهداف سيارات الإسعاف التابعة للجمعية.

وعبر أعضاء اللجنة التنفيذية عن دعمهم لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ودعوا بقية الجمعيات إلى تقديم يد المساعدة لتسهيل مهام الجمعية الإنسانية.

وفي ختام هذا الاجتماع الطارئ أصدر المشاركون البيان الختامي وهذا نصه:

بيان المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر بخصوص اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية على الارض الفلسطينية

في اجتماع استثنائي للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر على مستوى لجنتها التنفيذية عبر التواصل المرئي المنعقد يوم الخميس ٨ شوال ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٠ مايو/ أيار ٢٠٢١م، لبحث اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية. وكذا الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني؛ والدعم المطلوب للهلال الأحمر الفلسطيني.

وبعد استعراض آخر التطورات في الأرض الفلسطينية، وما آلت اليه الأوضاع بسبب تصاعد اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية على المواطنين الفلسطينيين وتهديدهم بالتهجير القسري من منازلهم خاصة في حي الشيخ جراح، وحي سلوان، ومنع المصلين من المسلمين والمسيحيين من الوصول إلى أماكن العبادة الخاصة به. ومنع طواقم إسعاف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من تأدية مهامهم والإنسانية لإسعاف ونقل الضحايا؛ بل والاعتداء عليهم؛ ومنعهم من



الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لإسعاف ونقل المصابين؛ واستهداف المدنيين؛ والمراكز والأعيان المدنية والإعلامية؛ والمراكز الإسعافية والإغاثية .. وبعد الاستماع إلى التقرير المقدم من الهلال الأحمر الفلسطيني؛ والمركز العربي للاستعداد للكوارث حول الوضع الإنساني المتردي في الأراضي الفلسطينية جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية . واستنادا إلى الأسس القانونية المتمثلة في اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها؛ وإلى القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة الصادرة حول الشأن الفلسطيني؛ وهي القرارات : ٢٤٢/ ١٩٦٧ , ١٩٧٣/٣٣٨ , ١٩٨٠/٤٧٨, ٢٠١٦/٢٣٣٤ فإن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ممثلة باللجنة التنفيذية:

- **تدين** وبأشد العبارات الاعتداءات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية، على الشعب الفلسطيني، في الأراضي الفلسطينية، وتطالب المجتمع الدولي؛ والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بضرورة التدخل العاجل للوقف التام لجميع هذه الاعتداءات التي تشكل وصمة عار في جبين الإنسانية.
- **تطالب** بوضع حد لجميع الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية المتمثلة في القصف العشوائي للمدنيين العزل، وتهجير الفلسطينيين من منازلهم ، ومنع المسلمين والمسيحيين من ممارسة عباداتهم في دور العبادة الخاصة بهم ، ومنع طواقم الإسعاف من الدخول إلى حيث الجرحى والمصابين لتقديم المساعدة الطبية الإسعافية لهم ونقلهم الى المستشفيات.
- **تؤكد** على إدانتها لمصادرة الأراضي والمنازل والممتلكات الفلسطينية بشكل عام، وإخلاء الفلسطينيين وتهجيرهم قسرا من منازلهم. حيث إن جميع هذه الأفعال تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني
- **وتحمل** إسرائيل المسؤولية الكاملة عن منع طواقم الإسعاف من الدخول إلى حيث الجرحى والمصابين لتقديم المساعدة الطبية الإسعافية لهم ونقلهم الى المستشفيات، واستهدافها لمباني تابعة لمنظمات وهيئات إغاثية وإعلامية، مؤكدة أن ذلك يعتبر انتهاكا صارخا لمقتضيات القانون الدولي الإنساني؛ الذي يوجب احترام وحماية افراد الخدمات الطبية في كل الأحوال، وكذا احترام وحماية الأعيان المستخدمة لعمليات الغوث الإنساني، والذي يؤكد على أن الجرحى والمرضى والعجزة والحوامل يكونون موضع حماية واحترام خاصين، وأن دولة الاحتلال ملزمة بالسماح بعمليات الإغاثة لمصلحة السكان، واحترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المدنيين أمر واجب. وفي الفقرة الثالثة منها أنه " على دولة الاحتلال تقديم كل المساعدة الممكنة لأفراد الخدمات الطبية المدنيين في الأقاليم المحتلة لتمكينهم



من القيام بمهامهم الإنسانية على الوجه الأكمل..."

- **تذكر** بمقتضيات مذكرة التعاون الموقعة فيما بين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية نجمة داوود الحمراء تحت رعاية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠٠٥. وتطلب من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحر السعي إلي تفعيل بنود تلك الاتفاقية التي نصت على دخول طواقم الإسعاف الطبي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إلى داخل كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة لتقديم المساعدة الطبية واحترام النطاق الجغرافي.
- **تدعو** المجتمع الدولي بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية للتحرك السريع لوقف هذه العمليات العسكرية، وإلزام الجيش الإسرائيلي باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المتعلقة به، وضمان حماية المدنيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- تعبر عن تقديرها للجهود الكبيرة التي يبذلها الهلال الأحمر الفلسطيني تحت تلك الظروف الصعبة لتقديم الخدمة الطبية الإسعافية والمواد الإغاثية لضحايا الأحداث الدائرة، وللهيئات والجمعيات الوطنية التي بادرت إلى تقديم المساعدات للهلال الأحمر الفلسطيني لمواصلة جهوده، كما تعبر عن شكرها للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ولجميع االمانحين الفاعلين في الساحة الإنسانية على جهودهم لإغاثة الشعب الفلسطيني.
- تدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحكم مسؤوليتها عن رعاية مبادئ القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات المتعلقة به ، إلى السعي بمطالبة الجانب الإسرائيلي باحترام تلك المبادئ للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية المعنية بحق الفلسطينيين.
- تدعو الحركة الدولية للصليب ألأحمر والهلال ألأحمر والجمعيات الوطنية العربية بشكل خاص الي تكثيف مساعدتهم الإنسانية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وفق بيان الاحتياجات الصادرة عن الجمعية, :كما تناشد المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني.



رزق : اعتداءات قوات الاحتلال انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والمعاهدات الدولية

أكد أن استهداف المدنيين الفلسطينيين جريمة حرب متكاملة الأركان

أكد مستشار القانون الدولي الإنساني في جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني الأستاذ رزق شقير أن الأعمال اللاإنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وغير ذلك من القوانين والأعراف والمعاهدات الدولية.

وقال شقير أثناء استضافته في المركز العربي للقانون الدولي الإنساني في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» في لقاء مفتوح عن بعد بعنوان «واقع القانون الدولي الإنساني في فلسطين» يوم ٣ يونيو ٢٠٢١ م : استهدفت قوات الاحتلال المدنيين الفلسطينيين؛ مرتكبة بذلك جريمة حرب شنيعة؛ حيث أن ٧٠ ٪ من الشهداء الفلسطينيين في العدوان الإسرائيلي الأخير من المدنيين ٥٠ ٪ منهم نساء وأطفال ولا بد من محاكمة المعتدين مرتكبي جرائم الحرب في فلسطين؛ خاصة وأن القانون الدولي الإنساني يحظر أي اعتداء على المدنيين وتدمير الممتلكات كما يحظر قصف المباني السكنية حتى لو كانت فارغة؛ ونشير هنا إلى أن إخلاء المباني لا يعطي قوات الاحتلال أي مبرر قانوني لقصفها؛ ولو تم قصفها والسكان داخلها يعد ذلك جريمة حرب متكاملة الأركان.

وأضاف أن الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة لم تكن الأولى مع قوات الاحتلال الإسرائيلي بل هي الرابعة خلال ١٢ عاماً تقريباً وفي كل مرة كانت ترتكب مخالفات للقانون الدولي الإنساني؛ وترتقي بعدها إلى مستوى جرائم الحرب؛ ولا بد من أن نؤكد هنا أن الإطار القانون الفاعل في فلسطين هو القانون الدولي الإنساني على اعتبار أن فلسطين تتعرض للاعتداء من قبل إسرائيل هي المعتدية على الشعب الفلسطيني الذي لا بد له أن يقاوم الدولة العدوانية المحتلة لأرضه ظلماً من دون أي مسوغ قانوني.

وأستطر قائلاً: إن من الأعمال الإسرائيلية اللاإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة الاعتداء على طواقم الإسعاف واعاقة عملها في تضميد جراحات المصابين؛ فقد رأينا في وضح النهار ما تعرضت له طواقم الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني من اعتداءات صارخة تنافي أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني؛ وبجانب ذلك هناك العديد من الممارسات اللاإنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ وهناك توجه لمناقشتها في مجلس حقوق الإنسان؛ فقد وقعت ٥٠ شخصية سياسية أوروبية على وثيقة بهدف إجراء تحقيق في الأفعال والأعمال الإسرائيلية الشنيعة في حق الفلسطينيين خلال العدوان الأخير ؛ مما يعني أن هناك فرصة أفضل لإجراء تحقيق مع مرتكبي هذه الجرائم.

وكشف شقير أن الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة أدت لاستشهاد ٢٨٤ فلسطينياً واصابة ٨٧٣٦ آخرين منها ١٩٤٨ في غزة والبقية في الضفة الغربية؛ وتعامل الهلال الأحمر الفلسطيني مع ٨٥ ٪ من هذه الإصابات من خلال نقلها واسعافها؛ ومن هذه الإصابات ٦٣٤ بالرصاص الحي في غزة والقدس و١٧٩٤ بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط و٨٨٣٣ اختناق بالغاز و١٤ إصابة في حالات دهس و١٦ حروق و٨٣٤ إصابة جراء تطاير شظايا القصف الإسرائيلي؛ وتعرض ٣١٤٦ مبنى لأضرار كبيرة



"All the News That's Fit to Print"

The New York Times

Today, m… tornoon, cloudy; cloudy, c… high 58.

VOL. CLXX .... No. 59,072 © 2021 The New York Times Company NEW YORK, FRIDAY, MAY 28, 2021

U.S. INVESTIGATES UKRAINIANS' ROLE IN 2020 ELECTION

SUSPICION OF MEDDLING

Examining if Officials Used Giuliani to Sow Disinformation

This article is by **William K. Rashbaum, Ben Protess, Kenneth P. Vogel** and **Nicole Hong**.

Federal prosecutors in Brooklyn have been investigating whether several Ukrainian officials helped orchestrate a wide-ranging plan to meddle in the 2020 presidential campaign, including using Rudolph W. Giuliani to spread their misleading claims about President Biden and tilt the election in Donald J. Trump's favor, according to people with knowledge of the matter.

The criminal investigation, which began during the final months of the Trump administration and has not been previously reported, underscores the federal government's increasingly aggressive approach toward rooting out foreign interference in American electoral politics. Much of that effort is focused on Russian intelligence, which has suspected ties to at least one of the Ukrainians now under investigation.

The investigation is unfolding separately from a long-running federal inquiry in Manhattan that is aimed at Mr. Giuliani. While the two investigations have a similar cast of characters and overlap in some ways, Mr. Giuliani is not a subject of the Brooklyn investigation, the people said.

Instead, the Brooklyn prosecutors, along with the F.B.I., are focused on current and former Ukrainian officials suspected of trying to influence the election by spreading unsubstantiated claims of corruption about Mr. Biden

Continued on Page A17

They Were Just Children

At least 67 people under age 18 in Gaza and two in Israel were killed during this month's conflict, according to initial reports. They had wanted to be doctors, artists and leaders. Read their stories, Pages A10-11.

PRESIDENT TO… A $6 TRILLIO… AIMED AT G…

Sweeping Budget Seeks S… Not Seen Since Wor…

By JIM TANKERSLE…

WASHINGTON — President Biden will propose a $6 trillion budget on Friday that would take the United States to its highest sustained levels of federal spending since World War II as he looks to fund a sweeping economic agenda that includes large new investments in education, transportation and fighting climate change.

Documents obtained by The New York Times show that the budget request, the first of Mr. Biden's presidency, calls for total spending to rise to $8.2 trillion by 2031, with deficits running above $1.3 trillion throughout the next decade. The growth is driven by Mr. Biden's two-part agenda to upgrade the nation's infrastructure and substantially expand the social safety net, contained in his American Jobs Plan and American Families Plan, along with other planned increases in discretionary spending.

The proposal for the 2022 fiscal year and ensuing decade shows the sweep of Mr. Biden's ambitions to wield government power to help more Americans attain the comforts of a middle-class life and to lift U.S. industry to better compete globally.

The levels of taxation and spending in Mr. Biden's plans would expand the federal fiscal footprint to levels rarely seen in the postwar era to fund investments that his administration says are crucial to keeping America competitive. That includes money for roads, water pipes,

COUNTEROFFER Senate Republicans floated a… worth a small fraction of President Biden's $1.7…

وتدمير ١٤٤٧ وحدة سكنية تم هدمها بالكامل ؛ وتدمير جزئي لـ ١٣٠٠ وحدة سكنية و٦٨ مركز حكومي ومدرسة و٣٣ مقار مؤسسات إعلامية و٦ مستشفيات و٤ مساجد و٣ متاجر. وأوضح أن القوات الاسرائيلية اعتادت على القمع وانتهاك حقوق الإنسان، فقد عملت منذ البداية، ليس فقط احتلال الأرض أو اغتصابها فقط، بل القضاء على الهوية الفلسطينية ؛ وتمادت في جرائمها بانتهاكها للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان وجميع الشرائع الدولية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعلى رأسها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩؛ فقد حطمت القوات الإسرائيلية كل الأرقام القياسية في انتهاك كل القرارات الأممية، فلا يوجد قرار أممي لم تنتهكه إسرائيل من القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، النقل القسري للسكان، السجن، التعذيب، الفصل العنصري، الإخفاء القسري أو بمنع وصول سيارات الإسعاف والأطقم الطبية واستهدافها؛ مؤكداً على أهمية توثيق جرائم وانتهاكات قوات الاحتلال منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن وملاحقة مرتكبيها قانونياً.

من جهته أعرب المشرف على المركز العربي للقانون الدولي الإنساني الدكتور محمد النادي عن شكره للأستاذ رزق شقير على تلبية دعوة المركز على استضافته وتقديم شرح واف عن واقع القانون الدولي الإنساني في فلسطين؛ مشيراً إلى أن الضيف استعرض في اللقاء موقف القانون الدولي الإنساني الرافض للاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين.

داعية إلى استمرارية طرح المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية



- دعوة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة الدائمة لبناء قدرات الجمعيات الناشئة بالمنطقة العربية
- التنسيق العربي في الترشح لمناصب الاتحاد الدولي في اجتماعات ٢٠٢٢
- العمل على توفير اللقاح للاجئين والنازحين وتكثيف التوعية لمنع انتشار فيروس كورونا

الهيئة العامة تبارك المراكز المتخصصة لخدمة العمل الإنساني في «آركو»

باركت الهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» في ختام اجتماع افتراضي لدورتها الـ٤٥» الذي استضافته جمعية الهلال الأحمر البحريني خلال الفترة من ٥ ـ ٧ أبريل ٢٠٢١ الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمنظمة، بما فيه المراكز الأربعة (المركز العربي للاستعداد للكوارث، المركز العربي للقانون الدولي الإنساني، مركز الاستشارات والتدريب والتطوع، مركز المعلومات والدراسات والتوثيق) لما فيها من توافق مع متطلبات العمل المرحلي لهيكلة الأمانة العامة؛ وأكدت على الجمعيات الوطنية العربية ضرورة الربط مع المراكز المتخصصة في الأمانة العامة للمنظمة، والتواصل المستمر فيما بينها؛ وأعربت الهيئة عن شكرها وتقديرها للأمانة العامة للمنظمة العربية على الجهود الحثيثة وماحققته من إنجازات؛ وثمنت اتصالات الأمانة العامة للمنظمة مع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات والهيئات والمؤسسات الأخرى، لغرض التعاون وخلق شراكات عمل وتوقيع مذكرات تفاهم لتعزيز عمل المنظمة وتحقيق أهدافها. وأكدت على دور المنظمة العربية في تنمية الجهود الجماعية للهيئات وللجمعيات الوطنية العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ودعم العمل الإنساني لوقاية الإنسان من أسباب المعاناة والحفاظ على كرامته في السلم والحرب وتعزيز العمل من أجل الاستقرار والسلام.

وأعربت الهيئة العامة عن شكرها لكل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الإسلامية للهلال الدولي على كافة أنشطتها في المنطقة العربية وعلى دعمها المستمر للجمعيات العربية التي تعاني من عدة صعوبات ودعم مشاريعهم الإنسانية خاصة في مجال إدارة الكوارث؛ مؤكدة على دعم كافة المبادرات المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية واللجنة الدائمة واللجنة الإسلامية للهلال الدولي والجمعيات العربية لمساعدة هذه الجمعيات في القيام بواجباتها تجاه المنكوبين من ضحايا الكوارث والأزمات وبناء قدرات الجمعيات الوطنية الناشئة في المنطقة العربية.

وأعادت الهيئة العامة التأكيد على دور المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في تنمية الجهود الجماعية للهيئات وللجمعيات الوطنية العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ودعم العمل الإنساني لوقاية الإنسان من أسباب المعاناة والحفاظ على كرامته في السلم والحرب وتعزيز العمل من أجل الاستقرار والسلام؛ مشيرة إلى أن هدف المنظمة هو تقوية الاتصال والتنسيق بين الهيئات الجمعيات الوطنية العربية فيما بينها، في عمليات الإغاثة والإسعاف لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي تتعرض لها البلاد العربية والبلدان الاخرى. وكذا نشر القانون الدولي الإنساني والعمل من أجل السلام وصون كرامة الإنسان.

وثمّنت الجهود المثمرة لأعضاء المنظمة العربية إبان الاجتماعات الدستورية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الاحمر بجنيف - سويسرا عام ٢٠١٩، فيما يخص عقد الاجتماعات التنسيقية لتوحيد الرؤية في العديد من القضايا أبرزها دعم ترشيح الدكتور هلال الساير لعضوية اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر ، وكذا مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمال المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للحركة الدولية. وتذكر الهيئة العامة بأن الورشة التي عقدتها المنظمة العربية حول موضوع « تشريع وطني للشارة»؛ قد اختتمت فعالياتها بضرورة متابعة هذا الموضوع المهم من خلال عقد ورش أخرى مماثلة مستقبلا تحت مظلة المنظمة؛ ونوهت بالجهود التي بذلت منذ ذلك الحين فيما يخص اعتماد قوانين خاصة بالشارة، وكذا التركيز على أهمية هذا الموضوع في الدورات التدريبية التي عقدت؛ وحثت الهيئة العامة كافة أعضاء المنظمة لتكريس هذا الجهد القويم والدفع به إلى الأمام.

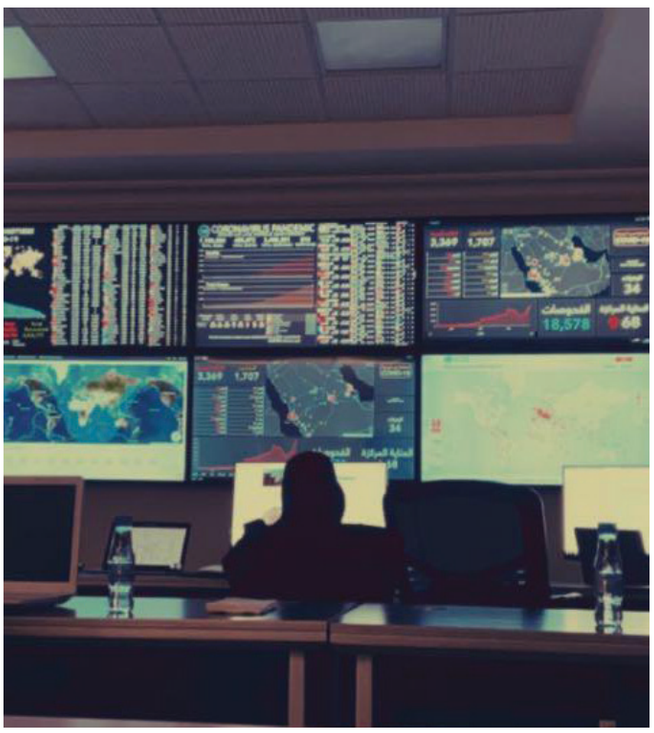

وأكدت مجددا على أهمية توثيق أواصر التعاون وتنسيق الجهود بين الجمعيات الوطنية في المجالين الإقليمي والدولي لتحقيق رسالة الهلال الأحمر والصليب الأحمر وفقا للمبادئ الأساسية للحركة الدولية.

وقررت الهيئة العامة تكثيف جهود الجمعات الوطنية بالعمل معا من أجل تعزيز قدراتها الذاتية والجماعية من خلال وضع استراتيجية شاملة لمجابهة مختلف التحديات الكبيرة الناتجة عن تسارع المتغيرات الإنسانية في المنطقة العربية وتفاقمها، وطلبت الهيئة من كافة أعضاء المنظمة العربية تبادل وتوثيق المعارف المكتسبة والدروس المستخلصة من الجهود المبذولة، بغية مواصلة تحسين تفاعل المنظمة العربية مع المتضررين، وتحسين نتائج عملها الإنساني.

وأكدت على أهمية تكثيف جهود التنسيق بين المستشارين القانونيين بالهيئات والجمعيات الوطنية العربية، من خلال عقدهم اجتماعات دورية في مقر الأمانة العامة للمنظمة العربية بشكل دوري كل سنة، سواء لمناقشة المستجدات القانونية أو للتحضير للاجتماعات الدستورية للحركة الدولية.



وأشارت إلى أهمية اعتماد الهيئات والجمعيات الوطنية العربية؛ اللغة العربية في كافة مداخلاتها، باعتبارها احدى اللغات الرسمية المعتمدة في الحركة الدولية؛ داعية الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية إلى العمل على رفع وتحسين مستوى الترجمة المعتمدة في الاجتماعات الدستورية للحركة، من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى الرسمية.

ودعت الهيئة العامة إلى استمرار مراقبة مدى التزام جمعية ماجن ديفيد بتطبيق مذكرة التفاهم الموقعة مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سواء من خلال المراقب الحالي المكلف بهذه القضية أو بأي أسلوب رقابي آخر يحقق تقييم تطبيق بنود المذكرة وتوثيق الانتهاكات؛ كما دعت إلى تضمين أجندة لجنة الوساطة والامتثال في الاتحاد الدولي خروقات جمعية ماجن دافيد ادوم لمبادئ الحركة الدولية لعدم امتثالها لمذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني؛ مع استمرارية طرح المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية وتقديم المساعدات الإنسانية.

وأعربت الهيئة العامة عن شكرها للهيئات والجمعيات الوطنية على مساهمتها في تلبية نداء الأمانة العامة للمنظمة لتغطية الاحتياجات الإنسانية ومساندة شقيقاتها في ميدان العمل ومن بينها الصليب الأحمر اللبناني وجمعية الهلال الأحمر السوداني للتعامل مع كارثة مرفأ بيروت وفيضانات السودان. كما شكرت جمعية الهلال الأحمر الكويتي على مساهماتها الإنسانية ودعم الجمعيات الوطنية في فلسطين وسوريا وكافة الجمعيات التي تم تقديم الدعم لها ثنائياً من خلال الأمانة العامة للمنظمة العربية.







مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

وأعربت الهيئة عن شكرها لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والمنظمات الدولية والجمعيات الوطنية من خارج المنطقة العربية التي استجابت لنداءات المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لتقديم العون الإنساني.

وثمّنت الهيئة العامة الدعم المتواصل من حكومة المملكة العربية السعودية للأمانة العامة للمنظمة العربية؛ وشكرت هيئة الهلال الأحمر السعودي وجمعية الهلال الأحمر الكويتي على دعم ميزانية الأمانة العامة للعام المالي ٢٠١٩م.

هيئة الهلال الأحمر السعودي
SAUDI RED CRESCENT AUTHORITY

جمعية الهلال الأحمر الكويتي
K.R.C.S

اعتمدت الهيئة العامة المقترح المقدم من الأمانة العامة للمنظمة العربية بإنشاء نظام سفراء الإنسانية؛ على أن يقدم الأمين العام تقريراً دورياً بذلك للهيئة العامة على أن يتضمن التقرير ما أسهم به السفراء في تحقيق أهداف المنظمة.
وقررت الهيئة العامة تشكيل لجنة للإشراف على نظام الترشيحات لأوسمة المنظمة تتكون من الأمين العام للمنظمة وثلاث من رؤساء الجمعيات تقترحهم اللجنة التنفيذية وتكون عضويتهم لمدة أربع سنوات؛ واختصاصات اللجنة الاعلان عن موعد تقديم الترشيحات لأوسمة المنظمة وفق الاستمارة الخاصة بذلك؛ والتأكد من استيفاء الترشيحات المطلوبة وفق استمارة الترشيح؛ والتأكد من وصول الترشيحات في الموعد المحدد لذلك؛ ودراسة الترشيحات المقدمة وفق رسالة واهداف المنظمة وبمعايير الحياد والموضوعية.

وأكدت الهيئة العامة على أهمية التنسيق العربي للترشح للمناصب التي سيعلن عنها الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في اجتماعه القادم (٢٠٢٢) لشغل منصب رئيس الاتحاد، ونواب الرئيس، ومجلس إدارة الاتحاد؛ مع العمل على أن تكون هناك آلية ومعايير متفق عليها ويلتزم بها مرشحو المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر للترشح لمناصب الحركة الدولية؛ مع التأكيد على اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر على المقترحات التي تم ارسالها من قبل الأمانة العامة للمنظمة العربية لإدراجها في اجتماع مجلس المندوبين القادم، وهي على النحو التالي:

أ. تقوية وبناء قدرات الجمعيات الوطنية.

ب. مراجعة نصوص اتفاقية اشبيليا بما يمنح الجمعيات الوطنية في بلدانها «بصفتها الوكالة الرائدة»

ت. المناخ والبيئة.

ث. الحوكمة والشفافية للخروج بنظام موحد على مستوى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ودعت الهيئة العامة اللجنة الدائمة إلى إدراج كافة المواضيع ذات الأولوية التي تهم المنطقة العربية للمناقشة على أجندة المؤتمرات الدولية وكل الاجتماعات الدستورية للحركة, ومن ضمنها مذكرة التفاهم ما بين الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماجن دافيد أدوم؛ والتأكيد على تعزيز أواصر التعاون وتنسيق الجهود بين الجمعيات الوطنية ومكونات الحركة الدولية لتحقيق رسالة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة الدولية وخاصة في مجال العمل الميداني وتوفير المتطلبات اللازمة له.

وقررت الهيئة العامة عقد اجتماعاتها خلال شهر ابريل من كل عام في مقر الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ إلا إذا تقدمت إحدى الجمعيات الأعضاء بالدعوة لاستضافتها؛ على أن تتحمل المصروفات الإدارية المترتبة على ذلك .
وفي ختام اجتماع الهيئة العامة تقدمت المنظمة العربية بأحر التعازي لأسر المتوفين بسبب الاصابة بفايروس كورونا وتتمنى الشفاء للمصابين؛ وشكرت الجمعيات العربية على جهودها في مواجهة جائحة كورونا؛ وأكدت على توفير اللقاح لمخيمات اللاجئين والنازحين؛ وتكثيف التوعية اللازمة للحد من انتشار الفايروس؛ داعية الحكومات والمانحين والمنظمات الدولية للمساهمة لتقديم الدعم للدول التي لا تستطيع تأمين اللقاحات لتحصين شعوبها ضد فايروس كورونا.
وأستعرض أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري التحديات التي تواجه العمل الإنساني في المنطقة وبقية أنحاء العالم بسبب جائحة كورونا؛ لافتاً إلى أن ذلك يستدعي تضافر الجهود وزيادة التنسيق لمواجهة هذه الجائحة وآثارها لتخفيف المعاناة الإنسانية؛ مشيداً بالجهود الإنسانية للجمعيات الوطنية العربية ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.
وأعرب «د. التويجري» عن شكره لجمعية الهلال الأحمر الكويتي على رئاستها للدورة ٤٤ للهيئة العامة للمنظمة؛ ومرحباً باستضافة الهلال الأحمر البحريني للدورة ٤٥؛ متمنياً لهم التوفيق في هذه الدورة التي تواجه ظروفاً حرجة.
من جهته عبر معالي رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي د. هلال الساير عن شكره لأعضاء المنظمة العربية ومكونات الحركة الدولية خلال الدورة ٤٤ على جهودهم في وقت واجه فيه العالم أزمة إنسانية غير مسبوقة بسبب جائحة كورونا؛ مؤكداً على استمرار تضافر الجهود للتصدي للجائحة.
من جانبه أكد معالي الشيخ خالد بن عبدالله رئيس جمعية الهلال الأحمر البحريني رئيس الدورة ٤٥ للهيئة العامة للمنظمة؛ على تشريف الجمعية برئاسة هذه الدورة ومواصلة العمل وتضافر الجهود لخدمة العمل الإنساني؛ لافتاً إلى أن الجمعيات الوطنية تعمل وتساند في عملها دور الحكومات في دعم برامج التنمية المستدامة ومواجهة الحالات الطارئة؛ وأعرب عن أمله في أن تشهد الدورة ٤٥ تعاوناً وتنسيقاً فيما بين الهلال الأحمر البحريني والأمانة العامة للمنظمة لخدمة العمل الإنساني بشكل خاص والجمعيات الوطنية بشكل عام

«د. التويجري» في افتتاح اجتماع الهيئة العامة للمنظمة العربية:



«آركو» أطلقت مراكز متخصصة لرفع كفاءة عملها في خدمة الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

أكد أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» الدكتور صالح بن حمد التويجري أن الأمانة العامة للمنظمة عملت على إعادة بناء وتعزيز هيكلتها الإدارية لتحقيق استجابة أكبر مع المتغيرات التي فرضتها جائحة كورونا وغير ذلك من الكوارث الطبيعية والأزمات التي شهدتها بعض دول الوطن العربي.

وقال في كلمتين ضافيتين رحب فيهما بالمشاركين في افتتاح اجتماعي اللجنة التنفيذية والهيئة العامة للمنظمة يومي ٥ و ٦ أبريل ٢٠٢١ : أنشأت الأمانة العامة عدة مراكز لرفع كفاءة وأداء عملها لخدمة مكوناتها من الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.

وقال: يسرني وباسمكم جميعا الترحيب بسعادة الدكتور جلال العويسي رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الذي تسلم مؤخراً رئاسة الهيئة ونبارك له هذه الثقة الكبيرة وهو طبيب متخصص وشخصية مرموقة ومتمرسة في مجال خدمة الطوارئ الطبية واضافة مميزة لأسرة المنظمة.

وأضاف عاش العالم وعشنا معه في حركتنا الإنسانية ظروفاً استثنائية وغير عادية مع ظهور اصابات بفيروس كورونا في نهاية ٢٠١٩ ثم امتد بنا الحال إلى هذا اليوم ونحن الآن في النصف الأول من عام ٢٠٢١ ؛ وخلال تلك الفترة اتخذت دول عدداً من الإجراءات الوقائية والاحترازية للحد من انتشار المرض؛ وكان تقييد حركة النقل بكل وسائله من أوائل الاجراءات فتوقفت معها الكثير من النشاطات وأصبح السفر فيما بين الدول متعذراً ؛ وتم فرض الحظر الصحي في دول عديدة وأصبح العمل يُدار وبشكل محدود وكذلك التعليم وتأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير؛ حيث شُلت حركة التجارة البينية فيما بين الدول ؛ وأصبحت اجراءات فحص ومعاينة البضائع مكلفة وطويلة؛ ومع هذا الظرف الاستثنائي لجائحة كورونا فإن دولاً عدة من إقليمنا العربي تعاني من أزمات ونزاعات مسلحة علاوة على الاصابات بفيروس كورونا وكوارث طبيعية من حين إلى آخر؛ مما جعل الوضع الإنساني أكثر تعقيداً واحتياجاً للاستجابة القياسية ودعم الجمعيات الوطنية في تلك الدول في ظل شح الموارد بسبب التأثر الاقتصادي بجائحة كورونا والاجراءات الاحترازية المفروضة على الحياة العامة؛ والأمانة العامة للمنظمة وهي تعايش هذا الوضع المؤلم مع ضائقة في الجمعيات الوطنية في الدول التي تعاني من الأزمات نشعر بحجم المأساة والحاجة إلى مساندة تلك

الجمعيات مادياً ومعنوياً إلا أن مساهماتها المادية كانت محدودة وقد تعذرت زيارة تلك الجمعيات كأحد متطلبات الدعم الميداني والمعنوي بسبب توقف رحلات الطيران.

وأستطرد الأمين العام للمنظمة العربية قائلاً : في هذه الظروف الاستثنائية الصعبة عملت الأمانة العامة للمنظمة على إعادة بناء وتعزيز هيكلتها الادارية لتحقيق استجابة أكبر مع المتغيرات التي يشهدها العالم في تطوير وسائل العمل وأساليبه ودخول التقنية المعلوماتية وتقنية الاتصالات وأصبحت ادارة العمل تتطلب الانتقال من الأسلوب التقليدي إلى الإدارة الإلكترونية؛ فكان لزاماً على الأمانة العامة للمنظمة السير في هذا الاتجاه؛ فأدخلت على هيكلتها مراكز متخصصة تعتمد في إدارة عملها على تقنية المعلومات والاتصالات؛ فأنشأت الأمانة العامة المركز العربي للاستعداد للكوارث والمركز العربي للقانون الدولي الإنساني ومركز الاستشارات والتدريب والتطوع ومركز المعلومات والتوثيق والدراسات؛ وسيتم العرض لكم عنها من قبل الزملاء مسؤولي هذه المراكز ضمن هذا التقرير المرحلي للأمانة العامة للمنظمة التي حرصت على خلق شراكة مع عدة جهات ذات صلة برسالة منظمتكم من خلال مذكرات تعاون كما هو موضح في البيان الذي سيتلى عليكم ؛ وقد تم العمل على تفعيل عدد منها وكان لها الأثر الواضح في تعزيز أداء العمل وإبراز اسم المنظمة على نطاق أوسع.

ونحن في الأمانة العامة للمنظمة إذ نضع أمامكم هذه الخطوات التطويرية لرفع كفاءة وأداء عمل الأمانة العامة الذي يصب في خدمة أعضاء المنظمة؛ كما تبيّن لكم عند استعراض المراكز المتخصصة لأنشطتها؛ فإننا نتطلع إلى دعم ومؤازرة الهيئات والجمعيات الوطنية الأعضاء بدءاً من الالتزام بسداد الاشتراكات الدستورية التي هي في حقيقتها فرض عين على الجميع؛ ونتطلع إلى اسهامات طوعية من قبل الأعضاء المقتدرين وهم كُثُر ولله الحمد.

وقبل أن أعطي الحديث للزملاء مسؤولي المراكز لاستكمال التقرير المرحلي لا يفوتني أن أكرر شكري الجزيل إلى دولة المقر المملكة العربية السعودية على دعمها السخي والمتواصل للأمانة العامة؛ والشكر موصول لهيئة الهلال الأحمر السعودي التي تساند هذا الفضل من دول المقر؛ ومساندتها المباشرة للأمانة العامة بشكل مستمر وبصورة خاصة حينما تعرضت الأمانة العامة إلى وضع مالي حرج عام ٢٠١٩؛ كما أزجي الشكر إلى جمعية الهلال الأحمر الكويتي على مساندتها القوية للأمانة العامة لتتجاوز أزمتها المالية ولمساهمتها الإنسانية التي قدمتها عبر الأمانة العامة استجابة للنداءات التي أصدرتها للهلال الأحمر الفلسطيني والهلال الأحمر السوري؛ كما أشكر جميع الجمعيات المانحة الهلال الأحمر القطري والكويتي والبحريني والإماراتي وغيرها من الجمعيات التي ساندت أعمال المنظمة وقامت بتغطية العديد من النداءات التي أصدرتها المنظمة.

أصحاب المعالي والسعادة

عدد من منتسبي ومتطوعي الهلال الأحمر والصليب الأحمر أصيبوا بفيروس كورونا أو أصيبوا في كوارث أخرى وعدد آخر قضوا في تلك الأحداث وهم يقدمون خدماتهم الإنسانية يحملون أرواحهم على أكفهم لإسعاف وانقاذ ضحايا الكوارث ؛ مدركون بأنهم في مواقع الخطر وأكثر عرضة من غيرهم للاصابة ؛ إلا أن إنسانيتهم وتفانيهم في أداء مهمتهم جعلتهم يباشرون العمل بكل أخلاق وشجاعة؛ ولا نملك في هذه اللحظة إلا أن نعبر عن خالص الشكر والتقدير لهم ولنحمد الله العلي القدير الذي كتب الشفاء للمصابين؛ وندعو الله أن يتغمد من قضوا بواسع رحمته ورضوانه؛ وأن نقدم العزاء لأسرهم؛ ونسأل الله أن يرفع وباء كورونا عن البلاد والعباد عاجلاً غير آجل؛ وأن يعود الأمن والاستقرار للعالم ويعود إلى سابق عهده لممارسة حياته وأنشطته الطبيعية ؛ وكنا نتطلع إلى عقد الهيئة العامة الـ ٤٥ للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في مملكة البحرين طبقاً لما ورد في قرارات الدورة ٤٤ التي عقدت بالكويت في أبريل عام ٢٠١٩؛ غير أن إرادة الله ارتأت أن تنعقد الهيئة الـ ٤٥ عن بعد؛ مكررين الشكر والتقدير للهلال الأحمر الكويتي على استضافته للدورة السابقة والشكر الجزيل للهلال الأحمر البحريني على دعوته لاستضافة الدورة الحالية؛ وختاماً أتمنى للجميع أطيب الأوقات وأسعدها آملاً في أن نخرج من اجتماعنا هذا بنتائج تخدم الإنسانية في هذا الإقليم المهم من أقاليم العالم.





آل خليفة: مستعدون لمواصلة دورنا الإغاثي بالعمل مع الشركاء لتخفيف المعاناة الإنسانية

من جهته قال معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة رئيس هيئة الهلال الأحمر البحريني في كلمته : فإنه لمن دواعي سروري أن أشارك معكم في هذا التجمع الإنساني الحافل الذي يشهد افتتاح الدورة الـ ٤٥ لاجتماع الهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والتي تتشرف مملكة البحرين ممثلة في جمعية الهلال الأحمر البحريني لتواصل العمل وفي الأهداف الإنسانية الخيرة التي تصبو إلى تحقيقها المنظمة العربية وكافة الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر المنضوية تحت مظلتها؛ مما ينعكس إيجاباً على تطوير العمل الإنساني ودعم العمل الإغاثي مستندة في ذلك على ما تكوّن لديها من إرث طويل وخبرات متراكمة في إدارة العمل الإنساني والإغاثي.

إن جمعية الهلال الأحمر البحريني وإذ تتسلم اليوم رئاسة الدورة الـ ٤٥ للهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لتود بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الادارة وكافة منتسبي الجمعية أن تتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جمعية الهلال الأحمر الكويتي ممثلة في رئيسها الأخ الدكتور هلال الساير على الجهود المقدرة والدور المهم الذي قامت به الجمعية أثناء ترؤسها أعمال الدورة السابقة التي ندرك وبلا شك أن جاءت في وقت استثنائي غير مسبوق تمثل في تفشي جائحة فيروس كورونا أرجاء المعمورة وبسرعة قياسية؛ كما تود جمعية الهلال الأحمر البحريني وهي تترأس أعمال هذه الدورة أن تؤكد على مساعيها في ضوء الأهداف السامية لمنظمتكم لمواصلة دورها الإنساني والاغاثي من خلال العمل مع كافة الشركاء والنظراء من دول العالم للتخفيف من المعاناة والألم الذي يشعر به إخواننا في الإنسانية الذين يقاسون ويلات الحروب والنزاعات والصراعات أو ممن وجدوا أنفسهم فجأة دون مأوى بفعل الكوارث الطبيعية ناهيك عن ما خلفه الانتشار السريع لفيروس كورونا من تداعيات أودت بحيات ما يقارب من ٣ ملايين شخص حول العالم؛ الأمر الذي يحتم علينا التوقف عنده والدعوة إلى التكاتف والتعاون وتعظيم



الاستفادة من تجارب بعضنا البعض في هذا المجال المستجد.

يسرني بهذه المناسبة أن أغتنم الفرصة لأعرب عن الفخر والاعتزاز بالجهود التي تقوم بها الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر برئاسة الأخ الدكتور صالح بن حمد التويجري؛ متمنياً للأمانة العامة وجميع منتسبيها دوام التوفيق والنجاح وأن تكلل مساعيهم الرامية إلى تنسيق الرؤى ووجهات النظر وتشجيع برامج التعاون الثنائية والجماعية ودعم برامج التعليم والتطوير وتبادل الخبرات والمعلومات بين الجمعيات الوطنية العربية ونظيراتها على المستوى الإقليمي والدولي بدوام التوفيق والنجاح.

ختاماً فإنني أسأل المولى العلي القدير أن يوفقنا وإياكم لما فيه الخير والصلاح وأن يعيننا على هذه المسؤولية التي سنقوى بإذن الله على حملها بكل أمانة وجدارة بدعم ومساندة الجميع؛ كما أسأل المولى جلت قدرته أن يجنبنا شر الوباء وأن يبلغنا جميعاً شهر رمضان شهر التسامح والرحمة والإنسانية والأمتين العربية والإسلامية والعالم بأسره والجميع في أحسن حال.

هيتا: أقدر التزامكم بمساعدة المجتمعات المستضعفة بالمنطقة



من جهتها قالت السيدة هيتا هاف مديرة إدارة التعاون الدولي وممثلة السيد بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء عرضها لتقرير اللجنة الدولية : نيابة عن رئيسة اللجنة الدائمة السيدة مرسيدس بابي أتقدم إليكم بكل الامتنان على التزامكم الاستثنائي بمساعدة المجتمعات المستضعفة محلياً وفي المنطقة وخارجها؛ ولا ننسى أن العديد من الجمعيات الوطنية في المنطقة تعمل في ظروف صعبة للغاية حتى قبل فترة طويلة من تفشي جائحة كورونا؛ ولعب التفاني الذي أظهره المتطوعون والعاملون والقيادات دورًا حاسمًا في عملية الاستجابة العالمية الناجحة للحركة للوباء، مما يؤكد مساهمتكم الجماعية لتعزيز القوة في وحدة حركتنا؛ وانتهز هذه الفرصة لإفادتكم بتأكيد تأجيل اجتماع مجلس المندوبين القادم، الذي كان مقررًا في ديسمبر من هذا العام في جمهورية الدومينيكان، والذي تم تأجيله إلى عام ٢٠٢٢ مع تحديد التواريخ لاحقًا؛ وذلك نظرًا للظروف الاستثنائية لوباءcovid-19 وعواقبه المتعددة، والتي ستستمر لعدة أشهر قادمة؛ وكانت اللجنة الدائمة قد نسقت مع قيادة الاتحاد الدولي لتأجيل مجلس المندوبين واجتماع الجمعية العامة؛ وقرار التأجيل لم يكن مأخوذا باستخفاف؛ بل هو قرار منسق عن كثب، اتخذته اللجنة الدائمة وقيادة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بعد إجراء عملية تقييم شاملة لواجبنا تجاه جميع المشاركين والمتطوعين والعاملين؛ فضلاً عن الحاجة إلى ضمان المساواة لمكونات الحركة في ممارسة حقهم في المشاركة في المناقشات والمشاركة في القرارات؛ وبهذا التأجيل، تأمل اللجنة الدائمة أن يفي المجلس المقبل بوظائفه النظامية وكذلك ضمان التكافل الاجتماعي لجميع مكونات الحركة.

واستطردت هيتا قائلة: يعد التحضير للاجتماعات الدستورية للحركة أحد المهام الأساسية للجنة الدائمة؛ وفي يناير من هذا العام، تلقينا المذكرة المفاهيمية لمجلس المندوبين القادم والتي تمت الموافقة عليها وفي يناير من هذا العام، تلقينا المذكرة المفاهيمية لمجلس المندوبين القادم والتي تمت الموافقة عليها مسبقًا من قبل اللجنة الدائمة؛ وتهدف المذكرة إلى بناء أجندة تحتوي على طموح مشترك ومتجدد للحركة لتكون مناسبة لحركتنا واداء مهامنا ونطاق عملنا؛تم تجميع الأفكار الرئيسية عن الموضوعات والنتائج المتوقعة بشكل أساسي حول مجالين رئيسيين للتركيز وهما:

أولا : «ما نقوم به: تلبية الاحتياجات العالمية والمحلية»

ثانياً: «كيفية عملنا: المساءلة والشفافية والوحدة والاستدامة للحركة الدولية»

ويرتبط عدد من الموضوعات المحددة ارتباطًا وثيقًا بالمناقشات والقرارات المتخذة في مجالس المندوبين السابقة والمؤتمرات الدولية، حيث تظهر باستمرارية بين الاجتماعات.

إن الاستجابة للوباء قد اتخذت جزءًا رئيسيًا من عملنا وأنشطتنا الأخيرة، وربما لم يسمح ذلك للبعض منا بالمشاركة في المشاورات بقدر ما نرغب.

واضافت : قدمت حركتنا بالفعل العديد من الالتزامات في الاجتماعات النظامية السابقة، ولا سيما في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين ومجلس المندوبين لعام ٢٠١٩؛ إنها مسؤوليتنا الفردية والجماعية أن نضمن أن نواصل حديثنا ونبذل قصارى جهدنا لتنفيذ هذه القرارات؛ ويجب أن تتبع قراراتنا إجراءات، لتحسين حياة الأشخاص الذين نساعدهم، وتعزيز التزامنا وامتثالنا للمبادئ والسياسات التي توحدنا؛ ففي الاجتماعات الأربعة التي عقدت خلال العام ونصف العام الماضيين، تلقت اللجنة الدائمة بانتظام تحديثات بشأن متابعة بعض القرارات المهمة لتماسك الحركة وتنسيقها؛ وناقشت اللجنة الدائمة التقدم والقيود التي لوحظت في الأشهر الأخيرة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن القرار ١٠ لمجلس المندوبين لعام ٢٠١٩، وتنفيذ مذكرة التفاهم بين نجمة داوود الحمراء في إسرائيل وجمعية

الهلال الأحمر الفلسطيني؛ واستمرت في حث جميع الأطراف المعنية على بذل كل الجهود اللازمة لتحقيق تقدم سريع وملحوظ، قبل وقت كافٍ من انعقاد مجلس المندوبين القادم. وبيّنت أن اللجنة الدائمة هي الهيئة القانونية الدائمة التي تمثلها الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الأعضاء؛ وهي مكلفة بتعزيز الانسجام داخل الحركة ويمكنها دراسة المسائل ذات الاهتمام المشترك للحركة.



المعموري: المنظمة العربية مستمرة في بناء قدرات الجمعيات الوطنية

وأعرب د. ياسين المعموري رئيس الهلال الأحمر العراقي عن سعادته بأنشطة وانجازات مراكز وإدارات الأمانة العامة للمنظمة؛ وما تضمنه تقرير الأمين العام من أنشطة وزيارات ميدانية للجمعيات الوطنية؛ وقال: نحن نسير نحو الأمام في مجال انجاز كثير من الواجبات المناطة بالمنظمة العربية؛ وأهمها بناء قدرات الجمعيات الوطنية أو المساهمة في بنائها؛ ومن أجل أن تكون هذه الأمور على الأرض فعلاً نطلب من الأمانة العامة شروطاً أو معايير مرجعية لكثير من الأنشطة والفعاليات وإعداد منهاج موحد لتنفيذ هذه الأنشطة خلال مركز التدريب الذي سبق أن طالبنا بإنشائه في الأمانة العامة للمنظمة.





العسبلي: «آركو» بيت خبرة لخدمة العمل الإنساني بالجمعيات الوطنية

من جانبه أشاد د. محمد العسبلي المدير التنفيذي للجنة الإسلامية للهلال الدولي بجهود الأمانة العامة للأمانة العامة للمنظمة العربية وتحويلها إلى بيت خبرة في مجالات العمل الإنساني؛ وقال: أقدر وأعتز بهذه الجهود التي قام بها الخبراء تحت قيادة أمين عام المنظمة العربية د. صالح بن حمد التويجري؛ ولا شك أنها جهود سيكون لها أثراً مهماً في العمل الإنساني في الجمعيات الوطنية والتي أدعوها والمنظمات العاملة في المجال الإنساني إلى أن يكون لها تعاون وثيق مع هذه البيوت الخبيرة في مجالات القانون الدولي الإنساني والاستعداد للكوارث والمعلومات والدراسات والتوثيق والأبحاث؛ ولا شك أن المنظمة العربية هي بيوت خبرة في هذه المجالات التي تعد ركيزة أساسية للعمل الإنساني.







معكم دائما معكم

معًا حتى تعود فلسطين حرة









HOPE
أمل









«د. التويجري» أكد على حمايتهم بإنهاء النزاعات

« آركو» تشارك الإحتفال ب «عالمي اللاجئين » للتذكير بمعاناتهم الإنسانية

شاركت الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» يوم ٢٠ يونيو ٢٠٢١ دول العالم الاحتفال باليوم العالمي للاجئين؛ لتذكير الجهات المختصة بمعاناتهم وما يواجهونه من صعوبات وتحديات إنسانية في رحلة اللجوء المحفوفة بالمخاطر. واعتبر أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري؛ الاحتفال بهذا اليوم الدولي سانحة عظيمة للعمل مع مختلف الجهات المختصة لبحث سبل تقديم المزيد من العون لهم؛ وتأمين احتياجاتهم؛ وقال لا بد من تامين حقوقهم الواردة في اتفاقية عام ١٩٥١ ومنها حظر الطرد إلا تطبيقا لقرار متخذ وفقا للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون، على أن يُتاح لهم حق الاعتراض؛ ألا تفرض الدول عليهم عقوبات جزائية بسبب دخولهم إقليمها أو وجودهم فيه دون إذن؛ الحق في العمل ؛ السكن؛ التعليم؛ التقاضي الحر أمام المحاكم؛ حرية التنقل ضمن أراضيها؛ إضافة لتلبية الحقوق التي تضمنتها الأهداف الإنمائية للألفية ومنها القضاء على الفقر؛ وعبّر عن قلقه إزاء الوضع الحالي للاجئين؛ وشدّد على أهمية تعزيز الحراك الدولي الفاعل لإنهاء أسباب اللجوء وذلك بالعمل على إرساء السلام ووضع حد للصراعات المسلحة التي أدت إلى زيادة عدد اللاجئين والنازحين في العالم إلى أكثر من ٨٦ مليون على مستوى العالم ٤٠ ٪ منهم في المنطقة العربية.

وقال «د. التويجري»: تظل قضية اللجوء إحدى أكثر القضايا الدولية ذات التداعيات الخطيرة؛ مضيفاً لا بد من النظر إلى قضية اللاجئين كقضية إنسانية دولية تتطلب تكاتف دول العالم أجمع من أجل تطوير الآليات العالمية لتتفق مع مبادئ حماية اللاجئين الواردة في قواعد القانون الدولي الإنساني ؛ والبحث عن حلول اقتصادية واجتماعية وسياسية ناجعة لقضية اللاجئين في بلدان اللجوء والبلدان التي قدموا منها .

ولفت إلى أن جائحة كورونا التي تفشت في مساحات شاسعة من الكرة الأرضية شكلت تهديداً إضافياً للاجئين؛ كونهم أكثر الفئات ضعفاً؛ ويعيشون في مخيمات تجعل التباعد الجسدي فيما بينهم أشبه بالخيال والرفاهية التي لا يملكونها أصلاً في أماكن ضيقة ومكتظة؛ ما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بكورونا أو غيرها من الأمراض الوبائية؛ ما يحتم تمكينهم من عدم الإصابة بها ؛ وتوفير الحماية الصحية لهم وإدماجهم في جميع جهود الاستجابة وأن نتضامن معهم؛ من أجل تخطي الوباء بسلام.

نفخر بدور «آركو» في تطوير مسارات العمل الإنساني .. ونقدر جهودها في تنمية الجمعيات الوطنية



أمين جمعية الهلال الأحمر البحريني أ. مبارك الحادي في حوار مع مجلة «معكم»:

مراكز المنظمة العربية ستسهم في تطوير العمل الإغاثي والإنساني بالوطن العربي

ثمّن أمين عام جمعية الهلال الأحمر البحريني أ. مبارك الحادي جهود الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» والرامية إلى تنسيق الرؤى ووجهات النظر، وتشجيع برامج التعاون الثنائية والجماعية، ودعم برامج التنمية والتطوير، وتبادل الخبرات والمعلومات بين الجمعيات الوطنية العربية ونظيراتها على المستويين الإقليمي والدولي.

وقال في حوار أجرته معه مجلة «معكم» الصادرة عن الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر : مستعدون لرفد المنظمة العربية بالبرامج المطورة للعمل الإنسانية والإغاثي بالوطن العربي؛ ونحن ننظر بفخر وإعجاب إلى دور المنظمة في الارتقاء بمسارات العمل الإنساني على مستوى المنطقة، وتكريس معايير وآليات عمل جديدة تلبي الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة في هذا المجال؛ مشيرا إلى أن المراكز التي أنشأتها الأمانة العامة للمنظمة ستسهم بلا شك في تطوير آليات العمل الإغاثي والإنساني، وتكامل جميع أركانه.

وأكد «أ. الحادي» أن جمعية الهلال الأحمر البحريني تحرص على تبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي لتفعيل دورها الإنساني بعمل مؤسسي مستدام؛ مضيفاً بالمرونة نتمكن من تلبية نداءات الإغاثة العاجلة لدعم منكوبي الكوارث الطبيعية؛وقال:قدمت البحرين مساعدات إغاثية لأكثر من ٣٣ دولة ومنطقة من العالم، أصابتها كوارث طبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل أو الأوبئة، أو حروب ونزعات، إضافة إلى مساعدات للنازحين واللاجئين في المنطقة والعالم.

فإلى مضابط الحوار

تخفيف المعاناة الإنسانية:

ـ بداية نهنئكم بتزكية مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر البحري لمعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة وانتخابه رئيساً لمجلس إدارة الجمعية .. نود منكم إلقاء الضوء على البرامج التي يعتزم المجلس تنفيذها في دورته الجديدة؟

** شكرا على التهنئة الكريمة، وأهنئ أيضا من خلال مجلتكم الأخوة أعضاء مجلس إدارة الجمعية بمناسبة تزكيتهم للدورة القادمة لمدة عامين، وأؤكد أننا نحمل جميعا مسؤولية كبرى تجاه تطوير مختلف مجالات العمل الإغاثي والإنساني، وقد تضاعفت هذه المسؤولية بسبب جائحة كوفيد_١٩ والحاجة إلى تقديم العون والمساعدة للجهود الوطنية المبذولة للقضاء على هذه الجائحة.

إن مملكة البحرين، ممثلة في جمعية الهلال الأحمر البحريني، تمتلك إرثاً طويلاً وخبرات متراكمة في إدارة العمل الإنساني والإغاثي، وتبذل الجمعية مساعٍ حثيثة لمواصلة دورها محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال العمل مع شركائها ونظرائها للتخفيف من المعاناة التي يشعر بها إخواننا في الإنسانية ممن يقاسون ويلات الحروب والنزاعات والصراعات، أو من وجدوا أنفسهم فجأة دون مأوى بفعل الكوارث الطبيعية، وسعيها للمساهمة في التقليل من وطأة التداعيات التي خلفتها جائحة فيروس كورونا والتي أودت بحياة ما يقارب من ثلاثة ملايين شخص حول العالم.

وتواصل جمعية الهلال الأحمر البحريني، بفضل تعاون وتكاتف الجميع، تحقيق العديد من الإنجازات، كمواصلة تقديم المساعدات المحلية والمعونات الإنسانية والإغاثية في شتى أنحاء العالم على الرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة التي يشهدها العالم والمملكة على حد سواء، بفعل جائحة فيروس كورونا التي لم تؤثر بشكل ملحوظ على سير العمل، وتلبية نداء الواجب، وإغاثة المحتاجين والمنكوبين، ومساعدتهم عينياً ومادياً.

وتحرص الجمعية على مواصلة العمل وحشد الجهود لتعظيم دور الجمعية في مجال تقديم العون الإغاثي والإنساني للمحتاجين داخل وخارج مملكة البحرين،



مستعدون لرفد الأمانة العامة للمنظمة العربية بالبرامج المطورة للعمل الإنساني والإغاثي

وتحرص على تبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي الذي يمكنها من المضي قدما في تفعيل دورها الإنساني في إطار من العمل المؤسسي المستدام.

ولدى الجمعية رؤية مستقبلية واضحة تتضمن الأنشطةِ المختلفة التي تقوم بها والعلاقة التي تربطها بالبيئة المحيطة بها، إضافة إلى إبراز الإنجازات الكبيرة التي حققتها الجمعية على الساحة الإنسانية، والمحافظة على التوسع والانتشار الذي شهدته برامجها في الداخل والخارج، وتنفيذ المبادرات الرامية لتجويد الأداء ورفع كفاءة العاملين وتطوير مهاراتهم وبناء فرق العمل وإعدادهم بشكل جيد ليكونوا على أهبة الاستعداد للعمل الإغاثي والإنساني بمختلف أشكاله.

ـــ تولت جمعية الهلال الأحمر البحريني رئاسة أعمال الدو ة ٤٥ الحالية للهيئة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر هو في الأساس تأكيد على حرصها على استمرار العمل وفق الأهداف الإنسانية الخيّرة التي تصبو إليها المنظمة العربية .. نود تسليط الضوء على مرئياتكم حول الأهداف التي تتطلعون إلى تحقيقها؟

** تعمل جمعية الهلال الأحمر البحريني على متابعة تنفيذ مناقشات أعمال الاجتماع الأخير للدورة الخامسة والأربعين للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، بما في ذلك دعم تفعيل الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للمنظمة العربية، واستعراض الأوضاع الإنسانية في البلدان العربية التي تعاني من أزمات وصراعات، واستعراض تجارب الهيئات والجمعيات الوطنية في مواجهة جائحة فيروس كورونا. ونحن نعمل على استثمار فرصة رئاسة البحرين لهذه الدورة على رفد المنظمة بالبرامج والأفكار التي ترتقي بالعمل الإنساني والإغاثي على المستوى العربي، كما أن هذه الرئاسة تمثل أيضا فرصة مواتية للتعريف بإنجازات مملكة البحرين على صعيد العمل الإغاثي والإنساني الدولي على مدى الخمسين عاما الماضية. ولا بد هنا من تجديد الشكر والتقدير لسعادة الدكتور هلال الساير، رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتي، على الجهود المقدرة والدور المهم الذي قامت به الجمعية أثناء ترؤسها أعمال الدورة السابقة التي جاءت في وقت استثنائي وبسرعة قياسية غير مسبوقة بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا أرجاء المعمورة، والشكر موصول أيضا إلى معالي الدكتور صالح بن حمد التويجري الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، على الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة والرامية إلى تنسيق الرؤى ووجهات النظر، وتشجيع برامج التعاون الثنائية والجماعية، ودعم برامج التنمية والتطوير، وتبادل الخبرات والمعلومات بين الجمعيات الوطنية العربية ونظيراتها على المستويين الإقليمي والدولي.

ساعدنا ٣٣ دولة ومنطقة:

ـــــ تمتلك جمعية الهلال الأحمر البحريني إرثاً طويلاً وخبرات متراكمة في إدارة العمل الإنساني والإغاثي .. فلعلكم تحدثونا عن دور الجمعية محلياً وإقليمياً ودولياً في التخفيف من معاناة إخواننا في الإنسانية؟

** تحتفل جمعية الهلال الأحمر البحريني بمرور خمسين عام على تأسيسها كواحدة من أقدم جمعيات العمل الأهلي التطوعي الإنساني في البحرين والمنطقة، وتعمل من خلال ذلك على إبراز مساهمات جمعية الهلال الأحمر البحريني كممثل عن مملكة البحرين في تقديم العون الإغاثي والإنساني داخل وخارج مملكة البحرين، مع التركيز بشكل خاص على المساعدات الدولية، حيث قدمت البحرين على مدى الأعوام الماضية مساعدات إغاثية لمناطق منكوبة في أكثر من ٣٣ دولة ومنطقة من العالم، أصابتها كوارث طبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل أو الأوبئة، أو حروب ونزعات، إضافة إلى مساعدات البحرين للنازحين واللاجئين في المنطقة والعالم. وتعمل الجمعية على تلبية معظم نداءات الإغاثة الصادرة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأمانة العامة لمنظمة جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية للمساهمة الممكنة مع الجمعيات الوطنية لتقديم المساعدات المادية والعينية للدول المنكوبة والمتضررة من جراء الكوارث الطبيعية والحروب في إغاثة الدول العربية والإسلامية المنكوبة مما كان له أثر بارز على المستوى الدولي.



برامجنا الإغاثية متطورة

ـــ تواجه عدد من دول الوطن العربي بين فترة وأخرى كوارث طبيعية تنجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات ... كيف ترون أهمية الشراكة في تعزيز الاستجابة الإنسانية للمتضررين من هذه الكوارث؟ وكيف يمكن التصدي لها قبل حدوثها للتخفيف من تداعيها الإنسانية؟

تحرص جمعية الهلال الأحمر البحريني على تعزيز الروابط مع جميع الشركاء بهدف تبادل المعرفة والخبرات والتجارب وهو ما يحفز على تحسين أداء الجميع، وبما يواكب رؤية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز وتسهيل وتشجيع مختلف أشكال التواصل بين الجمعيات الوطنية في جميع الأوقات لتبادل الخبرات والتجارب وللاستفادة من الدروس الناجحة وتبني أفضلها. كما تحرص الجمعية على الانخراط في برامج التنمية والتطوير من أجل إنجاح المشاريع الوطنية والعربية والدولية بالتعاون مع المنظمة العربية للصليب والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر وسائر أعضاء الحركة الدولية الإنسانية بما يحقق رسالة الحركة، ويعزز الريادة البحرينية على مشارف خمسين عاماً جديدة. ولقد سعى الهلال الأحمر البحريني على مدار تاريخه العريق إلى تطوير برامجه الإغاثية والإنسانية، من أجل الارتقاء بدوره الإنساني في مملكة البحرين في المقام الأول، وكذلك أخذ دوره كاملاً في تطوير منظومة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على مستوى العالم. كما أن عمل الهلال الأحمر البحريني يتصف بالمرونة التي تمكنه من تلبية نداءات الإغاثة العاجلة لدعم المنكوبين جراء الكوارث الطبيعية أو الحروب حول العالم، كما حدث مؤخرا عندما حدث الانفجار في مرفأ بيروت والفيضانات في مدينة الخرطوم بالسودان، حيث بادرت الجمعية فورا بتقديم مساعدات مالية لإغاثة المحتاجين في هاتين المدينتين، كما أن الخطة الاستراتيجية لدى الجمعية تحدد كيفية وآلية الاستجابة لتلك النداءات، وتأخذ في الاعتبار جميع الأمور الطارئة، والمتغيّرات الخارجيّة والداخليّة.

مراكز «آركو» تطوير للعمل الإنساني

ـــ أطلقت الأمانة العامة للمنظمة ٤ مراكز هي المركز العربي للاستعداد للكوارث؛ والمركز العربي للقانون الدولي الإنساني؛ ومركز الاستشارات والتدريب والتطوع؛ ومركز الدراسات والمعلومات والتوثيق .. كيف ترى أثر هذه المراكز في خدمة العمل الإنساني وتخفيف التداعيات الناجمة من الأزمات والكوارث بالوطن العربي؟

** ستسهم هذه المراكز بلا شك في تطوير آليات العمل الإغاثي والإنساني، وتكامل جميع أركانه، ونحن ننظر بفخر وإعجاب إلى دور الأمانة العامة للمنظمة في الارتقاء بمسارات العمل الإنساني على مستوى المنطقة، وتكريس معايير وآليات عمل جديدة تلبي الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة في هذا المجال. ونحن ندرك تماما أن العمل الإغاثي والإنساني يقوم على أسس راسخة تضمن فاعليته القصوى، ويخضع لحوكمة وتقييم دائمين، ولا شك أن هذه المراكز التي أطلقتها المنظمة تمثل تجارب متقدمة في هذا الإطار.



مهتمون بتطوير العمل الإغاثي والإنساني وجهودنا متواصلة للتخفيف من معاناة إخواننا في الإنسانية

مواجهة الاحترار المناخي

ــ يواجه العالم بداية حدوث تغيرات مناخية قاسية تلقي بظلالها على كوكبنا الأرضي؛ بعد أن وصلت الانبعاثات الغازية إلى معدلات قياسية عالية وحدوث تغيرات تتسبب في وقوع كثير من الكوارث مما ينذر بكوارث بيئية .. ما هي الاستراتيجيات المطلوب اتباعها لدرء أخطار التغيرات المناخية؟

تحرص جمعية الهلال الأحمر البحريني على تضمين الجانب البيئي في إطار عملها الإغاثي والإنساني، ولديها فريق خاص من المطوعين تحت مسمى الفريق البيئي، حيث تشكل الكوارث البيئية من فيضانات وتصحر وموجات حرارة شديدة أحد أخطر التحديات التي تصيب الإنسان، والحد من خطرها مسؤولية تقع على عاتق الجميع. ونحن نؤكد على أهمية الدعوة التي أطلقها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مؤخرا بشأن ضرورة التحرك بشكل عاجل لمواجهة الاحترار المناخي، وتحذير الاتحاد من كارثة أوسع نطاقا من جائحة كوفيد-١٩ في ظل استمرار التغير المناخي وخطره الكبير على المدى المتوسط والبعيد على منطقة الخليج العربي وكوكب الأرض والحياة البشرية ككل.

بناء قدرات المتطوعين

ــ لا يختلف اثنان على أهمية التطوع في الجمعيات الوطنية في خدمة العمل الإنساني .. كيف ترون تطوير آليات تنظيمية جديدة للتطوع تضمن حقوق المتطوعين وتحفزهم على المضي قُدماً في أعمالهم التطوعية ؟

** نعمل في جمعية الهلال الأحمر البحريني دائما على ضمان مشاركة جميع أعضاء الجمعية من متطوعين ورؤساء لجان وإدارة تنفيذية في تطوير العمل والأداء لتحقيق المزيد من الإنجازات بجهد جماعي مثمر،

نحرص على تبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي لتفعيل دورنا الإنساني بعمل مؤسسي مستدام

تخفيف ويلات الحروب والنزاعات بنشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني

نتبع المرونة في تلبية نداءات الإغاثة العاجلة لدعم منكوبي الكوارث الطبيعية

ولا بد لي هنا من الإشادة بالجهود التي تبذلها كوادر الجمعية من موظفين ومتطوعين من أجل نجاح مشاريعها المتنوعة وإبراز دورها الإغاثي والإنساني. ونركز دائما على عقد دورات لبناء قدرات المتطوعين وتأهيلهم في مختلف مجالات العمل الإنساني، خاصة المتطوعين الجدد، ودفعهم لتكريس ممارسة هذا العمل في مملكة البحرين وفقا لأفضل المعايير العالمية، كما نعرفهم بالمشاريع والبرامج والمبادرات الانسانية غير الربحية التي يقدمها الهلال الأحمر البحريني كجزء من منظومة العمل الإنساني المتنوعة، كي يتسنى لكل عضو اختيار مجال العمل المناسب بما يحقق له الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها خلال فترة عطاءه في مجال العمل التطوعي. إضافة إلى ذلك، نحرص في الجمعية على تعزيز التشبيك بين أعضائها القدامى والجدد، وتبادل التجارب والخبرات فيما بينهم، وتهيئتهم ليكونوا في مناصب قيادية مستقبلا، وتعريفهم بمشاريع وبرامج وأهداف الهلال الاحمر البحريني، كجزء لا يتجزأ من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، إضافة إلى توفير جميع الإمكانيات التي تخدم المتطوع ليصبح جزءا من منظومة العطاء، حيث إن رغبة الاعضاء بالانضمام تأتي من روح الشراكة وحب المساعدة والمساندة داخل إطار المجتمع المحلي من الجيران والاقرباء وغيرهم، والتي تساهم بدورها في تحقيق العديد من المكاسب على الصعيد الشخصي وعلى الصعيد العام للهلال الأحمر البحريني.

ـــــ تواجه بعض دول المنطقة العربية نزاعات وصراعات مسلحة نجمت عنها تداعيات إنسانية خطيرة .. كيف ترون آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع بالمنطقة العربية؟

** تعمل جمعية الهلال الأحمر البحريني جاهدة عل الترويج للقانون الدولي الإنساني كأحد المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصلب الأحمر والهلال الأحمر، وذلك بالتعاون الدائم مع الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر ـ المركز العربي للقانون الدولي الإنساني ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإن بث الوعي بالقانون الدولي الإنساني هو العامل الأساس لتحقيق أهداف القانون الساعي إلى تخفيف ويلات الحروب والنزاعات، وحماية المدنيين من آثارها المدمرة. ونؤكد دائما على أهمية نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني، وعلاقة القانون الدولي الإنساني بحقوق الإنسان، والفئات والأعيان المحمية بموجب هذا القانون، وآليات تطبيقه الوقائية والرقابية والعقابية، ونطاق تطبيقه في ظل الحروب السيبرانية، إضافة لتأثير جائحة كورونا على الوضع الإنساني حول العالم. ولا ننسى هنا تأثير جائحة كورونا على الوضع الإنساني في العالم وخاصة في مناطق النزاع، وآليات تطبيق القانون الدولي الإنساني في زمن الجائحة والتحديات والمسؤوليات، فالعالم يمر بوقت عصيب جراء ما خلفته جائحة كرونا من أزمات حادة طالت كل جوانب الحياة وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية، كما ألقت بظلالها على الفئات الأكثر ضعفا وخاصة الفئات التي تعيش في مناطق النزاعات المسلحة التي أثقلت كاهلها الحروب والدمار مما أدى إلى تدهور كل الخدمات الإنسانية وأصبح العديد منهم يواجه ظروفا إنسانية أكثر تعقيدا مثل أفراد الخدمات الصحية واللاجئين والنازحين.



(ARCO) تشارك (AICTO) و (ITU) في الاحتفال بـ «عالمي الاتصالات»

تحت شعار «الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خدمة العمل الإنساني» شاركت الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (ARCO) المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (AICTO) والمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات(ITU) يوم ٢٦ مايو ٢٠٢١ في الاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات (WTISD) من خلال ندوة عبر منصة زوم؛ وذلك بهدف تأكيد دور التكنولوجيا والاتصال في خدمة العمل الإنساني وتخفيف معاناته؛ وأهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستجابة لتفشي جائحة كورونا COVID-١٩ منذ الإعلان عنها في مارس ٢٠٢٠؛ وإذكاء الوعي بالإمكانيات التي من شأنها استعمال الإنترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات التي يوفرها لشتى المجتمعات المدنية والاقتصادات والسبل المؤدية إلى سد الفجوة الرقمية.

قدمت الندوة أ. رهاف السهلي المشرف على مركز المعلومات والدراسات والتوثيق في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ وتضمنت الجلسة الافتتاحية للندوة كلمات لأمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري؛ وأمين عام المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات المهندس محمد بن عمر؛ والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات السيد عادل درويش؛ والجلسة الأولى بعنوان «البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقاومة للكوارث لإنقاذ الأرواح» برئاسة الدكتور مصطفى المهدي مسؤول برامج المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات تحدثت فيها كل من المهندسة نعيمة حسن طمبل مدير قسم الترابط ـ الهيئة الوطنية للاتصالات « الصومال» والمهندسة نورا عبدالله حسن بشير مدير إدارة البنية التحتية



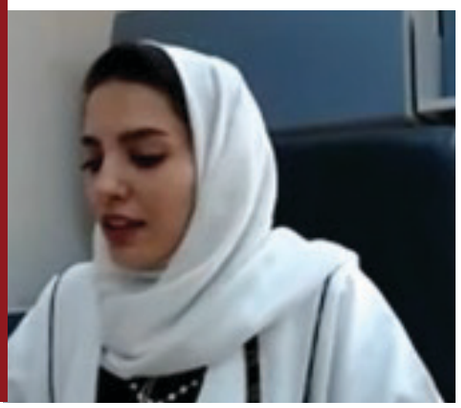

والربط البيئي ومنسق اللجنة الوطنية للاتصالات في حالة الطوارئ ـ جهاز تنظيم الاتصالات والبريد «السودان» والجلسة الثانية بعنوان «الاستجابة للكوارث في عالم متغير» برئاسة المهندس سامي تريمش مدير إدارة شؤون التنمية والتخطيط الاستراتيجي تحدث فيها الدكتور عمر بلحاج عيسى المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والمهندس عادل عبدالمنعم خبير الأمن السيبراني المسجل لدى ituLarccP والجلسة الثالثة بعنوان « التكنولوجيا المستخدمة في خدمة العمل الإنساني من قبل الجمعيات الوطنية» برئاسة الدكتور عبدالرزاق أمان مساعد المشرف على مركز المعلومات والدراسات والتوثيق في الأمانة العامة للمنظمة العربية وتحدث فيها كل من أ. وائل مسك مدير تكنولوجيات المعلومات في الهلال الأحمر الفلسطيني؛ أ. سالم بوسلاح المكلف بالإعلام بالهلال الأحمر الجزائري ؛ أ. آلاء الزايد ضابط مركز معلومات إدارة الكوارث بالهلال الأحمر القطري؛ أ. أوراد اليحيى مدير تقنية المعلومات بالهلال الأحمر الكويتي ؛ وتأتي الندوة لتعزيز مساهمة خدمة الاتصالات وتقنية المعلومات في التقدم التكنولوجي لخدمة الإنسان وتخفيف معاناته وخاصة في الجوانب الأساسية للحياة كالتعليم والصحة والتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية ورصدها وتسريع تحقيق الاستجابة الإنسانية لمستقبل آمن ومستدام.

مختصون قانونيون وإعلاميون : إبراز دور الإعلام في الترويج للقانون الدولي الإنساني ونشر ثقافة التسامح

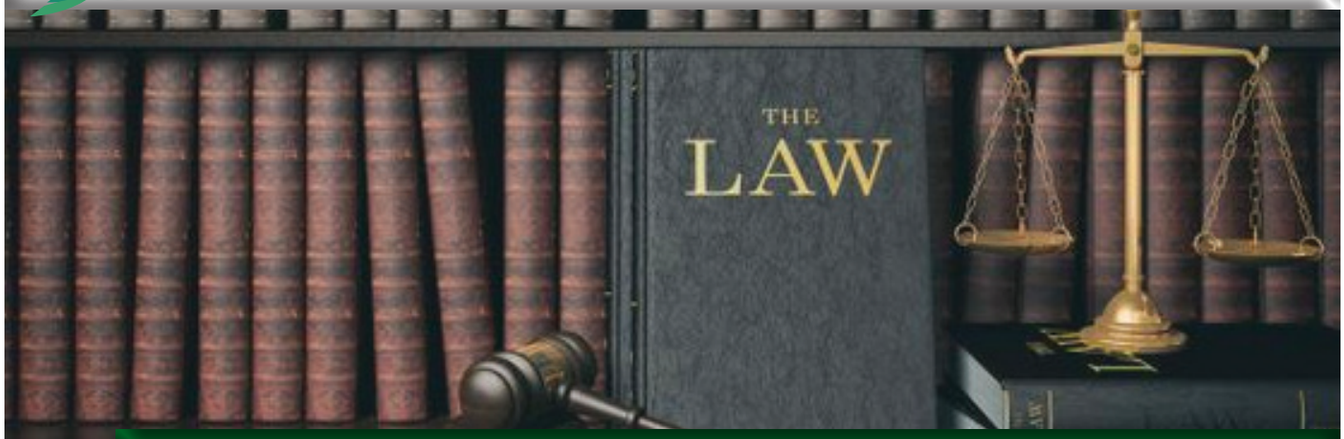

أثناء مشاركتهم في دورة أطلقتها «آركو» وحضرها ٧٠ متدرباً من ١٢ جمعية وطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

أكد عدد من المختصين القانونيين والإعلاميين أهمية إبراز دور الإعلاميين في الترويج للقانون الدولي الإنساني والتعريف به ونشر ثقافة التسامح والسلم وإدارة الكوارث والأزمات الإنسانية.

واستعرضوا أثناء مداخلاتهم في دورة نظمها مركز الاستشارات والتدريب والتطوع وقدمها المركز العربي للقانون الدولي الإنساني في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر خلال الفترة من ٣٠ إلى ٣١ / ٥/ ٢٠٢١ م استمرت ٦ ساعات تدريبية بعنوان « القانون الدولي الإنساني للإعلاميين» حضرها ٧٠ متدرباً من ١٢ جمعية وطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر وعدد من منسوبي الجهات الإعلامية في الدول العربية قدمها نخبة من المختصين القانونيين والإعلاميين؛ الضمانات الدولية لحماية الصحفيين أثناء النزاعات المسلحة.

سلط الدكتور معز الهذلي المستشار القانوني باللجنة الدولية ـ الكويت، الضوء على مفهوم الحركة الدولية للصليب الأحمر ومكوناتها الرئيسية والمبادئ الرئيسية التي ترتكز عليها في أداء مهامها الإنسانية وكذلك آليات عملها؛ وتحدث عن دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في النزاعات المسلحة بوجهيها الدولي وغير الدولي؛ ودورها في تطوير وإنماء القانون الدولي الإنساني؛ وأكد على أهمية إبراز دور الإعلاميين في نشر القانون الدولي الإنساني والتعريف به على أوسع نطاق ممكن.

وفي الجزء الثاني من اليوم الأول للدورة تحدث الأستاذ أحمد يعقوب إبراهيم عضو لجنة القانون الدولي الإنساني بالهلال الأحمر العراقي عن العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وقدم تعريفاً لكل من القانونين والتطور التاريخي لهما فضلاً عن التنظيم الوطني والدولي لهما ونطاق تطبيقهما.

أما في اليوم الثاني فقد استعرض الدكتور محمد النادي المشرف على المركز العربي للقانون الدولي الإنساني الدورة «الضمانات الدولية لحماية الصحفيين اثناء النزاعات المسلحة»؛ وقدم تعريفاً لمفهوم الصحفي في قواعد القانون الدولي الإنساني وأنواع الصحفيين في مناطق النزاع المسلح؛ ومن ثم استعرض مجموعة من لوائح ومواد من الاتفاقيات الدولية بالإضافة الى آليات حماية الصحفي في النزاعات المسلحة المتمثلة في كل الآليات الوقائية، والاشرافية، والعقابية.

وفي الجزء الثاني من الدورة لليوم الثاني تطرق الأستاذ بشير الرحماني الإعلامي ومسؤول مواقع التواصل الاجتماعي بالأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر إلى موضوع الإعلام الإنساني كأحد القيم الإخبارية الحاضرة كبعد في الأخبار لكنها غائبة كتخصص؛ وبيّن أهم المجالات التي يهتم بها هذا النوع من الإعلام؛ واستعرض أهم الخصائص التي يتميز بها الإعلام الإنساني كالحياد وعدم التحيز والاستقلالية والتركيز على الضحايا لا على أطراف النزاع، مختتما محاضرته بالمجالات التي يهتم بها بالإعلام الإنساني كالترويج للقانون الدولي الإنساني وإدارة الكوارث إعلاميا بالإضافة إلى أزمات الهجرة واللجوء والتنمية المستدامة ونشر ثقافة السلم والتسامح متمنيا أن يصبح الإعلام الإنساني تخصصا قائما بذاته سواء لدى المؤسسات الإعلامية أو في الدراسات الأكاديمية.

جمعية الهلال الأحمر السوداني تثمن جهود "آركو" في خدمة العمل الإنساني

أعربت جمعية الهلال الأحمر السوداني عن تقديرها للدور الإنساني للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر "آركو"؛ وما تقدمه من خدمات إنسانية في المنطقة العربية.

وقالت أمين عام الجمعية الدكتورة عفاف أحمد يحيى في خطاب شكر وتقدير بعثت به إلى أمين عام المنظمة العربية الدكتور صالح بن حمد التويجري: تتقدم لكم جمعية الهلال الأحمر السوداني بالشكر والتقدير والامتنان على حسن تعاونكم وعطائكم الدائم والمستمر معها في كافة المجالات في سبيل رفعتها والسير بها نحو الأفضل؛ وتود أن تشيد بالخدمات الإنسانية المقدرة التي تقدمونها في المنطقة العربية.

كما تود الجمعية أن تتقدم لكم نيابة عن العاملين والمتطوعين فيها بجزيل الشكر والتقدير على الزيارة التي قام بها أ. بشير بوزيان الرحماني مسؤول الإعلام الإلكتروني بالمنظمة العربية للسودان والتي تكللت بالنجاح لما لمسناه من تعاون وتجاوب مع العاملين والمتطوعين؛ حيث كان لهذه الزيارة الأثر البالغ وسط العاملين والمتطوعين بجمعية الهلال الأحمر السوداني من خلال الجهود الرائعة والمفيدة والمتميزة التي بذلها من خلال الزيارات الميدانية التي قام لها لعدد من فروع الجمعية والتي وقف خلالها على أنشطتها المختلفة خاصة في مجال المساعدات الإنسانية للاجئين الأثيوبيين بشرق السودان ؛ وكذلك من خلال لقائه وتدريبه لعدد من المتطوعين بولايتي الخرطوم وكسلا وكذلك منسوبي إدارة الاتصال والنشر بالأمانة العامة للجمعية وحرصه على تقديم كل ما هو مفيد؛ ما أوجد الرضا والقبول وسطهم ؛ كما كان دافعاً لهم في مزيد من تجويد الأداء في العمل الإنساني مثمنين للأخ بشير دوام التوفيق والنجاح.

ختاماً نجدد تقديرنا للدور الإنساني الذي تقومون به ونأمل في مزيد من التعاون والتواصل بين المنظمة العربية وجمعية الهلال الأحمر السوداني. وأكدت الأمانة العامة للمنظمة العربية أن هذا يأتي ضمن اهتمامها ببناء قدرات الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر.





أ.بشير في لقطة جماعية مع متطوعي جمعية الهلال الأحمر السوداني نقطة استقبال اللاجئين في مخيم الحميديات



.. ومع أمين عام جمعية الهلال الأحمر السوداني د. عفاف يحيى



الهلال الأحمر البحريني يشارك في ندوة حول القانون الدولي الإنساني

شاركت جمعية الهلال الأحمر البحريني في ندوة إقليمية تحت عنوان «دور القاضي الوطني في تنفيذ القانون الدولي الإنساني» نظمها عن بعد معهد الدراسات القضائية والقانونية بمملكة البحرين تحت رعاية معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف رئيس اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بمملكة البحرين.

وضمت الندوة التي شهدت مشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (بعثة الكويت)، نخبة من الخبراء ذوي الاختصاص والخبرة العملية، على المستويين الدولي والإقليمي، بهدف دعم معارف ومهارات المشاركين وإحاطتهم بأحدث التطورات والتطبيقات في مجال القانون الدولي الإنساني وتبادل الخبرات ودعم بناء القدرات على المستوى الإقليمي.

وفي كلمة له في مستهل الندوة، أشاد الأمين العام للجمعية الأستاذ مبارك خليفة الحادي بالدور الذي تنهض به اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني في أوساط الحركة الدولية الانسانية للصليب الأحمر، وقال : إن هذه الندوة تعكس ما توليه مملكة البحرين من اهتمام مستمر بنشر قيم السلام والتعايش وضمان احترام سيادة الدول واحترام القانون الدولي وبخاصة القانون الدولي الإنساني، وذلك انطلاقًا من قيم المملكة النابعة من القيم الإنسانية وتعاليم الدين الإسلامي والعادات البحرينية الأصيلة المتجذرة.

وأكد حرص جمعية الهلال الأحمر البحريني على المساهمة الفاعلة في صياغة وتطوير الخطط الوطنية المتعلقة بعمل اللجنة وخصوصًا على صعيد تبادل المعلومات والخبرات ، والمساهمة في وضع البرامج التعليمية للقانون الدولي الإنساني في المناهج الدراسية، وتنظيم برامج إعداد وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في التخصصات ذات العلاقة.

وساهم منتسبو الهلال الأحمر البحريني المشاركون في إثراء مناقشات الندوة وما طرحته من محاور على مدى يومين من بينها تطورات تطبيق منظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني محليا وعالميا، وإشكاليات وتحديات التطبيق الوطني للقانون الدولي الإنساني، وخصوصيات التطبيق الوطني للقانون الدولي الإنساني.

مسؤولو الإعلام في جمعيات الهلال الأحمر الخليجية يبحثون تفعيل مذكرة التفاهم مع «آركو»

«الرحماني» يقترح نقل تجربة جمعيات دول التعاون إلى الجمعيات الضعيفة

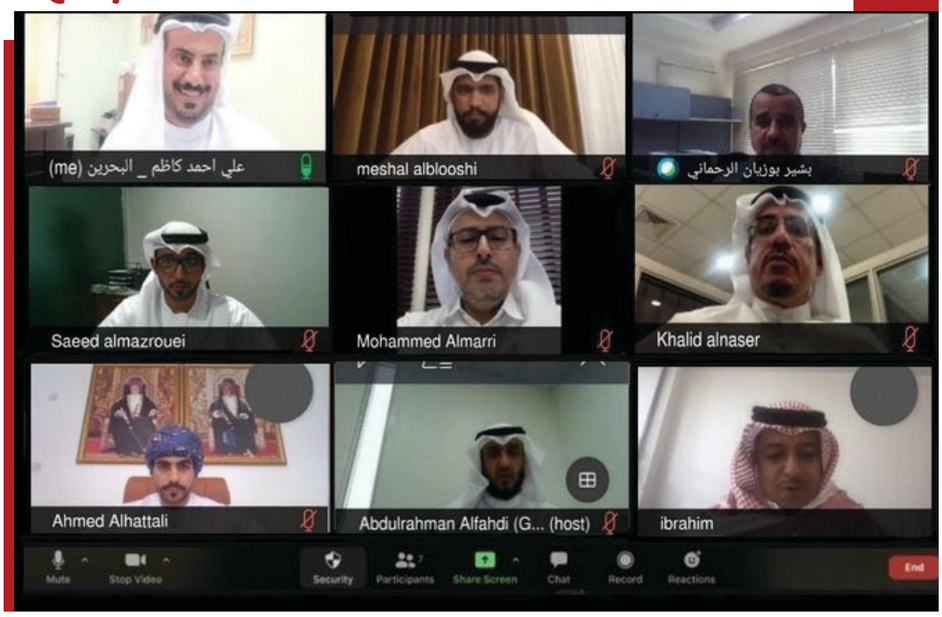

بحث مسؤولو الإعلام والتوعية في هيئات وجمعيات الهلال الأحمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماع افتراضي يوم ٨ يونيو ٢٠٢١ تفعيل وتنفيذ بنود مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة لمجس التعاون لدول الخليج العربية والمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو».

من جهته اقترح أ. بشير بوزيان الرحماني مسؤول الإعلام التقني في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر أثناء مداخلته في الاجتماع؛ نقل التجربة الإعلامية الرائدة للهيئات والجمعيات الخليجية للهلال الأحمر في إدارة الأزمات الإنسانية إلى الجمعيات العربية الضعيفة للاستفادة منها.

وقال: سعدنا بالمشاركة في هذا الاجتماع مع الجمعيات الوطنية الخليجية الغنية عن التعريف وذات التجربة الإعلامية البارزة؛ ونحن في إدارة الإعلام الإنساني في الأمانة العامة للمنظمة نحرص دائماً على نقل تجربتها الإعلامية المتميزة إلى بقية الجمعيات العربية للاستفادة منها؛ كون الجمعيات الخليجية رائدة جداً في التواصل باستخدام أحدث التقنيات في ابتكار وسائل جديدة للتعامل مع الجمهور؛ في ظل وجود نقص كبير في بقية جمعياتنا العربية خصوصاً الضعيفة منها؛ لذلك أتمنى أن ننجح في نقل هذه التجربة الإعلامية الخليجية إلى الجمعيات العربية الضعيفة خاصة أن بعض مسؤولي الإعلام فيها يحضرون معنا في الدورات التدريبية التي يتم تنظيمها في الأمانة العامة للمنظمة للاطلاع عن قرب على طريقة العمل في الأجهزة الإعلامية في الجمعيات الخليجية خاصة ما يتعلق مثلاً بتجربتها في متابعة إدارة أزمة كورونا؛ ولا شك أنها تجربة رائدة سواء من حيث تصحيح المعلومة الطبية العامة المتعلقة بالفيروس أو كيفية التواصل مع الجمهور لنشر التوعية الصحية أو طريقة عرض المعلومة في حد ذاتها أو استخدام البيانات والمعلومات والغرافيك والفيديوهات الخاصة بكيفية انتشار الفيروس؛ هذه الأزمة تمت إدارتها بطريقة احترافية رائعة جداً من قبل الجمعيات الخليجية؛ ولا أخفيكم سراً أن بعض مسؤولي الجمعيات العربية الأخرى يتمنون أن يطلعوا عن كثب على هذه التجربة وغيرها من التجارب الخليجية الأخرى في إدارة الأزمات بصفة عامة وأزمة كورونا بصفة خاصة؛ ويمكن أن يتم نقل هذه التجارب الخليجية من خلال مشاركة بعض مسؤولي الإعلام في الجمعيات الضعيفة في أي نشاط تدريبي تطلقه الجمعيات الخليجية سواء حضورياً أو من خلال اجتماعات أو ورش عمل افتراضية؛ أو من خلال تنظيم إدارة الإعلام الإنساني في الأمانة العامة للمنظمة العربية لقاء سواء كان حضورياً أو افتراضياً في مقر المنظمة لنقل التجربة الخليجية الإعلامية إلى الجمعيات العربية الضعيفة؛ خاصة أنه قد تبيّن لي أثناء زيارتي لنقطة استقبال اللاجئين الأثيوبيين في السودان أن المتطوعين العاملين هناك يحتاجون إلى جرعات تدريبية مكثفة «في إدارة الأزمات إعلاميا»؛ ونشير هنا إلى أننا في الأمانة العامة للمنظمة نعمل على تنمية قدرات الجمعيات العربية الضعيفة من خلال ربطها تقنياً مع الجمعيات الخليجية الرائدة المتطورة في مجال القدرات الإعلامية باستخدام أحدث النظم التقنية وتطويعها لخدمة العمل الإنساني.

أخبـار الجمـعيات



الهلال الأحمر الأردني

« نظم مشروع الصحة النفسية / برنامج الدعم النفسي الاجتماعي في الهلال الاحمر الاردني اليوم دورة تدريبية لمتطوعي فرع جمعية الهلال في محافظة عجلون وتضمن برنامج الدورة التي حاضر فيها المسيران خالد الشوره ومحمد العويمر عدة محاور تتعلق بالدعم النفسي والارشاد الجمعي والإسعاف الأولي النفسي والوصمة المجتمعية والقلق والخوف والصدمة. »



الهلال الأحمر الإماراتي

« تنفيذاً لتوجيهات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك «أم الإمارات»، ومتابعة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، دشنت الهيئة المرحلة الثانية من برنامج تطعيم اللاجئين السوريين في الأردن ضد فيروس كورونا، ويستهدف البرنامج التصدي لجائحة «كوفيد-١٩» داخل المخيمات وخارجها من خلال تطعيم ١٢ ألف لاجئ. »

الهلال الأحمر البحريني

« أطلقت جمعية الهلال الأحمر البحريني مبادرة الدعم النفسي لمواجهة مخاوف كورونا يوم ٧ يونيو ٢٠٢١؛ اشتملت على استشارات طبية في الصحة النفسية؛ وندوة باللغة العربية وأخرى باللغة الإنجليزية؛ واستضافة متعاف من كورونا تحدث عن خبرته النفسية التي مر بها؛ وطبيب من الصفوف الأمامية تحدث عن تجربته مع الفريق الطبي؛ وممرضة تحدثت عن تجربتها مع المراجعين؛ وتقديم دعم نفسي من خلال إحدى التطبيقات. »





الهلال الأحمر التونسي

« فرق الإغاثة والطوارئ بالهلال الأحمر التونسي تنقذ ٧٠ مهاجرا بعد تحطم زورق قادما من ليبيا في حين غرق ٢٠ آخرون، كما عدد المغادرين من ليبيا بشكل كبير، حيث زاد ١١٠٠٠ شخص من يناير إلى أبريل ٢٠٢١ ، بزيادة ٧٣% عن نفس الفترة من العام الماضي بسبب تدهور الوضع بالنسبة للأجانب في ليبيا. »



الهلال الأحمر الجزائري

« استمرار جمع التبرعات وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني لمواجهة الأثار الكارثية الناتجة عن العدوان الأخير. »



الهلال الأحمر الجيبوتي

« الهلال الاحمر الجيبوتي ينفذ أنشطة متنوعة لفائدة اللاجئين في قرية الملاجئ هول »



الهلال الأحمر السعودي

« سفراء الحياة هم نخبة المتطوعين في هيئة الهلال الأحمر السعودي، موجودون على مدار الساعة لتقديم الخدمات الإسعافية والإسهام في توعية المجتمع وتنفيذ المبادرات المجتمعية، خصوصا في جائحة كورونا، تميزوا فاستحقوا الثناء والتقدير. »



الهلال الأحمر السوداني

« في إطار الإستعداد المبكر لفصل الخريف، استقبلت جمعية الهلال الأحمر السوداني / فرع ولاية الجزيرة أمس قوارب الإنقاذ النهرى المقدمة من الأمانة العامة للهلال الأحمر السوداني لمساعده الفرع في مجابهة طوارئ الخريف. »



الهلال الأحمر السوري

« تستقبل العيادات المتنقلة التابعة للهلال الأحمر السوري المرضى يوميًا من خلال عيادات داخلية لطب الأطفال وأمراض النساء في ٢٢ منطقة متأثرة في ريف حمص، حيث قدمت العيادات المتنقلة خدماتها إلى ٩٩٢٨ شخصًا منذ بداية عام ٢٠٢١ »



الهلال الأحمر الصومالي

« يدير متطوعو الهلال الأحمر الصومالي سيارات الإسعاف بما في ذلك الدراجات النارية ، وهم على استعداد لإنقاذ الأرواح في أي وقت وسط حركة المرور في العاصمة مقديشو »



الهلال الأحمر العراقي

ضمن برامج ومشاريع الحلول المستدامة وخدمات الماء والاصحاح ومن اجل النهوض بالنظافة الشخصية، وزعت جمعية الهلال الأحمر العراقي (٩٥) حاوية نفايات في الأماكن العامة والمزدحمة في مناطق مختلفة من البلاد.



الهلال الأحمر الفلسطيني

جانب من مشاركة الهلال الأحمر الفلسطيني في سوق المنتج الوطني بقسم خاص للمطرزات الفلسطينية التي صنعت بأيدي فلسطينية هلالية لدعم الموروث الشعبي ولدعم العمل الإنساني للجمعية في قطاع غزة، وذلك في ساحة راشد الحدادين أمام دار بلدية رام الله.



الهلال الأحمر القطري

استمراراً لجهوده وتدخلاته لدعم القطاع الصحي في غزة، واصل الهلال الأحمر القطري تنفيذ مشروع «عمليات جراحية للمرضى الفقراء بغزة»، والذي يتضمن إجراء عمليات نوعية في تخصصات جراحة القلب والصدر والأوعية الدموية والعظام والمسالك البولية، لإنقاذ أرواح المرضى بقطاع غزة وقدرت التكلفة الإجمالية ٧٨٩,١٤٢ دولار أمريكي.



الهلال الأحمر القمري

الهلال الأحمر القمري يقوم بحملات توعية مكثفة في الأسواق المركزية في العاصمة موروني بضرورة الالتزام الكامل بالإجراءات الاحترازية الوقائية للحد من تفشي كورونا خصوصا في الأماكن التي تشهد اكتظاظا كالأسواق والمساجد.

الهلال الأحمر الكويتي

رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة مازن أبو الحسن يشيد بدور دولة الكويت في تعزيز وتنسيق برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية ومواجهة الأزمات والكوارث وتلبية نداءات الاستغاثة التي حظيت بثقة الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية.



الصليب الأحمر اللبناني

الصليب الأحمر اللبناني هو أحد المستجيبين الرئيسيين لحالات الطوارئ في لبنان، أكثر من ٤٥٠٠ متطوع مدرب مستعدون لمساعدة مجتمعهم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.



الهلال الأحمر الليبي

اختتمت الدورة التدريبية في مجال الإغاثة لمتطوعي الفرع بعد فترة طويلة من انقطاع الدورات التدريبية داخل فرع صبراتة للالتزام بالإجراءات الاحترازية ، كما شارك في هذا التدريب عدد من فروع المنطقة الغربية تحت إشراف الامانة العامة للهلال الأحمر الليبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.



اجتماع مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر المصري لمناقشة تطورات الوضع الحالي في فلسطين و آليات نقل المساعدات الإغاثية والطبية التي قدمها وستقدمها جمعية الهلال الأحمر المصري لدعم الهلال الأحمر الفلسطيني ودعم الأشقاء في فلسطين.



الهلال الأحمر المصري

الهلال الأحمر المغربي



نظم فريق الشباب كوسطاء لتغيير السلوك YABC تحت إشراف إدارة الشباب والإسعافات الأولية وتدبير الكوارث بالإدارة المركزية للهلال الأحمر المغربي دورة تكوينية في القيادة وتطوير قدرات الشباب بمركز التكوين بإقليم الرشيدية المغرب

الهلال الأحمر الموريتاني



انطلاق الدورة التكوينية في الإسعافات الأولية لصالح ما يزيد عن ٣٥ متدربا، ويأتي هذا التكوين ثمرة للتعاون المثمر بين الهلال الأحمر الموريتاني و مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتنسيق من الأمانة العامة للمنظمة العربية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

الهلال الأحمر اليمني



الوضع الإنساني في اليمن ألقى بمسؤوليات كبيرة على عاتق الأطفال وجعلهم يتحملوا المسؤولية كالكبار وقبل الأوان. لذا نحن في الهلال الأحمر اليمني لا نعمل على تلبية الاحتياجات العاجلة فقط بل نسعى الى تأمين مصادر الدخل وتمكين الأسر من فتح مشاريعهم وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر بشكل عام وللأطفال بشكل خاص.

ملف البيئة

ملف البيئة

ملف البيئة



«السعودية الخضراء» والشرق الأوسط الأخضر» تأكيد على ريادة السعودية في حماية البيئة

لا يختلف اثنان على أن «مبادرة السعودية الخضراء»، و«مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» اللتين أعلن الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء بالمملكة إطلاقهما قريبا، يجسدان اهتمام المملكة بحماية الأرض والطبيعة والبيئة ؛ وإدراكها لمسؤوليتها في التصدي لأي كوارث ناتجة من تغيرات المناخ؛ فقد قالها ولي العهد صريحة «إنه بصفتنا منتجا عالميا رائدا للنفط ندرك تماما نصيبنا من المسؤولية في دفع عجلة مكافحة أزمة المناخ، وأنه مثل ما تمثل دورنا الريادي في استقرار أسواق الطاقة خلال عصر النفط والغاز، فإننا سنعمل لقيادة الحقبة الخضراء المقبلة». ولا شك أن هاتين المبادرتين تأتيان تعزيزا للجهود البيئية القائمة في المملكة خلال الأعوام السابقة وفق «رؤية ٢٠٣٠»، وفي إطار رغبتها الجادة في مواجهة ما عانته من تحديات بيئية تمثلت في ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الأمطار وارتفاع موجات الغبار والتصحر، وتعزيز الصحة العامة ورفع مستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين فيها، فقد سبق أن قامت بإعادة هيكلة شاملة لقطاع البيئة، وتأسيس القوات الخاصة للأمن البيئي في عام ٢٠١٩، ورفع نسبة تغطية المحميات الطبيعية من ٤ في المائة إلى ما يزيد على ١٤ في المائة وزيادة الغطاء النباتي في المملكة ٤٠ في المائة خلال الأعوام الأربعة الماضية، كما تمكنت من الوصول إلى أفضل مستوى من الانبعاثات الكربونية للدول المنتجة للنفط، وغيرها من المبادرات التي بدأت على أرض الواقع وحققت نتائج إيجابية ملموسة في الوضع البيئي العام.

يأتي هذا التوجه للمملكة لقناعتها بما تواجهه منطقة الشرق الأوسط من كثير من التحديات البيئة مثل التصحر الذي يؤثر على اقتصاديات المنطقة حيث تتسبب العواصف الرملية في استنزاف نحو ١٣ مليار دولار سنوياً من مواردها؛ إضافة لتلوث الهواء الناتج من غازات الاحتباس الحراري؛ ولذلك تأتي مبادرة «السعودية الخضراء» في الوقت المناسب لزيادة مساحة الرقعة الخضراء وتقليل انبعاثات الكربون ومكافحة أي تلوث هوائي أو تدهور في الأراضي ؛ حيث تتم زراعة عشرة مليارات شجرة داخل السعودية من خلال إعادة تأهيل ٤٠ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة.

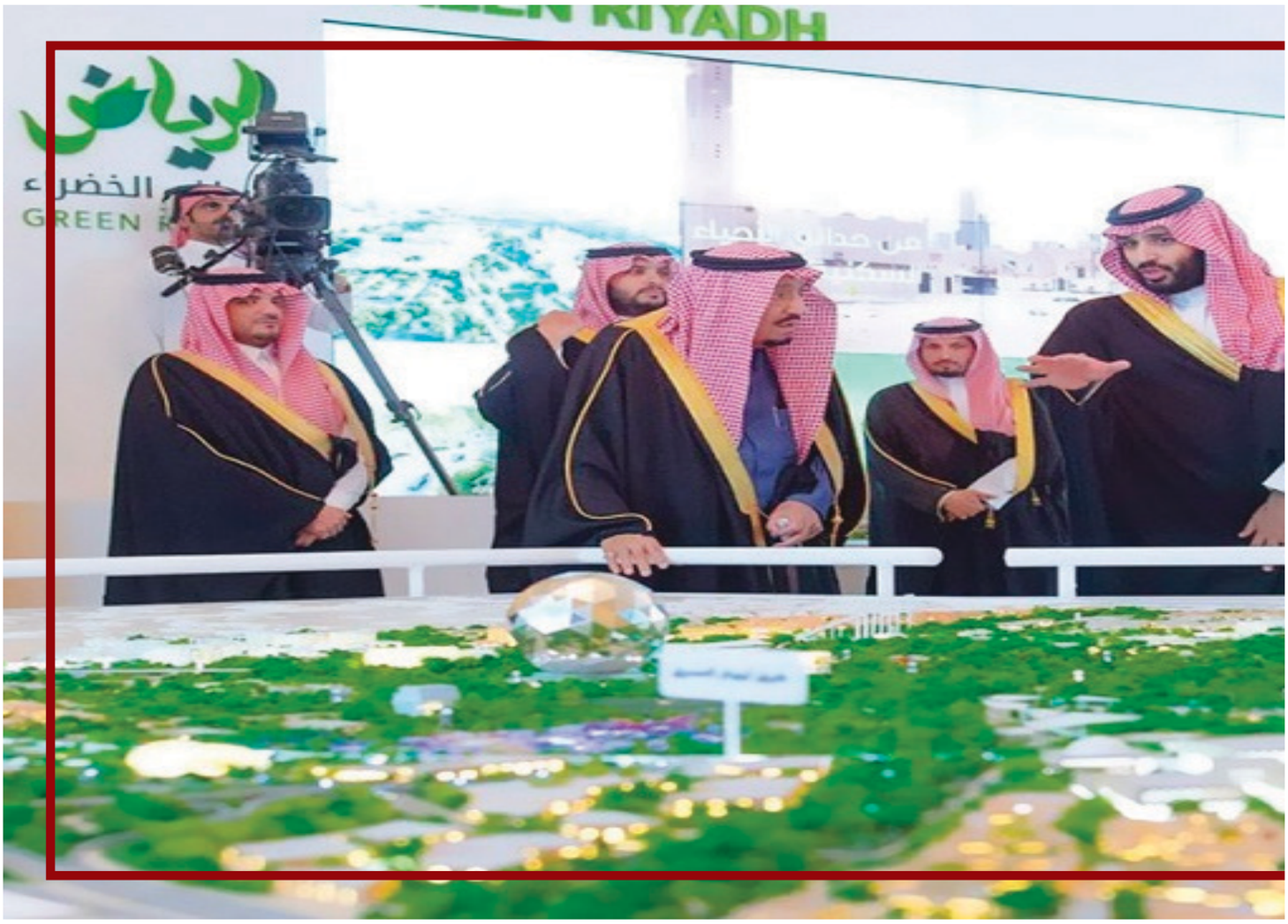

ولم تكتف المملكة بحماية البيئة داخل أراضيها فقط بل تظل باستمرار رائدة في خدمة البيئة على المستوى العالمي بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة؛ فقد كان من الطبيعي أن تطلق «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» للعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون والشرق الأوسط من أجل زراعة ٤٠ مليار شجرة إضافية في المنطقة من خلال استعادة مساحة تعادل ٢٠٠ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة؛ وسيسهم ذلك في تحقيق تخفيض في الانبعاثات الكربونية بما نسبته أكثر من ١٠ في المائة من المساهمات العالمية وقد واصلت المملكة جهودها في أداء واجبها تجاه البيئة من خلال إطلاق عدة مبادرات ومشاريع منها إنشاء صندوق أبحاث للطاقة والبيئة؛ وأكبر مشروع إعمار بيئي في التاريخ وهو المشروع المتعلق بإصلاحات بعد حرب الخليج وكلفها أكثر من ١,١ بليون دولار أمريكي؛ ومركز الزراعة الصحراوية والذي يهدف لتطوير الأنظمة المستدامة لاستخدام المياه بكفاءة لإنتاج الأغذية والحبوب وتتناسب مع البيئة الصحراوية. كما أولت المملكة الحياة البرية اهتمامًا كبيرًا ضمن مبادرتها ومشاريعها المتعلقة بالبيئة. فقد حرصت على إصدار أنظمة تحافظ على المناطق المحمية للحياة الفطرية والنباتية، وتنظم صيد الحيوانات والطيور البرية؛ والاتجار بالكائنات الفطرية المهددة بالانقراض ومنتجاتها. وأولت المملكة الحياة تحت الماء اهتمامًا كبيرًا، فقد اعتمدت على استراتيجيات وسياسات تحد من العبث أو التهاون في المنظومة البحرية؛ وذلك من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع الأحيائي للمملكة عام ٢٠٠٥ الهادفة إلى ضمان المحافظة على التنوع الأحيائي وتنميته؛ وفي إطار اهتمامها بالمحافظة على الحياة البحرية أطلقت مركز أبحاث الثروة السمكية؛ كلية علوم البحار بجامعة الملك عبد العزيز؛ الجمعية السعودية للاستزراع المائي؛ مركز أبحاث الثروة السمكية بجامعة الملك فيصل؛ مركز أبحاث البحر الأحمر بجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية؛ تصنيف الثروة الحيوانية البحرية في المملكة؛ وغير ذلك من الكليات.



أ.رهاف : دعم «الشرق الأوسط الأخضر» بالتوعية وإعادة التخطيط الحضري

أكدت استعداد «آركو» لعقد الشراكات المعززة للمبادرة

شاركت الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الأحمر «آركو» في منتدى تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر؛ بورقة عمل قدمتها الأستاذة رهاف السهلي المشرف على مركز المعلومات والدراسات والتوثيق بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٢١ عبر تطبيق الزوم تحت عنوان «دور منظمات المجتمع المدني في دعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر». المنتدى نظمه الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية بالشراكة مع المركز العالمي للتنمية المستدامة وشاركت فيه عدة منظمات دولية وعربية رفيعة المستوى ومؤثرة في مجالات التنمية والبيئة والشراكة المجتمعية والاقتصاد المسؤول؛ وناقش موضوع « شركاء في دعم مبادرات حماية الأرض والطبيعة لتعزيز جهود التنمية المستدامة». واستهلت أ. رهاف ورقتها بإلقاء الضوء على أبرز المشكلات البيئية في الوطن العربي؛ وقالت : لا توجد منطقة في العالم في مأمن من التحديات البيئية، إلا أن تحديات البيئة في الوطن العربي أكثر شدة، فرغم أن المنطقة العربية غنية ببعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، لكنها تواجه عجزاً خطيراً في موارد أخرى كالماء والأرض الزراعية اللازمة لدعم متطلبات النمو. وعند الأخذ في عين الاعتبار سياق التحولات الديمغرافية المتوقعة والنمو السكاني، والتدهور البيئي في الماضي والحاضر، إضافة إلى أثر العولمة والتغير المناخي، فإن هذه المؤثرات تثير سؤالاً خطيراً: هل يمكن للموارد البيئية أن تدوم للأجيال القادمة في بلادنا العربية؟

كثيراً ما يُطرح هذا السؤال على المستوى العالمي مرتبطاً بانتشار التدهور البيئي ونضوب الموارد الطبيعية وندرة التنوع البيولوجي والتغير المناخي، لكن المنطقة العربية قد تكون من بين المناطق الأولى في العالم التي تواجه السؤال بشكل مباشر نتيجة لطبيعتها البيئية الفريدة القاحلة، إن الحالة البيئية في الوطن العربي مرعبة، مع تهديدات هائلة تتعلق بالاستدامة، وهي تثير تساؤلاً حول القدرة المستقبلية لدى سكان المنطقة على البقاء على قيد الحياة. وهناك عوامل مؤثرة في تدهور البيئة في الدول العربية، وحدّدنا ثلاثة منها رئيسية هي: التطور السريع المرتبط بشكل خاص بالنفط والاستثمارات، النمو السكاني وزيادة الاستهلاك ، النزاعات.

وأضافت أن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية تعد بشرى سارة للمجتمع الدولي بمستقبل واعد للبشرية، وذلك بإيجاد بيئة نظيفة أكثر ملائمة للحياة وذلك بمعالجة أزمة المناخ التي تسببت في حدوث عديدٍ من كوارث متنوعة، وتقليص معاناة العالم من مشكلة التصحر وتقلص الغطاء النباتي إلى أدنى حدٍ له على سطح الكرة الأرضية، وما ارتبط بهذه القضية من شح في الغذاء والماء الكافي لحاجة إنسان القرن الواحد والعشرين. فالعالم يعاني من أزمة بيئية مع تضخم سكاني. وإن مشروع التشجير وزيادة الرقعة الخضراء، وبدائل مصادر توليد الطاقة النظيفة الداعمة لخطة الإصحاح البيئي على مدى العقود القادمة، ستقلل من المعاناة الإنسانية، وستؤدي إلى مزيدٍ من الاستقرار للمجتمعات على مستوى الكرة الأرضية؛ خاصة وأن التدهور البيئي أدى إلى نزوح ولجوء ملايين البشر من مواطنهم الأصلية إلى مواطن أخرى بحثاً عن الغذاء والماء التي تعتبر الأساس في حياة الناس وبقية الحيوانات المرتبطة بحياة البشر كأحد مصادر الغذاء، والتوازن البيئي.

وقالت: إن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر وهي تبارك خطة مشروع السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر ، تؤكد أنه انطلاقا من رسالتها الإنسانية فإنها تشاطر العالم هذا الهم البيئي، وتعمل على برامج مشتركة من خلال أعضائها هيئات وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في الدول العربية ، وبتنسيق مع شركائها في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ، على تنفيذ مشاريع استزراع عدد من الأشجار على مستوى الوطن العربي، مساندة منها للجهود التي تبذلها الحكومات في هذا الشأن؛ وعليه فان المنظمة على استعداد للمشاركة وعقد الشراكات تكثيف الجهود وتوحيدها دعماً لهذه المبادرة. مضيفة سبق اطلاق **مشروع مبادرة التشجير مساحات خضراء** بالشراكة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأمانة العامة للمنظمة العربية في لقاء عن ـ بعد ـ يوم ٢٩ مارس ٢٠٢١ لحشد الجهود والمساعي التطوعية لزيادة رقعة المساحات الخضراء في الوطن العربي بحلول عام ٢٠٣٠.

وبينت أن دور **المنظمات الدولية والإنسانية في مجال البيئة** يتمثل في تنسيق وتوجيه جهودها في تقديم المساعدة الإنسانية عقب الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان؛ وتتمثل مهمة هذه المنظمات في تحسين حياة الضعفاء من خلال حشد القوة الإنسانية وحماية سبل العيش وتعزيز التعافي من الكوارث والأزمات وتأمين فرص العيش الصحي والآمن، وتعزيز الاندماج الاجتماعي ونشر ثقافة اللاعنف والسلام وحماية البيئة.

وأستطردت قائلة : إن مبادرة غرس الأشجار والعناية بها في الوطن العربي تهدف لتعزيز التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته من خلال زراعة ورعاية أشجار متعددة الأغراض تتماشى مع الخطط والاستراتيجيات في الدول العربية؛ وتأتي العناية بهذه المبادرة ضمن أولويات وأهداف المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن التخفيف من «أزمة المناخ والبيئة»، وسوف تساهم هذه المبادرة في زيادة نسبة المساحات الخضراء الاجمالية في منطقة الإقليم العربي بما يساهم في تحسين جودة الهواء وخفض درجات الحرارة وتشجيع المجتمع المدني على ممارسة نمط حياة أكثر نشاطا و حيوية بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبينت أن أهمية المشروع تكمن في تأثيره الإيجابي على التغير المناخي من خلال زراعة الأشجار المعمرة الأكثر شيوعا والأسهل من حيث التكلفة؛ حيث إن استدامة الأشجار تنتج محصولاً ثابت لمدة طويله فعلى سبيل المثال تصل استدامة إنتاجية بستان التفاح إلى ٥٠ عاما .

وأوضحت أن أهداف المشروع تتمثل في زراعة ٥٠٠ مليون شجرة سنويًا من ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠. مما يمكن من الوصول إلى الهدف الإقليمي في المنطقة العربية المتمثل في ٥ مليارات شجرة بحلول عام ٢٠٣٠. فتح الفرصة أمام المتطوعين العاملين في الجمعيات الوطنية العربية لتولي مناصب متميزة مع فتح آفاق جديدة لهم، كفيلة بتطوير معارفهم ومنحهم الفرصة لإثبات وجودهم وبناء ثقتهم بأنفسهم. تطوير المهارات الشخصية الفطرية والمكتسبة للمتطوعين وتعزيز تواصلهم الإيجابي مع الجمعيات الوطنية العربية الأخرى ومكونات الحركة الدولية



وغيرها من المنظمات العاملة في المجال الإنساني. تنمية قدرات أولئك المتطوعين في كافة المهارات التي يحتاجها العاملون في الميدان الإنساني من متطوعين وقياديين. مشيرة إلى أن هذه المبادرة تتحقق من خلال عقد دورات تدريبية مكثفة ومتنوعة وورش عمل وحلقات نقاش وتطبيقات عملية في المهارات القيادية؛ واستضافة خبرات عربية وقيادات مهمة في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات المتخصصة في مجال الزراعة وتنظيم زيارات عملية لبعض مواقع المنظمات الإنسانية المهمة والهيئات والجمعيات الوطنية العربية المميزة. واشراك الهيئات والجمعيات في بعض المؤتمرات الدولية المهمة ذات العلاقة.

وقالت : تعمل الدول العربية وفق خطة عمل استراتيجية للتعامل مع قضايا التغير المناخي لزيادة القدرة على اتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع قضايا التغير المناخي على نحو يقلل من انعكاساتها



الاقتصادية والاجتماعية؛ وبما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ وتهدف الخطة للحد من أخطار التغير المناخي ومجابهة الآثار المحتملة من خلال وضع برامج للتخفيف والتكيف؛ والمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتأمين مستوى معيشي لائق للمواطن العربي ؛ وتعزيز وتيرة التنمية المستدامة في الدول العربية؛ ودعم بناء القدرات المؤسساتية الوطنية والإقليمية للتعامل مع قضايا التغير المناخي ومجابهة الكوارث ؛ إلى جانب توفير الظروف المواتية لحفز التعاون الإقليمي والدولي لمساندة البرامج الوطنية.

واختتمت أ. رهاف ورقتها بتقديم عدة توصيات لدعم المبادرة العربية للتشجير منها العمل على تفعيل المنتدى المعني بتأثير تنفيذ تدابير الاستجابة لخدمة اتفاق باريس في ديسمبر ٢٠١٥ ؛ زيادة الوعي بأهمية التشجير ومكافحة التصحر وأخطار تدهور الأراضي وفقدان الغابات ُوذلك بإدماج مواد تفعل ذلك في المناهج التعليمية؛ جمع ورصد البيانات البيئية من أجل توجيه القرارات على نحو أفضل، بما في ذلك البناء على أوجه الترابط بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ زيادة الوعي وإشراك جميع أصحاب المصلحة في تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية؛ بناء القدرات البشرية في مجال الهندسة الزراعية والتكنولوجيات الري للعمل وذلك باستقطاب وحشد المتطوعين للعمل معا ؛ اعتماد خطط عمل وطنية زراعية وتعميم الأنماط المستدامة في التشجير الصحيح و الزراعة؛ إعادة التخطيط الحضري وإدارة الأراضي لإعادة الإعمار في البلدان المتضررة من الصراعات.

أطلق مبادرة «آركو» للتشجير بالتعاون مع «مينازون»



«د. التويجري»: مواجهة أزمات اللجوء والنزوح بمعالجة التدهور البيئي

أكد أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» الدكتور صالح بن حمد التويجري أن أضرار البيئة من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة والنزوح والفقر؛ لافتاً إلى أن معالجة التدهور البيئي ستسهم في تخفيف أزمات النزوح واللجوء.

وقال «د. التويجري» لدى اطلاق الأمانة العامة للمنظمة العربية مبادرة التشجير لمساحات خضراء تحت شعار «نحو بيئة متوازنة» بالتعاون مع مكتب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «مينازون» يوم ٢٩ مارس ٢٠٢١م: يجب على الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر أن تكون في مقدمة الجهات في الاهتمام بمعالجة التدهور البيئي والمحافظة على البيئة لأن ذلك من مصلحة مجتمعاتنا وحركتنا الدولية ومصلحة الجمعيات الوطنية لتتمكن جميعها من القضاء على النزوح والفقر؛ مضيفاً أن معظم دول الوطن العربي تعاني من التصحر الذي تسبب في التأثير على بعض المراعي والواحات والبيئة النباتية والحيوانية ؛ داعيا الجمعيات الوطنية بأن تستقبل المزيد من المتطوعين للعمل على محافظة البيئة وحمايتها من أي تدهور. وأقترح وضع خطة سنوية لمعرفة عدد الأشجار ونوعها وتحديد من يشرف عليها ويتابعها وتشكيل لجنة لمتابعة وإعداد تقارير دورية عنها.

من جهته أكد الدكتور حسام الشرقاوي المدير الإقليمي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية التواصل مع الجمعيات الوطنية لتبادل الأفكار والآراء لإنجاح مبادرة التشجير من أجل التصدي للتغيرات المناخية؛ وقال: نحتاج للعمل سوياً في هذا الشأن ووضع خطة عمل واضحة وقوية لمواجهة أي تغيرات مناخية.

وقالت أ. رهاف السهلي المشرف على مركز المعلومات والدراسات والتوثيق : تقوم هذه المبادرة على قسمين رئيسيين الأول تحليل القضايا البيئية في الوطن العربي وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان العربية الأقل نموا وعرضة للتدهور البيئي ؛ والعمل على طرح توصيات للحد من الكوارث الطبيعية والتغير المناخي والحفاظ على حماية البيئة؛ والقسم الثاني مبادرة التشجير التي أطلقتها الأمانة العامة للمنظمة العربية بالتعاون مع الاتحاد الدولي لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا « مينازون» لحشد الجهود والمساعي التطوعية لزيادة رقعة المساحات الخضراء في الوطن العربي بحلول ٢٠٣٠ وعلى الجمعيات الوطنية المشاركة الفاعلة في تعزيز الوعي المجتمعي والحملات التوعوية لزيادة فهم واستيعاب مخاطر التغير المناخي والسعي للمحافظة على البيئة من خلال المساهمة في إنجاح المبادرة الخاصة بزراعة ٥٠٠ مليون شجرة سنويا من ٢٠٢١ إلى ٢٠٣٠ ما يمكن من الوصول إلى الهدف الرقمي في المنطقة العربية المتمثل في ٥ مليارات شجرة.

أما محمد عمر مخير المدير الإقليمي للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في أفريقيا فقد تحدث عن فوائد الأشجار للكائن البشري والحيواني والاقتصاد ؛ وقال تتأثر العديد من المجتمعات في أفريقيا بالأزمات المتزامنة والمتتالية مما يترك لها القليل من الوقت للتعافي قبل وصول الصدمة

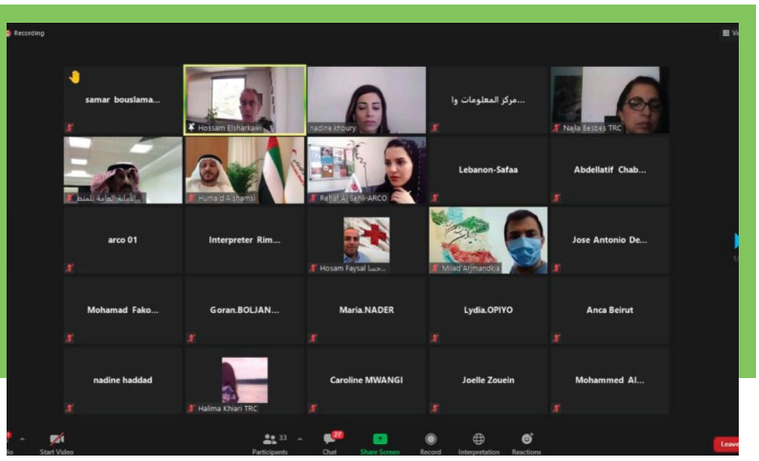

التالية؛ وهناك الكثير مما يجب القيام به هنا لمساعدة الناس على التكيف مع أزمة المناخ وتقليل مخاطرها وبناء قدراتهم على الصمود؛ ونشير هنا إلى أن كل شخص لديه دور يمكن أن يلعبه؛ مضيفاً لمعالجة غياب الأمن الغذائي سندعم ١٠ ملايين أسرة لبدء مبادرات إنتاج الغذاء بحلول عام ٢٠٣٠.

وكان مركز المعلومات والدراسات والتوثيق في الأمانة العامة للمنظمة العربية قد أطلق المبادرة بالشراكة مع مكتب الاتحاد الدول لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوم ٢٩ مارس ٢٠٢١ في لقاء عن بعد بعنوان « مبادرة التشجير لمساحات خضراء» لحشد الجهود والمساعي التطوعية لزيادة رقعة المساحات الخضراء في الوطن العربي بحلول عام ٢٠٣٠ وتهدف المبادرة لتوحيد جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته من خلال زراعة ورعاية أشجار متعددة الأغراض تتماشى مع خطط واستراتيجيات الدول العربية.

وتؤكد المنظمة أنه انطلاقاً من رسالتها الإنسانية فإنها تشاطر العالم هذا الهم البيئي حيث تسعى للعمل على برامج مشتركة من خلال أعضائها هيئات وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في الدول العربية على تنفيذ مشاريع استزراع عدد من الأشجار على مستوى الوطن العربي مساندة منها للجهود التي تبذلها الحكومات في هذا الشأن.



«آركو» تشارك دول العالم في الاحتفال بيومه العالمي

«د. التويجري»: مكافحة التصحر بالتشجير ووقف الانبعاثات المضرة

تحت شعار « إصلاح النظم الإيكولوجية .. الأراضي .. التعافي .. أرض سليمة لإعادة البناء على نحو أفضل» تشارك الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» دول العالم الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف يوم ١٧يونيو ٢٠٢١، بهدف تعزيز الوعي العام بالجهود الدولية لمكافحة التصحر؛ ووضع حد لتدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة؛ ومنع الاستغلال المفرط والاستخدام غير الملائم لها؛ ؛ والعمل على تجديد خصوبة الأرض المتدهورة؛ وتعزيز استعادتها بما يسهم في إضافة المرونة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة؛ ورفع الدخل؛ وإبطاء عجلة تغير المناخ ؛ والتوعية بأهمية التنوع البيولوجي للمساعدة في تعافي المناخ من خلال امتصاص الكربون.

وأرجع أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري؛ التصحر والجفاف إلى عدة أسباب منها التغيّرات المناخية؛ الاستخدام المفرط للأراضي؛ إزالة الأشجار والاحتطاب الجائر؛ مشيراً إلى أن مواجهة خطر التصحر والجفاف تتم من خلال إيجاد تخطيط أكثر كفاءة وممارسات واعية في التعامل مع الأراضي؛ والاهتمام بزيادة الرقعة الخضراء بإطلاق المزيد من مبادرات التشجير؛ وتعزيز العمل والتضامن الدوليين في ترميم الأراضي واصلاحها من أجل خدمة أهداف التنمية المستدامة؛ ومنع التعرية بتثبيت التربة من خلال استخدام الأسوار الرملية وإنشاء أحزمة خضراء حول المدن والقرى؛ وحسن إدارة المياه وتوفير المياه المعالجة؛ ومنع أي تعديات على البيئة؛ وإيجاد الموارد الكفيلة بتمويل مشاريع تتعلق بمحاربة التصحر ومعرفة مسار تدهور الأراضي؛ ووقف الانبعاثات الضارة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تم استخلاصها من توصيات مؤتمر جدول القرن الحادي والعشرين في باريس ١٧ يونيو ١٩٩٤ ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر ١٩٩٦؛ مؤكداً على أهمية العمل الدولي المشترك في مكافحة التصحر من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية الناتجة عن الفقر بسبب الجفاف في بعض دول العالم؛ وقال: يظل للتصحر آثاره الخطيرة على التنوع البيولوجي والاستقرار



الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وعندما تتدهور الأراضي فإن التأثير على الناس والبيئة والحيوانات يمكن أن يكون مدمراً؛ حيث يقل معدل إنتاج المحاصيل الزراعية؛ ويشرد ملايين الناس؛ ويزيد معدل انبعاث غازات الاحتباس الحراري وينخفض معدل التنوع البيولوجي؛ الأمر الذي يحتّم على المنظمات والهيئات المعنية العمل على مكافحة التصحر وتجديد خصوبة الأراضي المتدهورة؛ وزيادة الرقعة الخضراء لأهميتها في التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية؛ لافتاً إلى أن الاهتمام بتعزيز استعادة خصوبة الأراضي يسهم بشكل فاعل في دعم النمو الاقتصادي والأمن الغذائي؛ وخلق فرص عمل جديدة؛ وبالتالي مكافحة الفقر؛ ووضع حد للكوارث البيئية والمناخية. وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت أن التصحر والجفاف من المشكلات ذات البعد العالمي وخصصت يوم ١٧ يونيو من كل عام للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف «بموجب القرار ٤٩/١١٥ الذي اعتمد في ديسمبر ١٩٩٤ ؛ وجاء في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أنها «تهدف لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد والتصحر وبخاصة في افريقيا؛ وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة على جميع الأصعدة؛ مدعومة بتعاون دولي وترتيبات شراكة في إطار نهج متكامل مع جدول أعمال القرن ٢١ بهدف الاسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة؛ وسينطوي تحقيق هذا الهدف على الأخذ باستراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تركز في آن واحد في المناطق المتأثرة على تحسين إنتاجية الأراضي وإعادة تأهيلها وحفظ الموارد من الأراضي والمواد المائية وإدارتها إدارة مستدامة؛ مما يؤدي إلى تحسين أحوال المعيشة».

وفي ختام حديث أشاد «د. التويجري» بالمبادرة العظيمة التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية «السعودية الخضراء؛ والشرق الأوسط الأخضر»؛ مؤكداً على أن اطلاق سموه الكريم لهذه المبادرة سوف تعمل نقلة نوعية في الإصلاح البيئي؛ وتحسين جودة الحياة بمشيئة الله.

أمين «آركو»: المصالحة مع البيئة في يومها العالمي

اعتبر أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» الدكتور صالح بن حمد التويجري؛ اليوم العالمي للبيئة في الخامس من يونيو ٢٠٢١ سانحة عظيمة لتفادي المخاطر التي تحيط بالبيئة؛ من خلال نشر التوعية بمخاطر الإهمال البيئي واتخاذ الاجراءات المناسبة للحفاظ على البيئة صحية سليمة بعيدة عن أي مهدّدات لتظل دائماً وأبداً داعمة لرفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية؛ أون نصبح معافين في وسط بيئة صحية سليمة آمنة.

وقال «د. التويجري»: لن نتمكن من العودة بالزمن إلى الوراء ولكن بإمكاننا أن نتصالح مع الطبيعة وجعلها مناسبة لنا للعيش فيها بسلام وأمان دون أن نتعرض لأي أمراض او أوبئة فتاكة.. ويمكننا أن نمنع حدوث كوارث المناخ ووقف المد المتزايد للتلوث والنفايات وذلك بأن تكون سلوكياتنا واعية .. نعمل على الحفاظ على بيئتنا من خلال زراعة الأشجار في مدننا لجعلها قمة في الجمال تتوفر فيها كل فرص الحفاظ على البيئة؛ وتنظيف الأنهار والسواحل من أي مخلفات.

وأضاف أن الاحتفال بهذا اليوم في كل عام يشجع على التفاعل بمشاركة جميع فئات المجتمع بمختلف الطبقات والأعمار لتساهم في حماية بيئتنا ؛ مع تكثيف التوعية المستمرة للأجيال بالأخطار التي تواجه عالمهم إن لم يتم المحافظة عليه بشكل واع؛ في هذا اليوم يجب أن نتذكر أنه ليبقى الإنسان على قيد الحياة فإنه يحتاج إلى بيئة صحية سليمة توفر له المأكل والمشرب والهواء ؛ ولن يحصل على هذه الأشياء إلا إذا نظر إلى بيئته بعين الاهتمام لتضخ له الموارد اللازمة للحياة على كوكب الأرض؛ في هذا اليوم نحتاج لزيادة جرعات النصح والإرشاد بخطورة الاحتطاب الجائر في الغابات والصيد غير الشرعي في محميات طبيعية لنحافظ على النسل لبعض الحيوانات؛ ولعل الاحتفال بهذا اليوم يمثل سانحة لتوسيع قاعدة الرأي المستنير والسلوك المسؤول لكل الأفراد والمجتمع والقطاع الصناعي والقطاع التجاري في سبيل المحافظة على البيئة لتكون في منأى عن أي خطر يتهدّدها، والحد من الأوبئة والأمراض الفتاكة، إذ تشير الاحصائيات إلى أنه في كل عام يموت أكثر من ٥ ملايين طفل في العالم نتيجة أمراض وحوادث لها علاقة بالتلوث البيئي، وأن ثلث الأمراض في العالم سببها عوامل بيئية،، ويمكن تصحيح الوضع البيئي باستخدام أحدث التقنيات والتدابير لإزالة كل ما هو ضار لبيئتنا.

وأستطرد الأمين العام للمنظمة العربية قائلاً: إن المحافظة على البيئة يتطلب أن نحافظ على المكونات البيئية (النبات . الحيوان . التربة . الهواء . والماء) ، والعمل على مواجهة أي أخطار سواء كانت ناتجة من السلوكيات البشرية المدمرة للطبيعة عبر الاحتطاب الجائر العشوائي من أجل الحصول على الأخشاب والحطب، أو تلوث المكونات البيئية، أو الصيد العشوائي الذي يتسبّب

في انقراض العديد من الكائنات الحية، ويمكن أن نحافظ على التنوع البيولوجي بالحد من العناصر المؤدية إلى مشكلة التلوث لمياه الأنهار وشواطئ البحار بالملوثات الصناعية والنفايات العامة، مما يفسد صلاحية الماء للاستخدام الآدمي، وتأثر الأحياء المائية ، ولا بد من استخدام المنتجات الصديقة للبيئة ، ومنع الصيد الجائر، وإعادة النظر في السياسات الزراعية المتبعة، ويجب أن ندرك أن أهداف التنمية المستدامة يمكن تحقيقها من خلال معالجة التهديدات المدمرة لنسيج الحياة في كوكب الأرض والتخفيف من آثار تغير المناخ.

وأردف قائلاً: نحتاج لمضاعفة الجهود للمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استخدامها، والاهتمام بالنظافة وعدم إلقاء المخلفات في الأماكن غير المخصصة لها، واتباع الآليات السليمة للتخلص من نفايات ومخلفات المصانع، وإعادة تدوير النفايات بطريقة آمنة، وسن التشريعات وتفعيل القوانين الرادعة للمعتدين على البيئة، وزيادة المساحات الخضراء، ونظافة المسطحات المائية.

يُذكر أن عام ١٩٧٢ كان بمثابة نقطة تحول في تطوير السياسات البيئية الدولية، حيث عقد في هذا العام المؤتمر الرئيسي الأول حول القضايا البيئية في الفترة من ٥ إلى ١٦ يونيو في ستوكهولم وعرف بمؤتمر البيئة البشرية أو مؤتمر ستوكهولم، وتم فيه بحث كيفية مواجهة تحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها، وفي ١٥ ديسمبر من العام نفسه اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأن يكون يوم الخامس من يونيو من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للبيئة من أجل الحفاظ عليها من أي مهدّدات.







المركز العربي للاستعداد للكوارث يستخدم أحدث النظم التقنية في متابعة البراكين والزلازل



يواصل المركز العربي للاستعداد للكوارث في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر العربي حراكه الفاعل في تتبع ورصد الكوارث الطبيعية باستخدام أحدث تقنيات نظم الإنذار المبكر للكوارث والتنبؤ بها قبل حدوثها وتنسيق العمل بين الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر للاستجابة لها والتقليل من تداعياتها بإطلاق الإنذار المبكر قبل وقوعها والنداءات الإنسانية في حالة حدوثها من أجل تقديم خدمات الإيواء والمساعدات الإغاثية للمتضررين منها؛ ولم يكتف المركز بذلك بل يعمل على مساعدة الجمعيات الوطنية في بناء قدراتها وإنشاء مراكز لإدارة الكوارث ومتابعتها باستمرار للتأكد من وجود خطط لديها لدرء أخطار الكوارث البيئية وربط المختصين في الوطن العربي لمناقشة الخطط الكفيلة بالتصدي للأخطار.

زلزال فوكوشوما:

وجاء إطلاق هذا المركز في إطار اهتمام الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر بدرء أخطار الكوارث الناتجة من التغيرات المناخية ومنها ارتفاع منسوب مياه البحر ما يزيد من خطر الفيضانات؛ وارتفاع درجة الحرارة السطحية بنحو ١ درجة مئوية؛ وتفاقم التعرية بسبب ازدياد الجفاف والتصحر؛ واهتم المركز بوضع خطط وبرامج للتنبؤ بالكوارث البيئية ورصدها؛ وعمل على توثيق عدة زلازل حدثت في عدد من دول العالم من خلال اصدار تقارير ملونة عنها؛ نذكر منها تقرير صادر يوم ١٥ فبراير ٢٠٢١ م عن زلزال فوكوشيما الذي ضرب شرق اليابان مساء السبت ١٣ فبراير ٢٠٢١ وتمركز في منطقة فوكوشيما وأثر على مناطق مياغي؛ كانتو ويوكوهوما؛ وبلغت قوته ٧,٣ ريختر وهو ثاني أعلى مستوى على مقياس شدة الزلازل في اليابان؛ وبلغ عمقه ٣٥ كيلومتر وتسبب في إصابة ١٢٠ شخصاً؛ وقطع التيار الكهربائي عن ٩٥٠ ألف منزل وأحدث انهيارات أرضية وتدميراً لعدد من المباني.



زلزال بجاية:

كما تابع المركز زلزالا وقع قبال ساحل الجزائر على بعد ٢٨ كيلومتراً شمال شرق كاب كاربون الواقع شمال مدينة بجاية يوم الخميس ١٨ مارس ٢٠٢١ بقوة ٥,٩ درجة على مقياس ريختر؛ على عمق ٨ كيلومتر وتضرر منه نحو ٩١٢٥٧٧ شخصاً؛ وأصاب ٦ أشخاص آخرين وتسبب في تشقق جدران بعض المنازل وانهيار جزئي لمبنى قديم غير مأهول وشعرت بالزلزال ١٢ ولاية جزائرية هي الجزائر؛ تيبازة؛ تيزي؛ وزو؛ بومرداس؛ البويرة؛ جيجل؛ سكيكدة؛ ميلة؛ قسطنطينة؛ سطيف؛ برج بوعريريج؛ كما تابع المركز ٧ هزات ارتدادية عقب الزلزال بقوة ٤,١؛ ٥,١؛ ٣,٠؛ ٤,٥؛ ٣,١؛ ٢,٩؛ ٣,٧؛ ووثق المركز كل إحداثيات الزلزال والهزات الارتدادية في تقرير أصدره بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢١.

بركان فاجراد السفيال:



وثّق المركز يوم ٢٥ مارس ٢٠٢١ بركان فاجراد السفيا الذي وقع على بعد حوالي ٣٥ كيلو متراً من العاصمة الأيسلندية ريكيافيك في الطرف الجنوبي الغربي من أيسلندا يوم مارس ٢٠٢١ وبلغ طول البركان نحو ٢٠٠ متر وانطلقت منه حمم بركانية وغطت الصخور السائلة منها مساحة كيلومتر مربع؛ ومن البراكين المماثلة التي حدثت في أيسلندا بركان لاكي في جنوب أيسلندا وبركان إيافيا لايوكل .

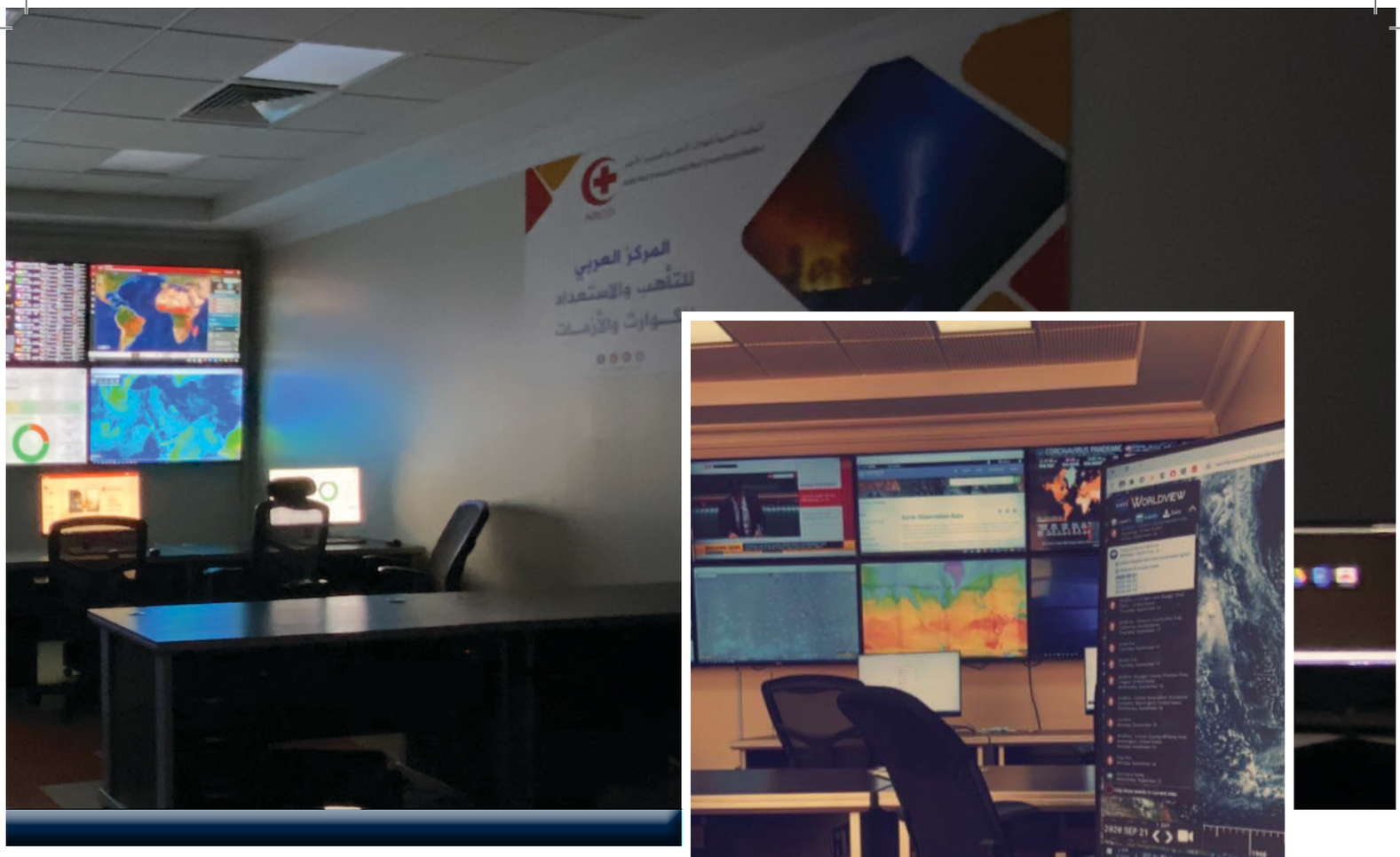

إعصار سوريجاي:

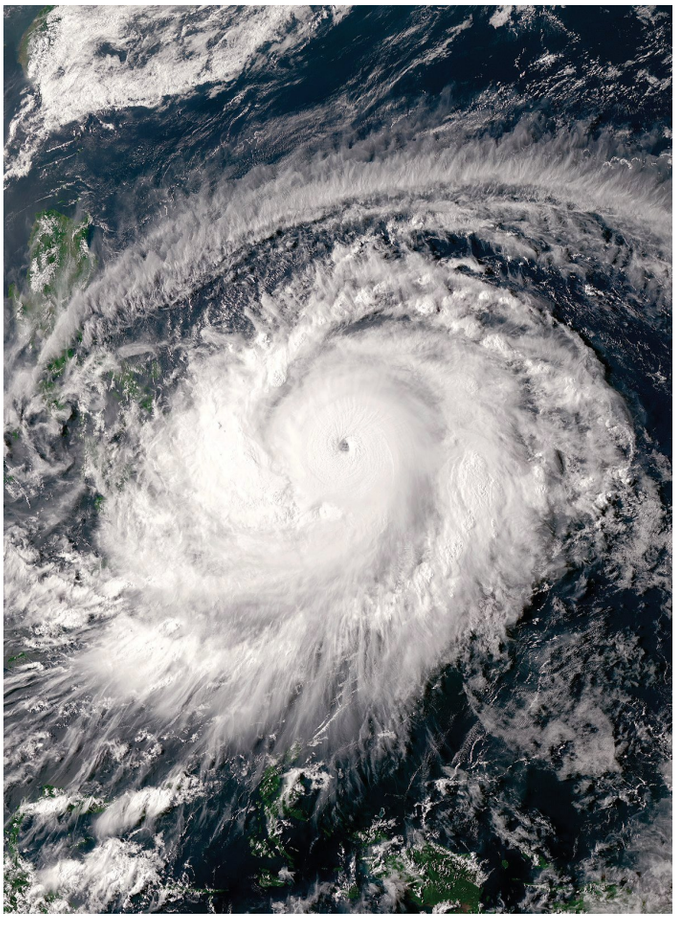

كما وثق المركز إعصار سوريجاي الذي وقع على بعد حوالي ٤٩٠ كلم شمال غرب كابانجيل في الفلبين بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٢١ وتحول إلى إعصار فائق السرعة مع رياح بلغت سرعتها ٢٤٠ كلم/ ساعة وفي وقت لاحق بلغت سرعة الإعصار ٢٨٧ كلم/ ساعة؛ وتم اجلاء أكثر من ٦٨ ألف شخص بإجراء احترازي بعد أن تسبب الإعصار في حدوث فيضانات في ٢٢ قرية وانقطاع الكهرباء في أربعة مقاطعات وتعطيل حركة ٣٢٠٠ شخص و٤٣ عبارة وسفينة شحن؛ ومن الأعاصير المشابهة التي حدثت في الفلبين إعصار جوني وإعصار هايان.



تقارير متنوعة:

وأصدر المركز العربي للاستعداد للكوارث خلال الفترة من ١ يناير حتى ٣١ مايو ٢٠٢١م ١٧٩ تقريراً منها ١٥١ تقريراً يومياً و٢٠ أسبوعياً عن كوفيد ـ ١٩؛ إضافة لـ ٥ إصدارات منها ٢ زلازل والبقية عن البراكين والفيضانات والنداءات الإنسانية؛ وخلال هذه الفترة نفذ المركز عدة أنشطة تمثلت في استقبال السفراء العرب ووفد هيئة الهلال الأحمر السعودي ووفد الاتحاد الدولي للصليب الأحمر وزار عدد من الجهات داخل المملكة منها المركز الوطني للأرصاد وهيئة المساحة الجيولوجية السعودية ومركز الكوارث في الهلال الأحمر السوداني.







«آركو» تثمن تبرع شركة تبوك للتنمية الزراعية بـ ٥٠٠ شتلة لدعم مبادرة التشجير



ثمنت الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» استجابة شركة تبوك للتنمية الزراعية بتقديم ٥٠٠ شتلة لدعم مبادرة الأمانة العامة للمنظمة لتشجيع حركة التشجير تعزيزاً للمبادرتين اللتين أطلقهما ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وهما «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر» بهدف زيادة مساحة الرقعة الخضراء وتقليل انبعاثات الكربون ومكافحة أي تلوث هوائي أو تدهور في الأراضي والتصدي للكوارث الناتجة من تغيرات المناخ.

وأعرب أمين عام المنظمة العربية عن شكره لشركة تبوك للتنمية الزراعية على تقديم هذه الشتلات مساهمة منها في تشجيع الهيئات والمنظمات المعنية على الاهتمام بالتشجير لأهمية في الوقت الحاضر للتصدي للتحديات البيئية؛ مشيراً إلى أن تبرع الشركة بهذه الشتلات يجسد اهتمامها بأداء مسؤوليتها الاجتماعية في خدمة البيئة.


ARCO
من أجل الإنسانية
إهداء من المنظمة العربية للهلال
الأحمر والصليب الأحمر
بمناسبة
اليوم العالمي للتصحر
17 يونيو 2021





في محاضرة نظمتها «آركو» بحضور ٧٦ من منسوبي ١٣ جمعية وطنية

د. النادي وأ. إبراهيم: دور فاعل للدبلوماسية الإنسانية في تعزيز الاستجابة للكوارث

أكد كل من أ. إبراهيم عثمان مستشار الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر للشؤون الإنسانية ونائب رئيس الاتحاد الدولي سابقاً والدكتور محمد النادي المشرف على المركز العربي للقانون الدولي الإنساني في الأمانة العامة للمنظمة؛ على أهمية الدبلوماسية الإنسانية في حماية الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية؛ ونشر المبادئ الإنسانية وثقافة الحد من الكوارث وبناء الشراكات؛ وتعزيز الاستجابة لفواجع الدهر من كوارث وأزمات وما تخلفه من خسائر.

وأشارا في محاضرة تفاعلية بعنوان «الدبلوماسية الإنسانية» استمرت ٣ ساعات نظمها مركز الاستشارات والتدريب والتطوع في الأمانة العامة للمنظمة يوم ١٦ يونيو ٢٠٢١ وحضرها ٧٦ من منسوبي ١٣ هيئة وجمعية وطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ إلى أن انعدام الأمن وازدياد حجم الأزمات من أبرز تحديات تفعيل الدبلوماسية الإنسانية.

افتتح «د. النادي» المحاضرة بالحديث عن ماهية الدبلوماسية بشكل عام من خلال تعريفها، كما استعرض التطور التاريخي للممارسة الدبلوماسية؛ مركزاً في ذلك على ثلاث مراحل رئيسية تجلت المرحلة الأولى منها في عصر الحضارات القديمة عند الفراعنة والأشوريين والبيزنطيين...وفي المرحلة الثانية ظهرت بتوقيع معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨، والمرحلة الثالثة انطلقت بموجب انعقاد مؤتمر فينا لعام ١٨١٥، هذا الاخير الذي شكل نقطة تحول مهمة في مسار تكريس الدبلوماسية بالشكل المتعارف عليه في عصرنا الحالي حيث يقصد بها - الدبلوماسية-. مجموعة من القواعد والإجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا للدولة وللتوفيق بين مصالح الدول، من خلال الاتصال وتبادل البعثات واجراء المفاوضات السياسية والاقتصادية، إضافة إلى عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تخدم الغرض نفسه.

وتطرق المحاضر إلى مصادر التنظيم الدبلوماسي، المتمثلة في كل من القانون الداخلي للدول وكذا

القانون الدولي. ثم تحدث عن بعض أصناف الدبلوماسية وهي الدبلوماسية الرسمية التي تنقسم إلى الدبلوماسية الثنائية والدبلوماسية الجماعية، وهناك الدبلوماسية الوقاية والرقمية والشعبية والاقتصادية والدينية والبرلمانية. كما تحدث عن الدبلوماسية الإنسانية وعلاقتها بالعمل الإنساني، باعتباره ذلك الجهد التطوعي الفني، والمادي، والمعنوي، والعلمي، والاقتصادي الذي يقدمه الفرد إلى بني جلدته من البشر الذين يعملون للنهوض بالقضايا الإنسانية.

واستعرض في محور آخر اهداف الدبلوماسية الإنسانية، والمتمثلة بالأساس في مخاطبة الضمير الإنساني، والعمل على إيجاد حل للمشكلات التي تحيط بالإنسانية، ودعم مسيرة التنمية المستمرة والدائمة في المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والامن الغذائي... دون أن تنحصر في تقديم المساعدات الإنسانية، كونها تقوم على مبدأ المشاركة.

وفي المحور الأخير من محاضرته استعرض «د. النادي» أنموذجًا عمليًا لتفعيل الدبلوماسية الإنسانية ودور كل من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منطلقا في ذلك من وثيقة الدبلوماسية الإنسانية للإتحاد وكذا الممارسة العملية للجنة الدولية للصليب الأحمر، باعتبارها منظمة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة لها مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية حياة وكرامة ضحايا النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى وتقديم المساعدة لهم.

وخلص المحاضر الى أن الدبلوماسية الإنسانية تشمل العمل الإنساني بشقيه الإغاثي وهو الاستجابة السريعة لفواجع الدهر وكوارث الطبيعة كالزلازل والفيضانات والحروب وغيرها، والشق التنموي وهي المشاريع الكبرى التي تهدف إلى إعادة بناء ما خلفته تلك الأزمات، ومبادرات تعمير المدن والقرى والمجتمعات المدنية، ومن خصائص هذه الدبلوماسية: الشمول والتكامل.

وفي الجزء الثاني من المحاضرة تحدث الأستاذ إبراهيم عثمان عن أسس ومرجعيات الدبلوماسية الإنسانية والمبادئ الإنسانية والاديان والأعراف وتراكم الخبرات الإنسانية كما تطرق إلى القانون الدولي الإنساني واتفاقيات: جنيف، اللاجئين، حقوق الطفل، حقوق الإنسان.

وتحدث عثمان عن الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها الدبلوماسية الإنسانية ومنها: حماية الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية وكرامة الانسان ونشر المبادئ الإنسانية ونشر ثقافة الحد من الكوارث والأوبئة والتأهب للكوارث وبناء الشركات الإنسانية واستقطاب وحشد الموارد وحماية العالمين واستقلالية وحيادية العمل الإنساني والتحديات التي تواجه العاملين في الميدان.

كما تطرق إلى الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الإنسانية أثناء عملها في الميدان، مستشهدا في ذلك بتجربته العملية كموظف سابق بالإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مناطق عديدة شهدت توترات وكوارث طبيعية.

معرجا بذلك إلى أبرز التحديات التي تواجه تفعيل الدبلوماسية الإنسانية، من قبل العاملين في الميدان لخدمة الإنسانية حيث يواجهون تحدي انعدام الأمن، وازدياد حجم الازمات، واتساع رقعتها...

وختم حديثه بالتأكيد على أهمية أن تتوافر في العاملين في الميدان مهارات التفاوض والتواصل مع الجميع وخاصة المسؤولين الحكوميين والشركاء، نظرا لأهمية هذه المهارات المحورية في إيصال الخطاب لأصحاب القرار، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

يطلقها المركز العربي للقانون الدولي الإنساني عبر تقنية التواصل المرئي ٧ يوليو ٢٠٢١

ندوة علمية تناقش المقتضيات القانونية لحماية البيئة في النزاعات المسلحة

«حماية البيئة بين المقتضيات القانونية والممارسة العملية» تحت هذا العنوان يطلق المركز العربي للقانون الدولي الإنساني في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر «آركو» ندوة علمية يوم ٧ يوليو ٢٠٢١ عبر تقنية التواصل المرئي؛ بهدف بيان المقتضيات القانونية المعنية بحماية البيئة في النزاعات المسلحة؛ إبراز أهمية الحفاظ على البيئة في تحقيق التنمية المستدامة؛ استعراض بعض التجارب الرائدة في مجال حماية البيئة؛ البحث في سبل تفعيل الأمن البيئي؛ دعوة القانونيين للمساهمة بخلق أنظمة قانونية للتعامل مع البيئة وتحدياتها بما يتلاءم مع الظروف المحلي؛ دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي للاهتمام بهذا المجال نظرا لأبعاده المرتبطة بمستقبلنا؛ استعراض الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة بحماية البيئة.

ووفق المشرف على المركز العربي للقانون الدولي الإنساني الدكتور محمد النادي تأتي هذه الندوة العلمية لتكثيف الاهتمام بمعالجة قضية البيئة باعتبارها مجالاً متعدد الروافد العلمية والتوجهات الفكرية والاقتصادية، وأحد أهم قضايا المجتمع الدولي المعاصر؛ وتعزيز التعاون العالمي للتصدي للمشكلات الناجمة عن الوضع البيئي الخطير المحدق بكوكبنا؛ مضيفاً البيئة تصدرت ولا تزال اهتمام كثير من الباحثين والمحللين، وهكذا زخرت الساحة الفكرية والثقافية بفيض من الدراسات والأبحاث تشخص الأوضاع البيئية وتندد بالسياسات الاقتصادية والتنموية والتقنية والعسكرية التي تدمر البيئة وتلوث الطبيعة، وتدعو مقابل ذلك إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، والتصدي إلى التحديات الناجمة عن المشكلات البيئية التي لا تقتصر على دولة، أو فئة أو جهة معينة بقدر ما تشمل كافة الأمم، حيث أصبح لازما على المجتمع الدولي

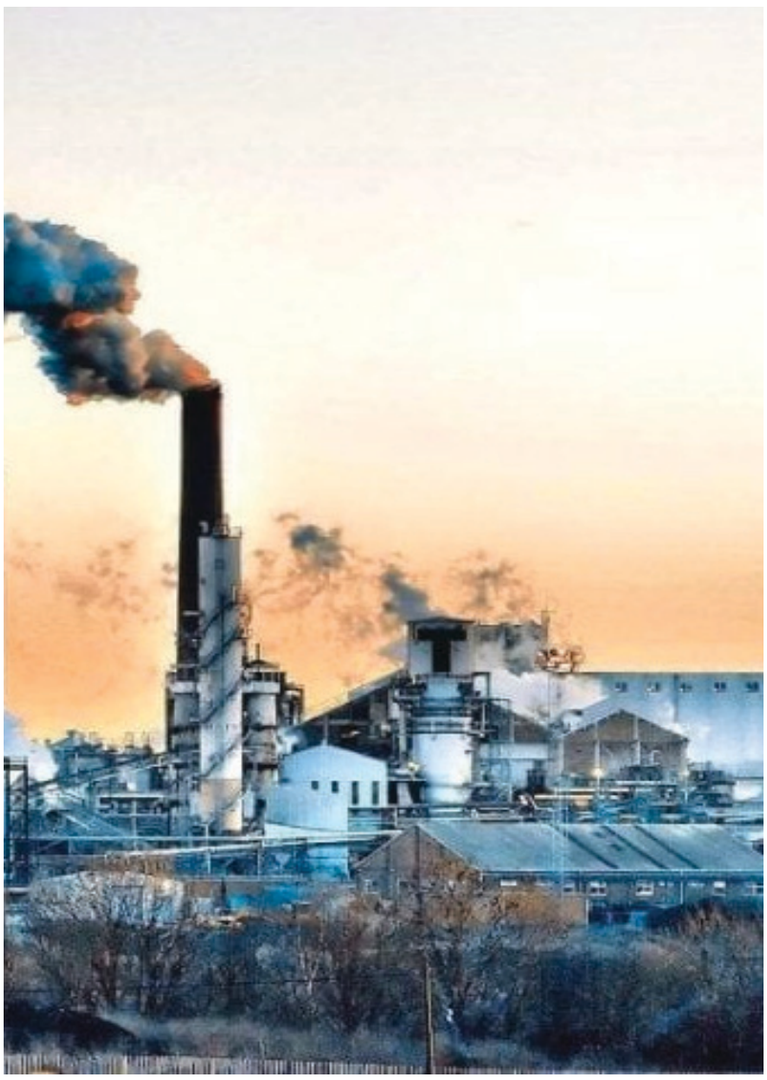

أن يتعامل مع هذه التحديات خارج إطار حدود الدول، وتكثيف الجهود وتعميق البحث والتشاور لإيجاد الأليات لتحقيق الأمن البيئي المطلوب، من خلال تفعيل استراتيجية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية وهي البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، وكذا البعد البيئي وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة باعتبارها " تنمية تجيب عن حاجات الأجيال الحالية دون ان تمس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها". حسب التعريف الوارد من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٨٧ ومن خلال ما تقدم تتجلى لنا محورية القضية البيئية وتتجلى معها أيضا تساؤلات عدة نخص بالذكر منها ما هي الأسباب الكامنة وراء استمرار الانتهاكات الصارخة للبيئة ؟ ما مدى نجاعة القوانين والأليات الوطنية والدولية المعنية بتكريس حماية البيئة؟ ما مدى تفعيل الامن البيئي باعتباره أحد الروافد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة؟.

ودعا «د. النادي» الباحثين والمهتمين للمشاركة في هذه الندوة العملية المتخصصة لمناقشة خمس محاور هي حماية البيئة في النزاعات المسلحة؛ نظام المسؤولية الجنائية عن الأضرار البيئية؛ الأثار الاجتماعية والاقتصادية للتدهور البيئي؛ التطور التقني والتكنولوجي وتأثيره على البيئة؛ الأمن البيئي والتنمية المستدامة؛ لافتاً إلى أن شروط المشاركة في فعاليات الندوة هي :

ـ إرسال ملخص البحث (بين ٣٠٠ و٥٠٠ كلمة) يحدد الأفكار الأساس للموضوع المقترح، ومختصر سيرة ذاتية للباحث (في٥٠٠ كلمة على الأكثر)، قبل ٢١ يونيو ٢٠٢١

ـ يبلغ أصحاب الملخصات المعتمدة قبل ٢٨ يونيو ٢٠٢١

ـ ترسل جميع المراسلات في صيغتي وورد وبي دي إف على العنوان التالي:
ACIHL@arabrcrc.org



دور ريادي لدول التعاون في التكامل بين التنمية الشاملة وحماية البيئة

قدمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً رائداً ومتكاملاً في تحقيق أعلى معدلات التوافق والتكامل بين التنمية الشاملة والحفاظ على البيئة؛ وذلك بما وضعته من برامج وأنشطة طموحة وفعالة في حماية البيئة من أي أخطار؛ ولعل المبادرة الخليجية الخضراء للبيئة والتنمية المستدامة المعتمدة في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٧م أسهمت بشكل فاعل في تحقيق هذه التكاملية؛ فقد أولى قادة دول المجلس عناية خاصة بالبيئة منذ بداية العمل المشترك في دول المجلس ؛ حيث تم اعتماد السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة في الدورة السادسة للمجلس الأعلى بمسقط ١٩٨٥ والتي تعد انطلاقة العمل البيئي المشترك؛ واعتمدت تلك السياسات عدداً من المرتكزات منها اعتماد المفهوم الشامل للبيئة بحيث تشمل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية؛ إنشاء واستكمال الأجهزة التشريعية والتنسيقية ودعم الأجهزة التنفيذية المناط بها تنفيذ أنظمة ومقاييس وقواعد حماية البيئة؛ مراعاة الاعتبارات البيئية وجعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية؛ تطوير القواعد والتشريعات والمقاييس اللازمة لحماية البيئة والعمل على توحيدها وترشيد استخدام الموارد البيئية ؛ تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بما يمنع من التأثيرات السلبية لمشاريع التنمية والتصنيع التي تقوم بها إحدى الدول على البيئة؛ مراعاة المردود البيئي للمشاريع المرتبطة بالمساعدات الخارجية المقدمة من دول المجلس لدول أخرى؛ رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة وغرس الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه المحافظة على البيئة؛ العمل على توفير القوى البشرية المسؤولة عن شؤون البيئة ؛ تبادل المعلومات البيئية الإقليمية والدولية واستخدامها في عملية التخطيط وتشجيع البحث العلمي للتعرف على المشكلات البيئية.

ومع ترجمة هذه المبادئ عملياً؛ توالى الدعم للعمل البيئي المشترك من قادة دول المجلس وقرر الوزراء المسؤولون عن شؤون البيئة بدول المجلس في اجتماعهم الرابع ٢٠ أبريل ١٩٩٤ في أبوظبي اعتماد النظام العام للبيئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واعتباره وثيقة مرجعية تمثل الحد الأدنى عند إعداد أو تطوير التشريعات والنظم الوطنية في الدول الأعضاء؛ وجاء اعتماد هذا النظام بعد أن أدى النمو السريع للتنمية خلال السنوات القليلة الماضية في منطقة مجلس التعاون إلى ظهور آثار سلبية تهدد البيئة وأنظمتها بأخطار تتطلب الاهتمام الفاعل والمشترك؛ وورد في المادة الثامنة من هذا النظام «على جميع الجهات العامة المسؤولة عن التعليم إدخال المواد البيئية في جميع مراحل التعليم والتأكد من أن المناهج المحتوية على جوانب بيئية تولي اهتماماً كافياً بهذه الجوانب مع العمل على إنشاء وتطوير المعاهد المتخصصة في علوم البيئة لتخريج الكوادر الفنية».

ومن أبرز الأنظمة البيئية لحماية صحة الإنسان في دول المجلس النظام العام لحماية البيئة وتم اعتماده في مسقط في ديسمبر ١٩٩٥م ؛ والنظام الموحد للتقويم البيئي للمشاريع واعتمد أيضاً في مسقط في ديسمبر ١٩٩٥ ويهدف إلى مراعاة المردود البيئي للمشاريع بحيث لا تؤثر على البيئة والموارد الحيوية ولا تخل بعجلة التنمية؛ والنظام الموحد لحماية الحياة الفطرية وإنمائها وصدر في الكويت في ديسمبر ١٩٩٧م ويهدف إلى وضع التشريعات اللازمة لحماية الحياة الفطرية بشقيها الحيواني والنباتي والعمل على إنمائها في مواطنها الأصلية وتأهيل المناطقة المتضررة بيئياً؛ والنظام الموحد للتعامل مع المواد المشعة وصدر في الكويت ديسمبر ١٩٩٧ م ويهدف إلى وقاية صحة الإنسان

وحماية البيئة من أخطار الأشعة والمواد المشعة التي يتعرض لها ؛ والنظام الموحد لإدارة النفايات وصدر في الكويت في ديسمبر ١٩٩٧م ويهدف إلى حماية صحة الإنسان والمحافظة على مقومات البيئة المختلفة من مخاطر المخلفات الصلبة والنفايات السامة؛ والنظام الموحد لإدارة الكيميائيات الخطرة وصدر في مسقط في ديسمبر ٢٠٠١م ويهدف إلى ضبط ممارسات إدارة المواد الكيميائية الخطرة في دول المجلس؛ والنظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية وصدر في مسقط في ديسمبر ٢٠٠١ م ويهدف إلى وضع أسلوب مناسب للمراقبة والتحكم في عمليات إنتاج وفرز وتخزين ونقل ومعالجة نفايات الرعاية الصحية الخطرة والتخلص منها بطرق آمنة في دول المجلس؛ والمعايير والمواصفات البيئية لجودة الهواء والمياه والتحكم بالضوضاء واللوائح الخاصة بها واعتمدها المجلس الأعلى في الدورة الخامسة والعشرين في المنامة في ديسمبر ٢٠٠٤م وتهدف إلى تحديد مستويات الملوثات في البيئة الداخلية والخارجية في دول المجلس ؛ والنظام الاسترشادي الموحد للتحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وصدر في أبوظبي في ديسمبر ٢٠٠٥م ويهدف إلى التخلص التام من استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وإحلال البدائل الآمنة وفقاً لأحكام بروتوكول مونتريال وتعديلاته وفي إطار اهتمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالبيئة وقع يوم ٢٢ أغسطس ٢٠١٧ اتفاقية تعاون مشترك لتنفيذ أربعة مشاريع تهدف إلى حماية البيئة في المنطقة من خلال تنمية الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة وتحسين كفاءة وأداء المؤسسات البيئية في دول المجلس تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تم الاتفاق بشأنها على المستوى الدولي عام ٢٠١٥م؛ ومع توقيع هذه الاتفاقية بدأ العمل بالمشاريع المتفق عليها والمتمثلة في دراسة نطاق ردم السواحل وأثره على البيئة البحرية والساحلية؛ وإعداد دليل إقليمي لجمع البيانات المتعلقة بنوعية الهواء وتحديث المبادئ التوجيهية الموحدة المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وإعداد تقرير عن حالة البيئة والتوقعات البيئية في دول المجلس.

وضمن اهتمام دول المجلس بحماية البيئة احتفالها بأسبوع البيئة الخليجي خلال الفترة من ١٧ ـ ٢١ فبراير من كل عام لتوثيق ما أنجزته في مجال خدمة البيئة وحمايتها من أي أخطار ؛ واستعراض المشاريع التي تعتزم اطلاقها لمواجهة التحديات التي توجدها البيئة الصحراوية والتطور التجاري والصناعي في المنطقة؛ وتحرص دول المجلس خلال هذا الأسبوع على غرس مسؤولية الحفاظ على البيئة في نفوس الشباب وتوعيتهم على أهمية حمايتها من أي أخطار؛ إضافة للعمل على تطوير القواعد والتشريعات والمقاييس اللازمة لحماية البيئة؛ وفي الوقت ذاته تسعى إلى الحيلولة دون أن تؤثر المشاريع التنموية على البيئة بهدف تحقيق التوافق والتكامل بين التنمية الشاملة والحفاظ على البيئة واطلاق مبادرات البيئة الخضراء؛ كما تحتفل دول المجلس يوم ٢٤ يونيو من كل عام بيوم البيئة الخليجي بهدف تكثيف التوعية بأهمية حماية البيئة وكافة الموارد الطبيعية واتباع ممارسات سليمة لمنع الإضرار بها ؛ وتعزيز التعاون بين كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات والجهات الأهلية لدعم جهود الحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن البيئي ومنع أي تلوث بيئي؛ وتعزيز الجهود التي تبذل لصالح البيئة ؛ وحث الشباب على العمل الخليجي المشترك في الحفاظ عليها من أي تلوث؛ وتشجيعهم على احترام المبادئ العامة لحمايتها من أي أخطار؛ وتحرص الجهات المعنية في دول المجلس استثمار اليوم الخليجي للبيئة لنشر التوعية بكيفية التخلص الآمن من النفايات بطرق صحيحة والاهتمام بالتشجير والحفاظ على الأشجار والعناية بها من أجل زيادة مساحة الرقعة الخضراء.

كما أن الاحتفال بيوم الحياة الفطرية الخليجي يوم ٣٠ ديسمبر من كل عام يعزز جهود دول المجلس في الحفاظ على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية من خلال ترسيخ الوعي البيئي بين المواطنين والمقيمين في دول المجلس؛ إضافة لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك في مجال الحياة الفطرية .



الهلال الأحمر القطري يواجه تأثيرات التغير المناخي بالاستجابات الإغاثية العاجلة وتعزيز صمود المجتمعات

يعتبر التغير المناخي من أهم التحديات التي يواجهها العالم خلال القرن الحالي، وفي حين تسعى الحكومات إلى التوصل لاتفاقيات دولية وسياسات تحد من تأثير هذا التحدي، فإن المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية تسعى كذلك لإحداث تغيير سواء على مستوى السياسات أم على مستوى الأفراد. ويمكن إحداث ذلك التغيير من خلال أشكال متعددة، منها حملات المناصرة وتنفيذ مشاريع على مستويات متعددة وفي قطاعات مختلفة.

وتأتي هذه المشاريع كترجمة فعلية لرؤية الهلال الأحمر القطري الاستراتيجية لإدراج الاستجابة لتأثيرات التغير المناخي ضمن نطاق عمله سواء داخل قطر أم خارجها، والتي بدورها تعكس استراتيجية الاتحاد الدولي في هذا السياق، وكذلك رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والتزامها تجاه الاستجابة للتغير المناخي.

وفي هذا الاطار، فقد قام الهلال الأحمر القطري بافتتاح مركز إدارة المعلومات في حالات الطوارئ عام ٢٠١٩، والذي يتم من خلاله متابعة ورصد الكوارث الطبيعية باستخدام نظام معلومات جغرافي مرتبط بأنظمة إنذار مبكر مع المنظمات الدولية الأخرى العاملة في ذات المجال. ويساهم هذا المركز في تعزيز قدرة الهلال الأحمر القطري على تحديد احتياجات المناطق المعرضة لكوارث طبيعية بشكل دوري، واللجوء إلى آلية الحد من مخاطر الكوارث (Disaster Risk Reduction) من خلال نشاطات استباقية تشمل تنمية قدرة المجتمعات المحلية على الاستجابة للكوارث، وتجهيز مخزون استراتيجي يمكن الهلال الأحمر القطري من الاستجابة السريعة لأي كارثة، بالإضافة إلى تطوير مشاريع ونشاطات تساهم في التخفيف من تأثير التغير المناخي على المديين المتوسط والطويل.

وقد نفذ الهلال الأحمر القطري استجابات إغاثية عاجلة لكوارث طبيعية خلال ٢٠٢٠-٢٠٢١ منها:

الاستجابة الطارئة لإعصار فامكو (الفلبين)

بدعم من صندوق قطر للتنمية، نفذ الهلال الأحمر القطري تدخلاً إغاثياً عاجلاً للاستجابة لكارثة إعصار فامكو، الذي اجتاح الفلبين نهاية عام ٢٠٢٠ وتسبب في فيضانات عارمة غطت بلدات وقرى بأكملها شمالي البلاد، مما أجبر عشرات الآلاف من السكان على النزوح من منازلهم. وفور وقوع الكارثة، باشر مركز إدارة المعلومات في حالات الطوارئ التابع للهلال الأحمر القطري عمله بمتابعة تطورات الأوضاع، من أجل جمع المعلومات بالتنسيق مع الصليب الأحمر الفلبيني. وقام الهلال الأحمر القطري بإرسال فريق إغاثي من المقر الرئيسي بالدوحة لتنفيذ خطة تدخل سريع، شملت توزيع مساعدات إغاثية عاجلة مقدمة من دولة قطر، حيث وصل الفريق إلى العاصمة الفلبينية مانيلا لمساندة الصليب الأحمر الفلبيني في إغاثة المتضررين من الإعصار في المناطق الأشد تضرراً، وتم إيصال المساعدات إلى نحو ٦,٥٠٠ مستفيد، وشملت هذه المساعدات مواد إغاثية وغذائية، ومولدات كهرباء، ومنظومة مياه متطورة لتوفير المياه الصالحة للشرب لصالح ٥,٠٠٠ شخص يومياً، بالإضافة إلى وحدات الإصحاح والنظافة الشخصية. كذلك شملت أنشطة الاستجابة الإصلاح العاجل للبيوت، وتوزيع بطانيات وحزم أدوات مطبخ وحزم نظافة شخصية وأغطية بلاستيكية وناموسيات وخيم عائلية ومولدات كهرباء ووجبات جاهزة وسلات غذائية تكفي لمدة شهر، بالإضافة إلى المساعدات النقدية والقوارب المطاطية والدعم النفسي الاجتماعي.





تدخلات مستدامة

إلا أن تأثير التغير المناخي يحتاج إلى تدخلات مستدامة، لذلك فقد انخرط الهلال الأحمر القطري في مساعي مواجهة تأثيرات التغير المناخي على المدى الطويل، من خلال تنفيذ عدة مشاريع تساعد المجتمعات على الصمود، سواء كان ذلك في مجالات المياه والاصحاح أم سبل كسب العيش أم الإيواء أم الصحة. واعتمد الهلال الأحمر القطري في تنفيذ هذه المشاريع على إشراك المجتمع المحلي لضمان استمرارية المشاريع.

ومن ضمن هذه التدخلات التي ساهمت بشكل كبير في التخفيف من حدة التغير المناخي مشاريع المياه والإصحاح، وخاصةً حفر الآبار وتزويد بعضها بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية، إذ إن العديد من المناطق حول العالم تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في درجات الحرارة الموسمية، في حين يتم رصد ازدياد في حدة الجفاف في المناطق التي كانت تعاني مسبقاً من نقص في المياه، سواء لأسباب مناخية أم جيولوجية أم بسبب الصراعات. ومن هذه المشاريع التي كان لها تأثير إيجابي على المجتمع المحلي المستهدف:

مشروع حفر الآبار وتأهيل مشاريع المياه والإصحاح البيئي (اليمن)



تمثل الهدف من هذا المشروع في توفير مياه الشرب لنحو ٧٣,٥٠٠ مستفيد من المواطنين والنازحين في المناطق المستهدفة للحد من معدلات الإصابة بالأمراض، وذلك من خلال حفر بئرين ارتوازيين و١٤١ بئراً سطحياً، جميعها مزودة بالمضخات وخزانات التجميع وغرف الضخ.

مشروع حفر آبار سقيا الماء وتركيب مضخات يدوية في المناطق النائية والمحتاجة (أفغانستان)

يهدف المشروع إلى تحسين الوضع الصحي ونمط حياة السكان، والحد من انتشار الأمراض والمشاكل الصحية الناجمة عن استخدام المياه الملوثة في المناطق النائية بأفغانستان، من خلال حفر وتركيب ١٣٠ بئراً للمساهمة في تأمين فرص الحصول على المياه النقية للشرب والاستخدام اليومي لأكثر من ١٨,٠٠٠ نسمة من سكان المناطق النائية والمحتاجة، وتخفيف جزء من المعاناة والمشقة التي يكابدها الكثير من الأسر والسكان في المناطق النائية والمحرومة بأفغانستان بحثاً عما يحتاجونه من المياه النقية.

مشروع إعادة تأهيل منظومات الري الزراعية التشاركية ودعم سبل كسب العيش (إدلب - سوريا)



ينفذ الهلال الأحمر القطري هذا المشروع بتمويل من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، حيث سيتم من خلاله دعم ٤ مشاريع ري تشاركي متوسطة الحجم في ٣ مناطق تستضيف عدداً كبيراً من النازحين شمال غرب سوريا. وسيوفر المشروع إمكانية الوصول الكامل إلى مياه الري، من خلال إعادة تأهيل وتحديث البنى التحتية للري، وبالتالي تحسين قدرة المجتمعات المستهدفة على استدامة سبل عيش الأسر، ودعم توافر الغذاء من خلال تدخلات طويلة الأجل.

كذلك نفذ الهلال الأحمر القطري عدة مشاريع في قطاع الصحة تستجيب لتأثيرات التغير المناخي، من خلال تعزيز قدرة المجتمعات المستهدفة على الاستعداد والتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية التي تنعكس على الوضع الصحي لهذه المجتمعات، مثل ازدياد الأمراض الوبائية المنقولة عبر المياه أثناء الفياضات.

مشروع تعزيز استعداد النظام الصحي للطوارئ في السودان



يهدف هذا المشروع، الذي ينفذه الهلال الأحمر القطري بتمويل من صندوق قطر للتنمية، إلى تعزيز كفاءة وفعالية نظام الطوارئ الصحية في السودان، من خلال دعم وزارة الصحة الاتحادية السودانية ووزارة الصحة الولائية في ولايتي النيل الأبيض وسنار. ومن المتوقع أن يسهم المشروع في الحد من تفشي الأمراض الوبائية المنقولة عبر المياه مثل الإسهال المائي الحاد والكوليرا الناجمة عن الفيضانات الموسمية، في ظل حاجة القطاع الصحي السوداني إلى الدعم، لا سيما في مواسم السيول والفيضانات. ويجري العمل على تعزيز كفاءة الجهاز الصحي في ولاية سنار، من خلال دعم المختبر المركزي للسماح بتشخيص أفضل وأسرع للأمراض الوبائية، ورفع مستوى الاستعداد الصحي لحالات الطوارئ المحتملة والاستجابة لها، للتأثير بالإيجاب على الخدمات الصحية المقدمة لأكثر من مليوني مواطن سوداني.

كما أن الاستجابة لتأثيرات التغير المناخي تحتم إعادة النظر في مصادر الطاقة التقليدية، والتي كان استخدامها بشكل مفرط هو أحد أسباب تعاظم تأثيرات التغير المناخي. وفي هذا السياق، نفذ الهلال الأحمر القطري عدة مشاريع لتمكين المجتمعات المستهدفة من الاستفادة من مصادر طاقة متجددة بديلة، وبالأخص الطاقة الشمسية.

مشروع إنشاء وتشغيل معهد التدريب المهني للطاقات البديلة (شمال سوريا)

تم تنفيذ هذا المشروع بتمويل من صندوق قطر للتنمية بهدف تطوير الكوادر البشرية، ونشر تكنولوجيا استخدام الطاقة المتجددة بكافة أنواعها (الرياح والشمس والطاقة الحيوية)، من خلال إنشاء مركز تدريب على تجميع وتركيب وصيانة الطاقات المتجددة، وتنظيم برامج التدريب المهني وتأهيل الكوادر الشبابية. كما أن هذا المشروع ساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للشباب المستفيدين، عن طريق تزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من الحصول على عمل.



د. النادي و أ. رهاف في ندوة «المسؤولية الجنائية لجرائم البيئة»:

مواجهة الجرائم الخضراء بالتوعية وتبادل المعلومات وتغليظ العقوبة

أكد الدكتور محمد النادي المشرف على المركز العربي للقانون الدولي الإنساني في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ أن حماية البيئة والموارد الطبيعية تتطلب نشر الوعي بأهمية الحفاظ عليها في السلم والحرب؛ وتبادل الخبرات بين الدول في مجال التشريع الخاص بهذا الشأن؛ وتجميع كافة النصوص القانونية المتناثرة في مختلف الاتفاقيات الدولية في اتفاقية واحدة تتضمن نصوصاً رادعة وعقوبات ضد المنتهكين سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين؛ لافتاً إلى أن حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة تكتسي أهمية قصوى اعتباراً للمعطيات الإحصائية التي تفيد أن ما لا يقل عن ٤٠ ٪ من الصراعات العنيفة على مدار الستين عاماً الماضية لها صلة بالموارد الطبيعية.

وقال «النادي» في ورقة علمية بعنوان « حماية البيئة في ضوء القانون الدولي الإنساني والقوانين الوطنية» شارك بها في ندوة علمية نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالشراكة مع الانتربول واللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم ٢٤ مارس ٢٠٢١ بعنوان «المسؤولية الجنائية لجرائم البيئة»: تؤدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال عملياتها الميدانية دوراً مهماً في توفير الحماية المباشرة لحقوق الإنسان أثناء الظروف الاستثنائية؛ ويتجلى ذلك في مجال حماية البيئة من خلال اتصالها المباشر بضحايا النزاعات المسلحة وتزويدهم بالماء الصالح للشرب ونظم الإمداد.

وأضاف تتأسس حماية البيئة والموارد الطبيعية في أوقات النزاعات المسلحة على مجموعة من الأحكام العرفية والمبادئ العامة في القانون الدولي «القانون الدولي للبيئة؛ القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ القانون الدولي الجنائي» والقانون الإنساني الدولي نذكر منها إعلان سان بطرسبورغ لعام ١٨٦٨ الذي حظر استعمال قذائف معينة في زمن الحرب؛ اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين عرفية للحرب البرية؛ اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩؛ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج الأسلحة البيولوجية لسنة ١٩٧٢؛ اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لغايات عسكرية أو أية أغراض عدائية

أخرى لعام ١٩٧٦ وغير ذلك من الاتفاقيات.
من جهتها أكدت أ. رهاف السهلي المشرف على مركز البحوث والدراسات والمعلومات في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ أن أفضل خارطة طريق لحماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام؛ وإدارة الغابات على نحو مستدام؛ ومكافحة التصحر؛ ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره؛ ووقف فقدان التنوّع البيولوجي؛ تكمن في الاعتراف بالأبعاد المتعددة للجريمة البيئية وتأثيرها الخطير على البيئة وأهداف التنمية المستدامة؛ والمساعدة في دعم تبادل المعلومات؛ وتنسيق الجهود بشأن التشريعات واللوائح البيئية؛ والتخفيف من حدة الفقر؛ ودعم التنمية.

وقالت «السهلي»: أثناء مشاركتها بورقة عمل بعنوان « الوقاية من الجرائم البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة» في ندوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: لا بد من العمل على تشجيع السياحة البيئية كأحد أهم الحوافز الاقتصادية للحفاظ على البيئة في البلدان النامية؛ وزيادة الوعي بأهمية التنوع البيولوجي وأخطار تدهور الأراضي وفقدان الغابات؛ والاستثمار في التوسع الاستراتيجي لشبكة المناطق المحمية في المنطقة وفي ترابطها؛ بما في ذلك مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البرية والجبلية والخاصة بالمياه العذبة؛ واستحداث نظم تخطيط تكون أكثر مراعاة للتنوع البيولوجي؛ وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية وتغير المناخ؛ وإعداد حسابات النظم الإيكولوجية والبرامج الإقليمية الطويلة الأجل لجمع ورصد البيانات البيئية؛ من أجل توجيه القرارات على نحو أفضل؛ بما في ذلك البناء على أوجه الترابط بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وتساءلت: هل العلاقة بين التنمية والبيئة علاقة تفاعلية تنتج عنها حماية البيئة؟ أو هي علاقة تناقضية باعتبار التنمية أصبحت من الوسائل المساهمة في استنفاذ موارد البيئة وايقاع الضرر بها؟ وقالت : تظل التنمية المستدامة نهجاً للتخطيط الاقتصادي يعزّز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على جودة البيئة للأجيال القادمة؛ ونشير هنا إلى أن مفهومها يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة والتنمية كونها بمعناها الواسع تشمل عدة أبعاد مترابطة اجتماعية سياسية؛ بيئية؛ اقتصادية؛ تكنولوجية؛ إدارية؛ ومن أجل استدامة التنمية لا بد من أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل وترابط متناغم بين هذه الأبعاد؛ ولعل أهداف التنمية المستدامة التي تعرف باسم الأهداف العالمية المستدامة SDGs دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر والجوع؛ ومكافحة مختلف صور عدم المساواة ومعالجة مشكلة تغير المناخ وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع البشر بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠.

الاستثمار في التوسع الاستراتيجي للمناطق المحمية

وبينت أ. رهاف أن الجرائم الخضراء Green Crimes هي نشاط غير قانوني يشمل البيئة أو التنوع البيولوجي أو الموارد الطبيعية؛ ومن الجرائم البيئية قطع الأشجار غير المشروع؛ وصيد الأسماك؛ والتعدين وجرائم الحياة البرية؛ ولها آثار وخيمة على البيئة وتضر بصحة ورفاهية البشر ؛ وتقوض الاقتصاد مضيفة تعاني البيئة من الكثير من المشكلات التي يمكن اجمالها في نقطتين أساسيتين هما التلوث والاستنزاف؛ وتم تصنيف التجارة غير المشروعة في الحياة البرية بأنها واحدة من أكثر الأعمال غير القانونية ربحاً في العالم؛ ورابع أكبر مصدر للأرباح الإجرامية. وأرجعت وجود ثغرات في مكافحة الجرائم البيئية إلى عدة أسباب منها الافتقار إلى التعاون الوطني والدولي وتبادل المعلومات بين السلطات؛ ونقص البيانات وغياب المعرفة والوعي؛ والحواجز اللغوية والأطر القانونية المختلفة؛ وعدم مشاركة الجهات الفاعلة في تبادل المعلومات والتحليلات الخاصة بمرتكبي الجرائم البيئية.

التغيّر المناخي





أ.جورج كتانة

نواجه اليوم أحد أشد المخاطر التي تهدد الحياة على الأرض وهو التغيّر المناخي. و هذا التغيّر لا يعنى فقط بالبيئة والنبات لا بل هو شامل بالفعل لكل الحياة على الأرض.

ما هو التغيّر المناخي؟

ينبغي أولاً التفريق بين الطقس والمناخ فالطقس هو التغيرات التي نراها ونشعر بها يومياً في حين أن المناخ هو متوسط حالات الطقس على المدى الطويل لمنطقة معينة وعادة يحتسب على مدى ٣٠ عاماً. إن هذا التغيّر قد يكون بزيادة حرارة الأرض أو انخفاضها. مكّنت الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض والتطورات التكنولوجية الأخرى العلماء من رؤية الصورة الكبيرة، وجمعوا أنواعاً مختلفة من المعلومات حول كوكبنا ومناخه على نطاق عالمي. هذه المجموعة من البيانات التي تم جمعها على مدى سنوات عديدة، تكشف عن إشارات تغيّر المناخ :

١. **ارتفاع درجة الحرارة العالمية**
٢. **ارتفاع درجة حرارة المحيط**
٣. **تقلّص ألواح الجليد**
٤. **تراجع جليدي**
٥. **انخفاض الغطاء الثلجي**
٦. **ارتفاع مستوى سطح البحر**

إن أحد اهم أسباب هذا التغيّر المناخي هو مشكلة الاحتباس الحراري القائمة حتى يومنا هذا وصولاً إلى الغازات الدفيئة التي تشكل أحد أهم التهديدات للتغيّر المناخي والتي أهمها : بخار الماء، ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، الميثان، أكسيد النيتروز ومركبات الكربون الكلورية فلورية (CFCs). نشهد اليوم في عصرنا هذا اسوأ معدلات احتباس الحرارة وشكّلت سنة ٢٠١٩ ثاني أعلى سنة منذ بدء تسجيل معدلات حرارة الأرض. تمنع هذه الغازات الحرارة من الهروب فتبقى في الغلاف الجوي . من ميزاتها أنها طويلة العمر، شبه دائمة في الغلاف الجوي ولا تستجيب فيزيائياً أو كيميائياً للتغيّرات في درجات الحرارة بأنها «إجبارية» على تغيّر المناخ. يُنظر إلى الغازات، مثل بخار الماء، التي تستجيب فيزيائياً أو كيميائياً للتغيّرات في درجة الحرارة على أنها «ردود فعل».

من أين تأتي هذه الغازات؟

إن معظم هذه الغازات موجودة في الطبيعة ولكن نتيجة للنشاط الإنساني غير السليم وغير الصديق للبيئة ازدادت نسبتها في الغلاف الجوي. ففي القرن الماضي والحالي يقوم الإنسان بحرق مواد الخام كالفحم ، والزيوت والبترول إضافة الى الاستعمال المكثف للسيارات مما أدى إلى زيادة نسبة ثاني أوكسيد الكربون. كما أن التوسع المدني وتدني المساحات الخضراء وتلوّث المياه والتربة أدى إلى زيادة هائلة في نسبة هذه الغازات الدفيئة لم تشهدها الأرض منذ أكثر من ثلاثة ملايين سنة والتي أثّرت ولا زالت تؤثّر على المناخ الطبيعي للأرض. في تقرير التقييم الخامس ، خلص الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيّر المناخي، وهو مجموعة مؤلّفة من ١٣٠٠ خبير علمي مستقلّ من دول في جميع أنحاء العالم تحت رعاية الأمم المتحدة ، إلى أن هناك احتمالاً يزيد عن ٩٥ في المائة بأن الأنشطة البشرية على مدى السنوات الخمسين الماضية قامت بتدفئة كوكبنا.

أدت الأنشطة الصناعية التي تعتمد عليها حضارتنا الحديثة إلى رفع مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي من ٢٨٠ جزءاً في المليون إلى ٤١٤ جزءاً في المليون في الـ ١٥٠ عاماً الماضية. وخلص الفريق أيضاً إلى أن هناك احتمالاً أفضل من ٩٥ في المائة بأن الغازات الدفيئة التي ينتجها الإنسان مثل ثاني أوكسيد الكربون والميثان وأوكسيد النيتروز قد تسببت في الكثير من الزيادة الملحوظة في درجات حرارة الأرض على مدار الخمسين عامًا الماضية.

إننا الآن في نزال مع هذا التغير المناخي فقد أصبحت معالمه وآثاره واضحة فهي تشكل خطراً على العيش السليم والمستدام لنا وللأجيال القادمة. الارتفاع بدرجات الحرارة بات واضحاً وجلياً في معظم أصقاع الأرض وذلك لا يقتصر فقط على البلاد المأهولة فقط بل نحن نشهد اليوم على ذوبان المساحات والمناطق الثلجية القطبية وذلك يؤدي الى خطر آخر ألا وهو ارتفاع منسوب المياه ما يشكل تهديداً للجزر وبعض البلدان لخطر الغرق. إضافة إلى ان هذا الارتفاع بالحرارة يضع بلدان أخرى تحت خطر التصحر. إن هذا الخطر الأخير يرتبط بشكل مباشر بالأمن الغذائي والمائي حيث إن الأرض تفقد رطوبتها وخصوبتها الأمر الذي يهدد الزارعة ويجعل البلاد والشعوب خاصة الفقيرة منها تحت انهيار أكبر من قبل اقتصاديا. هذا الانهيار للأمن الغذائي سوف يزيد من التهديدات والمخاطر والنزاعات بين البلاد لتامين والحصول على الموارد كالمياه والأراضي الخصبة والطعام. إضافة الى ذلك فإن التغير المناخي يزيد الكوارث الطبيعية حيث ما يقارب التسعون بالمئة منها ما بين ١٩٩٥ و٢٠١٥ تدرجت كنتيجة للتغير المناخي وفقاً لدراسة للأمم المتحدة ومركز علم الأوبئة للكوارث.

التأثيرات المستقبلية

المتوقع أنه سيستمر التغيير المناخي خلال هذا القرن وما بعده. ستستمر درجات الحرارة في الارتفاع. سيزداد الموسم الخالي من الصقيع (وموسم النمو) والتغيرات في أنماط الهطول. سيرتفع مستوى سطح البحر من ١ إلى ٨ أقدام بحلول



عام ٢١٠٠، من المحتمل أن يصبح القطب الشمالي خاليًا من الجليد. بتنا اليوم امام مفترق طرق حيث يجب العمل على الحلول وتغيير سبل عيشنا حتى لا نصل الى طريق اللاعودة. علينا استدراك الأمر من الآن والاتجاه نحو الاستدامة في الزارعة ، والإنتاج ، والاستهلاك للموارد كما في حاجياتنا اليومية، والتشجير وتغيير نمط عيشنا بهدف تنمية مستدامة من اجل الحد من التغير المناخي وتداعياته. ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد خصص الاتحاد الدولي للصليب الأحمر مركزاً يعنى بالتغير المناخي بهدف التوعية والتغيير السلوكي لبيئة أفضل.

بما أن تغير المناخ هو أحد أكثر القضايا انتشارا وتهديدا في عصرنا، مع آثار بعيدة المدى في القرن الحادي و العشرين بالاضافة الى ذلك من المتوقع أن تترتب على تغير المناخ آثار غير مسبوقة على الأماكن التي يستطيع الناس الاستقرار فيها. فنظرًا لكون تغير المناخ أحد المسائل الرئيسية على مستوى العالم شاء ان يكون احد المواضيع التي يرتكز عليها الصليب الاحمر اللبناني في عمله و ضمن مختلف القطاعات داخل الجمعية ,منها:

تغير المناخ في الحد من مخاطر الكوارث

أصبح من الضروري إدراج برنامج تغير المناخ في جميع مناهج برنامج الحد من مخاطر الكوارث في الصليب الاحمر اللبناني ، بدءًا من جلسات التوعية وحتى التدريب على التكيف مع تغير المناخ. كيفية تواجده :

جلسات توعية

شهد لبنان على نطاق واسع الكثير من الكوارث المتعلقة بالمناخ والطقس في السنوات الأخيرة مثل الفيضانات والحرائق البرية والعواصف الشتوية الشديدة. والأهم من ذلك أننا على وشك أن نشهد حالات جفاف في السنوات القادمة بسبب سوء إدارة الموارد الطبيعية. من هذه النقطة ، وجدت الحاجة إلى دمج التكيف مع المناخ في مناهج برنامج الحد من مخاطر الكوارث في الصليب الأحمر اللبناني في وقت مبكر. فهذه الوحدة تقدم جلسات توعية حول موضوعات الحد من مخاطر الكوارث الكلاسيكية للمجتمع من خلال تنسيق مع المدارس والبلديات في جميع أنحاء لبنان ، وتغطي الآثار وتدابير التخفيف مع التركيز على الرسائل الرئيسية المتوافقة مع تغير المناخ.

فيديوهات توعوية

للوصول إلى جمهور أوسع ، قامت وحدة الحد من مخاطر الكوارث في الصليب الاحمر اللبناني أيضًا بإنشاء عدد من مقاطع الفيديو المرتبط بالكوارث المتعلقة بالطقس ، ولاتزال تنتجها ، لنشرها للجمهور. ومن الأمثلة على تلك المقاطع :فيديو للتوعية بالفيضانات و الحرائق. الغرض من مقاطع الفيديو هذه هو رفع مستوى الوعي العام بشأن تدابير وسلوكيات التخفيف التي يجب اعتمادها عند حدوث هذه الكوارث المتعلقة بالطقس.

تكامل تغير المناخ

من خلال تقييم قدرة الضعف الذي تقوم به هذه الوحدة، ووفقًا لإرشادات الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، قامت بإدراج تغير المناخ في اسئلتها وأدواتها المجتمعية. لقد أضافوا أيضًا أداة تستهدف على وجه التحديد التغيرات في المناخ والتقويم الموسمي. يقارن هذا التقويم الموسمي الأنماط الحالية والسابقة للأحداث بالإضافة إلى الاتجاهات الحالية. هذه أداة قيمة للميسرين لتحديد التغييرات في أقرب وقت ممكن، وطرح الأفكار حول التدابير الممكنة داخل المجتمع لتنفيذها.

Y-Adapt

في عام ٢٠١٩ ، بدأ الحد من مخاطر الكوارث في تقديم تدريب على منهج Y-Adapt إلى شباب المجتمع اللبناني، من خلال مساعدة مركز RCRC لتغير المناخ في هولندا. هذا المنهج يساعد الشباب على فهم تغير المناخ وعلى اتخاذ إجراءات عملية للتكيف لتغير المناخ في مجتمعهم. هذه الإجراءات هي التدخلات المحلية التي تقلل من تأثير الأحداث ذات الصلة بالطقس القاسي.أحداث مثل الأمطار الغزيرة التي تؤدي إلى الفيضانات. بدأ ذلك بتدريب ميسر من مركز مصادر التعلُّم لبدء تدريب مجتمع الشباب المحلي. تم تقديم جلسة لمتطوعين من مركز مصادر التعلُّم يمثلون شرائح متنوعة من المجتمع اللبناني. كان هناك برنامج تجريبي مع بعض المدارس، ولكن كان لا بد من تأجيله عدة مرات بسبب الأوضاع الأمنية وفيروس كورونا ، وانفجار بيروت.

المشاريع الصغيرة

ضمن المشاريع الصغيرة ، بدأنا في دمج المعايير الخضراء لبناء مشاريع مستدامة وصديقة للبيئة بشكل أفضل ، بناءً على نهج «إعادة البناء بشكل أفضل» على نطاق صغير أيضًا.

المناصرة

ضمن جميع مناهج CBDRM الخاصة بوحدة الحد من مخاطر الكوارث ، يعملون على مناصرة تغير المناخ في جميع جوانب تعاونهم مع المجتمع. يشاركون أيضًا بانتظام في الاجتماعات والمؤتمرات طوال العام. وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- اجتماع حول المساهمات المحددة وطنيا NDC) مع وزارة البيئة اللبنانية)
- اجتماع ستوكهولم رفيع المستوى بشأن معالجة الأثر الإنساني لتغير المناخ
- قمة المناخ رفيعة المستوى التي تستضيفها الأمم المتحدة والمملكة المتحدة
- قمة التكيف مع المناخ

كما نشير هنا إلى اننا في الصليب الأحمر اللبناني في قطاع الناشئين والشباب، نعمل من خلال برامج توعوية، تثقيفية وتوجيهية لتغيير سلوكيات الفرد في المجتمع. ومن بين هذه البرامج يوجد برنامج البيئة الذي نسعى من خلاله الى الاستدامة من خلال حملات التشجير التي نقوم بها بالتعاون مع جمعيات محلية. اضافةً الى ادوات هذا البرنامج التي تهدف الى الاستهلاك والانتاج المستدامين وبذلك نكون فاعلين ضد التغير المناخي.

أمين عام الصليب الأحمر اللبناني



صون مقومات الحياة بحماية البيئة

مختار العوض

تظل البيئة نعمة عظيمة أنعم الله بها على الإنسان وبقية الكائنات الحية ؛ فهي بما فيها الأرض التي يعيش عليها الإنسان هي ملاذه الوحيد في حياته الدنيا؛ وعليها كل مقومات المعيشة والحياة؛ وهي التي تحافظ على نظافة الماء وجمال الأرض ونقاوة الهواء عندما كانت في الماضي خالية من التلوث المدمر لها ؛ ولأنه تقع عليها كل مقومات المعيشة والحياة فإن حمايتها تعد سبيلاً لحماية مقومات الحياة ؛ وتمثلت حماية الإسلام للبيئة في عدة مجالات منها عدم الإسراف في كل شيء لأن ذلك يؤدي إلى استنزاف موارد الطبيعة وتبديد مقدراتها دون جدوى فقد قال تعالى «كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين» كما قال « ولا تطيعوا أمر المسرفين الذي يفسدون في الأرض ولا يصلحون»؛ ونهى الله تعالى عن الإفساد في الأرض وهو ما يعبر عنه اليوم بمفهوم التلوث البيئي قال تعالى «وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون» ؛ وقد شمل هذا النهي عن الفساد ليشمل الحرث والنسل في قوله تعالى «وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد»؛ كما وصى رسول الله صلى الله عليه سلم الجيش وهو يتجهز في غزوة مؤتة قائلاً « لا تقتلن امرأة ولا صغيراً ضرعاً ولا كبيراً فانياً ولا تغرقن نخلاً ولا تقطعن شجراً ولا تهدموا بناء « إلا أنها في السنوات الأخيرة تعرضت البيئة بمختلف أنواعها البرية والبحرية والجوية للكثير من الدمار مع تزايد معدل الحروب والنزاعات المسلحة والتغيرات المناخية؛ مما دفع الجهات العالمية المختصة لتضمين العديد من القوانين الدولية بنوداً ونصوصاً لحماية البيئة من أي عمليات عدائية ومنع أي انتهاكات جسيمة بها؛ منها القانون الدولي للبيئة الذي يهتم بالبيئة أثناء السلم؛ والقانون الدولي الإنساني الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف حماية ضحايا النزاعات المسلحة ؛ ويهتم بحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة بطريقة غير مباشرة ويسعى لتوفير الحماية للبيئة كونها أحد حقوق الإنسان؛ وفي وقت لاحق ظهرت قواعد قانونية مباشرة لحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني



تتمثل في اتفاقيتين الأولى تم اعتمادها في مؤتمر جنيف١٩٦٩ للجنة نزع السلاح؛ ودخلت حيز التنفيذ في ٥ أكتوبر ١٩٧٨؛ وتعتبر أول اتفاقية تهتم بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة وهي اتفاقية حظر استخدام تقنيات تغيير البيئة لأغراض عسكرية أو عدائية أخرى لسنة ١٩٧٦؛ وهناك البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف سنة ١٩٧٦والذي جاء إثر الدورة الأولى للمؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في النزاعات المسلحة بجنيف في فبراير ١٩٧٤ وفي هذا المؤتمر تم تقديم اقتراح بادراج بند «وسائل القتال المضرة بالبيئة على أوسع نطاق » وهو ما حصل من خلال إدراج مادتين هما المادة ٥٥ والمادة ٣٥ الفقرة الثانية؛ الأولى من أجل حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة الأولى من أجل حماية البيئة في حد ذاتها والثانية لحماية البيئة في إطار يؤدي إلى حماية المدنيين والقانون الدولي للبيئة الصادر في مؤتمر إستوكهولم ١٩٧٢؛ وغير ذلك من القوانين التي جعلت الاهتمام بالبيئة كحق من حقوق الإنسان الأساسية؛ إلا أنه وللأسف الشديد غالباً ما تتعرض البيئة للانتهاك الصارخ أثناء الحروب والنزاعات المسلحة؛ مما جعل الإنسان يصعب عليه أن يعيش في بيئة نظيفة وسليمة مع تزايد معدل التغيرات المناخية وظهور أوبئة وأمراض قاتلة ولعل أبرزها حالياً كوفيد ـ ١٩ الذي أودى بحياة الملايين من الأشخاص.

اتفاقيات حماية البيئة:

تم إبرام عدة اتفاقيات لحماية البيئة منها في مجال المحافظة على البيئة البحرية اتفاقية لندن الدولية لمنع التلوث بزيت البترول في البحار عام ١٩٥٤م وتهدف إلى مكافحة التلوث بتحديد مناطق معينة بهدف منع التصريف العمدي للزيت ومخلفاته؛ اتفاقية جنيف لقانون البحار وتم توقيعها في المؤتمر الأول لمنظمة الأمم المتحدة لمناقشة قانون البحار في جنيف عام ١٩٥٨م وتضم اتفاقية جنيف للامتداد القاري وبدأ تفعيلها في ١٠ يونيو ١٩٦٤م واتفاقية جنيف الخاصة بأعالي البحار وتم تفعيلها في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢م واتفاقية جنيف للبحر الإقليمي ودخلت حيز التنفيذ ١٠ سبتمبر ١٩٦٤م واتفاقية جنيف الخاصة بالصيد والمحافظة على الموارد الحية والتي أصبحت نافذة في ٢٠ مارس ١٩٦٦م؛ أما اتفاقية بروكسل عام ١٩٦٩ م فإنها تشمل اتفاقيتين الأولى تتعلق بالتدخل في أعالي البحار في الحالات التي ينتج عنها أو يحتمل أن ينتج عنها التلوث البترولي والثانية خاصة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالزيت وتهدف إلى توفير التعويض اللازم للأشخاص المصابين بضرر ناتج عن تلوث البحار؛ الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الضرر الناتج عن التلوث بالنفط بروكسل ١٩٧١م وتهدف إلى استخدام حصيلة الصندوق من أجل تغطية التكاليف الخاصة بتنظيف وإزالة التلوث البترولي؛ الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية في مجال النقل البحري للمواد النووية بروكسل ١٩٧٢م؛ الاتفاقية الدولية المتعلقة بمنع التلوث الذي تتسبب فيه السفن لندن ١٩٧٣م؛ اتفاقية حماية البحر من التلوث برشلونة ١٩٧٦م وألحقت بهذه الاتفاقية أربعة بروتوكولات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تلوث



البحر المتوسط أياً كان سببه والتصدي لحالات التلوث الطارئة ووضع البرامج اللازمة لرصد التلوث في منطقة البحر المتوسط وتحديد المسؤولية والتعويض عن الضرر الناشئ عن مخالفة أحكام الاتفاقية والبروتوكولات؛ اتفاقية الكويت المتعلقة بحماية البيئة البحرية للخليج العربي من التلوث عام ١٩٧٨م؛ الاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والبروتوكولات الملحقة بها ١٩٨٢؛ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ وغير ذلك من الاتفاقيات لحماية البيئة البحرية. ومن الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة الجوية اتفاقية جنيف بشأن حماية العمال من الاشعاعات المؤينة Lonizing Radiation ؛ اتفاقية الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧م وتهدف للتأكيد على الطبيعة القانونية للفضاء الخارجي باعتباره تراثاً مشتركاً للإنسانية وتعزيز التزام الدول الأطراف بأن تقصر استعمالها للفضاء الخارجي على الأغراض السلمية فقط ويحظر عليها إنشاء أية منشآت أو قواعد عسكرية أو اجراء تجارب بأي نوع من أنواع الأسلحة عليه والتزام الدول الأطراف أثناء استخدامها للفضاء الخارجي بعدم احداث أي تلوث ضار ببيئة المناطق التي يتكون منها؛ اتفاقية جنيف بشأن الحماية للعمال من تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات لعام ١٩٧٧م وتضمنت التزام كل دولة بوضع المعايير والتدابير الضرورية اللازمة لخفض معدلات تلوث الهواء والضوضاء وتعريف العمال بمخاطر التعرض لتلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات؛ اتفاقية جنيف بشأن الهواء عبر الحدود لعام ١٩٧٩م وتهدف إلى إلزام الدول الأطراف بالعمل على الحد من التقليل التدريجي لتلوث الهواء والتعاون في مكافحة التلوث.

أما من الاتفاقيات الخاصة بحماية التربة فنذكر اتفاقية الجزائر بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية لعام ١٩٦٨م وتهدف لالتزام كل عضو في منظمة العمل باتخاذ التدابير الضرورية للحفاظ على التربة والمياه والموارد النباتية وتوفير حماية خاصة لأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بخطر الانقراض والمحافظة على المحميات الطبيعية؛ اتفاقية رامسار الخاصة بالأراضي الرطبة لعام ١٩٧١ م وتهدف إلى التزام كل دولة بتحديد الأراضي المبتلة أو الرطبة داخل اقليمها وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة للحفاظ على الأراضي الرطبة؛ اتفاقية باريس المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام ١٩٧٢م وتعتبر هذه الاتفاقية الآثار ومجموعات المباني والمواقع الأثرية ذات القيمة العالية البارزة من الناحية التاريخية والجمالية من التراث الثقافي وأكدت هذه الاتفاقية مبدأ سيادة كل دولة على اقليمها وما يوجد به من آثار. وأورد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نصًا خاصًا بحماية البيئة تحديدًا في المادة ٨ الفقرة ٢/ب/٤ عندما اعتبر أن الأعمال التي تلحق ضررًا واسع النطاق وطويل الأجل وشديدًا بالبيئة الطبيعية وتنتهك مبدأ التناسب هي جريمة حرب تستوجب المساءلة والعقاب، ويبدو إلى حد بعيد أن مضمون النص يتشابه مع المادتين ٣٥ و ٥٥ من البروتوكول الإضافي الأول ١٩٧٧، وبالتالي ينطبق ما قيل آنفًا على هذا النص أيضًا.

منظمات حماية البيئة:

وهناك عدة منظمات تهتم بحماية البيئة ومنها المنطقة الخضراء وهي منطقة غير حكومية تأسست في فانكوفر ـ كندا عام ١٩٧١ وتهدف لحماية البيئة والسلام العالمي؛ وهي من أكبر المنظمات البيئية المستقلة على هذا الكوكب؛ لديها مكاتب وطنية ودولية في ٥٥ دولة وهناك عدة شركات تمول جميع أنشطتها؛ إضافة إلى الفنانين والمثقفين الذين يجمعون الأموال كتبرعات لها؛ ويقع مقرها الرئيس في أمستردام ـ هولندا.

أما الصندوق العالمي للحياة البرية world wildlife fund فقد تأسس عام ١٩٦١ وهي أكبر منظمة غير حكومية بيئية وتعمل في أكثر من مائة دولة من خلال ٥ ملايين متطوع ومقرها في سويسرا.

ويعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة «اليونيب» هيئة عالمية لتطوير السياسات البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتؤدي وظائف تعليمية لتعزيز التنمية المستدامة العالمية؛ عمل البرنامج على تقييم الظروف البيئية إقليمياً ووطنياً وعالمياً وتطوير أدوات العمل .

كما توجد منظمة البيئة العالمية WNO وهي منظمة حكومية دولية انبثقت عن مفاوضات حماية البيئة متعددة الأطراف. وتتمثل وظائفها في تنفيذ الإجراءات ودعم حماية البيئة والمناخ على المستوى الدولي العالمي. ظهرت مبادرة تأسيسها في عام ٢٠١٠ ، من قبل بلدان في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية الناشئة ، والتي تشكل مجموعة الدول الأكثر عرضة للتهديد من جراء تغير المناخ ، من خلال زيادة الجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر. بدأت المنظمة العمل في مؤتمر الأمم المتحدة ، قمة الأرض ، الذي عقد في ريو دي جانيرو ، البرازيل في يونيو ٢٠١٢ ، ولكن تم تأسيسها رسميًا في عام ٢٠١٤ ، من خلال معاهدة منظمة الحفظ العالمية ، حيث لم تصدق الدول الموقعة على المعاهدة بعد في هيئاتها التشريعية الوطنية. يتم تشغيل WNO من قبل سكرتارية وتجمع أعضاء من البلدان التابعة. من المتوقع أن تصبح هذه المنظمة أول منظمة حكومية دولية مكرسة لحماية البيئة على نطاق عالمي. قامت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي السابق نيكولاس ساركوزي بالترويج لهذه المنظمة في المؤتمر الدولي الخامس عشر حول تغير المناخ ، الذي عقد في عام ٢٠٠٩ في كوبنهاغن ، الدنمارك.

وتعتبر منظمة الحفاظ على الطبيعة (TNC) منظمة دولية تمولها مصادر عامة وخاصة ، ويركز عملها على الحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئة. تأسست عام ١٩٥١ ولها مكاتب في ٣٥ دولة.

وتعد «أصدقاء الأرض الدولية» أو «شبكة أصدقاء الأرض الدولية» شبكة دولية من منظمات حماية البيئة من ٧٤ دولة. تأسست في عام ١٩٦٩ من قبل نشطاء ضد تطوير الأسلحة النووية وكان قادتها الرئيسيون روبرت أندرسون ودونالد أيتكين وديفيد بروير وغيرهم. المنظمة تابعة لمكتب البيئة الأوروبي. الهدف الرئيسي الذي اقترحته شبكة أصدقاء الأرض هو نشر مخاطر استخدام الأسلحة النووية. المنظمة لديها مكتب في أمستردام ، حيث تقدم الدعم لحملات التوعية.

وتختص منظمة شبكة «عمل الأرض» بالعمل في



مجال الاتصال عبر الإنترنت ، وتتمثل أهدافها في تنشيط المواطنين والصحفيين ونشطاء المنظمات التي تحمي البيئة ، لتوليد ضغط عام على اتخاذ القرار في الجوانب البيئية الهامة. وهناك ما يقرب من ١٨٠٠ منظمة من ١٤٤ دولة ، منتسبة لهذه المنظمة ، تعمل على حملات توعية حول القضايا البيئية الهامة ، والتنمية المستدامة ، والجوانب الاجتماعية والسلام العالمي.

أما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ، أو فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ IPCC هي منظمة دولية تأسست في عام ١٩٨٨ من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وكلاهما ينتميان إلى الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة. وتتمثل مهمتها في توفير المعلومات العلمية والاقتصادية والاجتماعية عن تغير المناخ الناتج عن الأنشطة البشرية وإسقاطات عواقبها ، بالإضافة إلى الإشارة إلى إمكانيات التخفيف والتكيف مع هذه الظاهرة المهددة للبشرية.

وتعد مجموعة المناخ أو Grupo Climate منظمة غير حكومية تعمل مع رجال الأعمال وقادة الحكومات في العالم للتخفيف من تغير المناخ. تأسست في عام ٢٠٠٤ وتعمل على مستوى العالم من خلال مكاتبها الرئيسية في لندن ، المملكة المتحدة وثلاثة مكاتب أخرى في بكين والصين ونيودلهي والهند ونيويورك. وطورت المجموعة برامج تركز على استخدام الطاقات المتجددة غير الملوثة وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. تأسست حركة مشروع الواقع المناخي من قبل الأمريكي آل جور ، المرشح الرئاسي السابق والحائز على جائزة نوبل للسلام ، لعمله المكثف في نشر وزيادة الوعي بالتأثيرات البشرية على مناخ كوكب الأرض.

وتضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور كبير في إطار احترام البيئة وحمايتها أثناء النزاعات المسلحة عبر تذكير الدول وأفراد قواتها المسلحة بالتزاماتهم، وهو ما انتهى باعتماد ما يعرف بـ «المبادئ التوجيهية للأدلة والتعليمات العسكرية بشأن حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح» والتي أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة الاهتمام بها وتقديم الاحترام الكامل لها منذ ١٩٩٤ م.



توصيات وحلول لحماية البيئة:

ـ تفعيل كافة توصيات المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمحافظة على البيئة من أي أخطار تهددها.
ـ سن المزيد من التشريعات القانونية لحماية البيئة.
ـ وضع المزيد من الاستراتيجيات وخطط العمل للتعامل مع قضايا التغير المناخي والتلوث البيئي.
ـ تعزيز آليات الرصد البيئي المستمر باستخدام أحدث التقنيات لاكتشاف مكامن الخطر.
ـ تكثيف الجهود الدولية في مجال رصد الأخطار البيئية والتصدي لها قبل حدوثها.
ـ العمل على رفع مستوى الوعي البيئي.
ـ إنشاء المزيد من معاهد ومراكز البحوث المشتركة بين الدول للتصدي للأخطار البيئية.
ـ وضع برامج تدريبية لتأهيل المختصين في مجال البيئة للارتقاء بمهاراتهم للحفاظ عليها.
ـ تعزيز دور مراكز الأبحاث العلمية في تقديم حلول لمشكلات البيئة وابتكار طرق بديلة وصديقة للبيئة بدلاً من الطرق التقليدية المؤدية إلى تدهورها.
ـ تضمين المناهج الدراسية بمحتوى متخصص في البيئة وكيفية المحافظة عليها.
ـ تعزيز دور الإعلام في توعية الناس بمخاطر التلوث البيئي وأثره على صحة الكائنات الحيّة.
ـ تفعيل دور الجهات الحكومية المختصة في المحافظة على البيئة من خلال وضع قرارات صارمة للمخالفات البيئية ووضع نظم مراقبة لطبيعة المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعات.
ـ تعزيز دور الأفراد في المحافظة على البيئة من خلال زيادة المعرفة بأهمية المحافظة عليها وزراعة الأشجار لأهميتها في إنتاج الغذاء والأكسجين وتجنب القاء المواد الكيميائية المنزلية في المسطحات والمجاري المائية ونشر الوعي البيئي وتفعيل العمل التطوعي في الحفاظ على البيئة وإبراز خطورة السلوكيات البشرية الخاطئة المدمرة للبيئة والحد من انبعاثات الكربون والغازات السامة التي تضر بالصحة العامة والبيئة.
ـ معالجة مياه الصرف الصحي.
ـ الارتقاء بإدارة النفايات الصلبة والتخلص من النفايات الخطرة الناتجة من المصانع بطريقة آمنة والعمل على إدارة تدوير النفايات لاستخدامها كبديل للمواد الخام النادرة مثل الفحم والغاز الطبيعي والبترول.
ـ المحافظة على الأنظمة البيئية لمنع حدوث أي خلل فيها يؤدي إلى تدمير البيئة والتأثير عليها.





معا نحمي بيئتنا

الدكتورة نيلوفر احمد الجهرمي

مع تفاقم المشاكل البيئية العالمية، ازداد الاهتمام بمواضيع حماية الطبيعة وحماية الموارد البيولوجية من خطر التدهور والانقراض، وصونها من الأنشطة التي تؤثر سلباً في إمكانية حصول البشر في المستقبل على حاجاتهم من الغذاء والملبس والمسكن. وقد ترجم هذا الاهتمام من خلال اتفاقيات دولية تعنى بصيانة النظم البيئية. وتعد قضايا المحافظة على التنوع الوراثي وتنوع الأنواع وحماية النظم البيئية في طليعة القضايا المعاصرة لحماية الطبيعة. ومن هذا المنطلق اطلقت جمعية الهلال الأحمر البحريني منذ أكثر من ثمانية أعوام بمقرها، فكرة المشروع الزراعي الخيري في استثمار الأرض الخالية أمام مبنى جمعية الهلال الأحمر البحريني بعمل مشتل وحدائق مفتوحة تضيف بقعة خضراء وتتناسب مع المنطقة العمرانية ويتم تأهيل الراغبين في الاحتراف بالعمل الزراعي والقدرة على الإنتاج بجودة ليمكنهم من عرض وترويج منتجاتهم ودعم السوق المحلي، والمساهمة في سياسة المملكة في مجال التأمين الغذائي، والمساهمة في المشاريع البيئية باستخدام مصادر طاقة صديقة للبيئة وتوسيع الرقعة الزراعية في البحرين وخصوصا في المناطق العمرانية بالمدن. ويأتي هذا المشروع ضمن رؤية الجمعية بأن تصبح من بين المؤسسات والجمعيات الوطنية المتميزة في العمل الإنساني ودعم الجانب البيئي على المستوى الإقليمي، من خلال تأهيل الكوادر البحرينية





عمليات التشجير في الاحياء السكانية



جولات بيئية



حملات تنظيف

الشابة في المجال الزراعي والمساعدات المقدمة للأسر لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لتنمية القطاع الزراعي في مملكة البحرين.

كما يأتي هذا المشروع ضمن سعى الجمعية إلى توفير دخل للأسر المتعففة، وفتح أبواب رزق جديدة أمام الأسر والشباب والمزارعين الراغبين في زيادة إنتاجيتهم، من خلال ورش عمل ودورات تدريبية إبداعية في العديد من المواضيع الزراعية والبيئية كالزراعة في مساحات ضيقة أمام وفوق المنازل أو الزراعة بدون تربة، وإعادة التدوير، جمع البذور، انتاج المحاصيل ....الخ.

ولعل ذلك يأتي ايمانا من الجمعية بأهمية المساهمة في الحفاظ على البيئة في ظل ما يشهده العالم والمنطقة من تغير المناخ، وبالتالي مساهمة مزيد من الأسر في الجهود الإنسانية للحفاظ على البيئة، ومواجهة تغير المناخ وتأثيراته على الفئات قليلة الدخل، كما تشير إستراتيجية ٢٠٣٠م للاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. إضافة الى الدعم النفسي لكثير من الأسر المشاركة من خلال تدريبها على الزراعة العادية



انتاج الشتلات وجمع البذور للتوزيع



أو الزراعة بدون تربة، في أية مساحة متاحة في منازلها، في ظل ظروف الجائحة التي قيدت حركة الناس، وأثرت بالسلب على نفسيات الجميع.

وتولي الجمعية اهتماماً ودعماً كبيرين بالقضايا البيئية كاهتمامها بالقضايا الإغاثية والإنسانية فتنظم العديد من الفعاليات البيئية كحملات تنظيف، مسابقات بيئية، تشجير المناطق....الخ بهدف تعزيز الوعي في مملكة البحرين بقضايا البيئة وتغير المناخ وآثاره ومقترحات الشباب البحريني لتوعية ومواجهة هذه الآثار التي تهدد الفئات محدودة الدخل. نظرا لما يشكله ذلك من أسباب رئيسيه للعديد من الكوارث التي تحدث في مختلف مناطق العالم وخاصة تلك المرتبطة بالماء من فيضانات أو جفاف، حيث أقر الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر مؤخرا وثيقة تحدد سياسية الاتحاد المتعلقة بتغير المناخ من خلال الجمعيات الوطنية، ويتطلب من الجمعية إصدار تقارير دورية حول أنشطتها ومشاركتها مع الجهات الرسمية والأهلية في مثل تلك الفعاليات.

رئيس الفريق البيئي الزراعي
رئيس لجنة الشباب والناشئة
بجمعية الهلال الأحمر البحريني



حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني

د.محمد النادي
المشرف على المركز العربي للقانون الدولي الإنساني

نظرا للآثار الكارثية للنزاعات المسلحة على البيئة الطبيعية أو ما يعرف أيضا بالضحية الصامتة، حيث تتعرض لتدمير تنتج عنه أضرار يمتد مداها لسنوات طويلة خصوصا إذا تم استعمال أسلحة نووية أو بيولوجية تنتقل عبر دائرة تلامس كافة النظام الإيكولوجي للمنطقة التي تم استهدافها، والمناطق المجاورة لها. فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: مامدى فعالية قواعد القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة ؟ إن المتامل في ماورد من نصوص قانونية تأطر هذه القضية المحورية يجد أن أحكام القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية البيئة تنقسم إلى قسمين. بالنسبة للقسم الاول نجد من خلاله أن أحكام القانون الدولي الإنساني قد أدرجت البيئة الطبيعية ضمن الاهداف المدنية، أي أنه يحظر توجيه ضربات عسكرية لها أو الحاق أضرار بها، كما يلزم مراعاة التدمير الذي تتعرض له البيئة عندما تكون محلا للإستهداف العسكري من خلال عملية تقييم لمبدأ التناسب بين فكرتين هما كيفية تحقيق التوازن بين الاضرار العرضية غير المفرطة وبين الميزة العسكرية المستهدفة. وعلى مستوى القسم الثاني نجد أن البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، قد نص في المادة ٣٥ على أنه « يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الإنتشار وطويلة المدى»، وقد تم التأكيد على نفس التوجه أيضا في المادة ٥٥ منه، حيث ورد فيها أنه «تراعى أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة واسعة الإنتشار وطويلة الامد». باستقراء هاتين المادتين نجد أنهما كرستا بشكل مباشر حظر الحاق أضرار بالبيئة، سواء من خلال استخدام أساليب أو وسائل قتال أو من ناحية آثار الضرر الملحق بالبيئة، وهي نفس الصيغة التي نصت

عليها المواد ٤٣-٤٤-٤٥ من القانون الدولي العرفي. وإلى جانب هذه النصوص القانونية هناك أيضا بعض الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لعام ١٩٧٦، وقد نصت هذه الإتفاقية على حظر كل أسلوب يستخدم لإحداث تغيير عن طريق التحكم عن قصد بالعمليات الطبيعية أو ديناميات الارض او تركيبتها او بنيتها، كذلك بروتوكول عام ١٩٩٩ الملحق باتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ الذي نص على حماية التراث الثقافي الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك نجد أن نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، اعتبر جريمة حرب كل الاعمال التي تلحق ضررا واسع النطاق وطويل الأجل وشديدا بالبيئة الطبيعية وينتهك مبدأ التناسب. وهي نفس العبارات التي تضمنتها المادتين ٣٥ و٥٥ من البروتوكول الإضافي الأول السالفتي الذكر. من خلال ماسبق يمكننا القول أن منظومة القانون الدولي الإنساني قد نصت على حماية البيئة، لكن هذه الحماية لازالت لم ترقى بعد إلى المستوى المنشود، نظرا لعدة أسباب منها ماهو مرتبط بطبيعة النصوص القانونية نفسها، فمثلا حينما نقول « أضرار بالغة، واسعة الإنتشار، طويلة الأمد..» نجد أن هذه المصطلحات فضفاضة تستوعب أكثر من تاويل، مما يعني إمكانية تملص الدولة من مسؤوليتها، وعدم إمكانية معاقبة الجاني بسبب صعوبة إثبات ذلك. ومن ثم نجد أن هناك العديد من التساؤلات التي تطرح نفسها وبشدة في إطار تفعيل قواعد القانون الدولي الإنساني المعنية بحماية البيئة، وهي : ما هو المقصود بالضرر البالغ؟ كيف يمكن قياسه؟ وماهو المقصود بالضرر الواسع الإنتشار؟ كم مساحته؟ وماهو الضرر طويل الامد؟ كم مدته؟ أسئلة نعتقد أن الإجابة عنها سيمكننا من صياغة نصوص قانونية تتماشى وروح القانون الدولي الإنساني الذي من ضمن مايهدف له هو الحد من المعاناة الإنسانية، والحفاظ على الكرامة البشرية، وضمان استمرار البيئة الطبيعية.



الآثار البيئية للحرب

السد الأخضر ... ينبوع حياة لتشجير الصحراء ووقف زحف الرمال



كان الهدف من السد الأخضر إقامة شريط نباتي من الأشجار يمتد من الشرق إلى الغرب في الجمهورية الجزئرية بهدف وقف زحف الصحراء إلى الشمال؛ ورغم أهميته إلا أنه توقف مؤقتا ولم يستكمل إلى يومنا هذا بعد وفاة صاحب فكرة تنفيذه الراحل هواري بومدين الذي أطلق المشروع سنة ١٩٧١م للحد من تقدم الرمال نحو الشمال الخصيب؛ طوله ١٧٠٠ كيلومتر على عمق تجاوز في بعض الأحيان ٤٠٠ كيلومتر؛ كان لهذا السد دور في إنشاء ٤٠٠ قرية نموذجية جديدة، والحد من هجوم الصحراء على المناطق الحضرية.

في عام ٢٠١٩ تمت إعادة إحياء المشروع ضمن المخطط الوطني للمناخ. وحسب تصريح لوزير الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر في وقت سابق فقد تمت إعادة بعث السد الأخضر؛ وتم استخدام آلية جديدة لإعادة إحياء المشروع لتفعيل برنامج التشجير وتثبيت الكثبان الرملية وتشجيع النشاطات الغابية المختلفة وتحسين الأراضي، وغطت عمليات التشجير مساحة قدرها ٨١٦,٧٢٣ هكتار منها ٣٠٠ ألف هكتار أشجار مثمرة. من جهتها أكدت المديرية العامة للغابات في الجزائر التي تشرف بشكل أساسي على هذا السد، أن مناخ معظم الأراضي الجزائرية جاف أو شبه جاف ويتأثر بشكل خاص بالتصحر وتدهور التربة، حيث تتواجد مناطق السهوب في مساحة السد الأخضر، وتغطي ٣٢ مليون هكتار، مع حوالي ٢٠ مليون هكتار من السهوب و ١٢ مليون هكتار من مناطق ما قبل الصحراء. هذه المناطق هي موطن للأراضي الرعوية خلف أنظمة الزراعة المختلطة للأراضي الجافة وهي عرضة بشكل خاص للتصحر الذي تفاقم بسبب تغير المناخ. معظم الأراضي المشغولة في منطقة السد الأخضر عبارة عن مراعي (٦٣٪) ، تليها الغابات (١٨٪) والزراعة (محاصيل سنوية ودائمة) (١٦٪).

ويعد هذا المشروع الواسع النطاق من أهم المشاريع لمكافحة التصحر في أفريقيا ؛ وجاءت فكرة إنشاءه مطابقة للوثيقة التي قدمتها المديرية العامة للغابات في عام ٢٠٠٧ من قبل الاتحاد الأفريقي لإنشاء مبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحراء والساحل، من داكار إلى جيبوتي، على مدى أكثر من ٧ آلاف كلم .





في سبتمبر ٢٠١٩، عقد اجتماع لمجلس وزاري مشترك خصّص لدراسة المخطط الوطني للمناخ (٢٠٢٠-٢٠٣٠) الذي قدمته الجزائر خلال قمة الأمم المتحدة العالمية حول المناخ التي عقدت يوم ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩ بنيويورك، حيث تم التأكيد على التحضير الجيد للبرنامج الوطني للتشجير الذي انطلق بداية شهر أكتوبر ٢٠١٩ والذي اعتبر بمثابة هَبّة وطنية يشارك فيها الجميع خاصة فعاليات المجتمع المدني والمؤسسات والإدارات والمتعاملون الاقتصاديون وغيرهم، للحفاظ على البيئة والارتقاء بالمحيط النباتي في الأوساط الحضرية ومنه تقرّر إعادة إحياء المشروع الوطني للسد الأخضر وتأهيله مع وضع جهاز دائم على مستوى القطاع المعني يتولى التحضير لهذه العملية وتجسيدها ومتابعتها الدائمة؛ وبناء عليه صدر في الجريدة الرسمية رقم ٤٥ المرسوم التنفيذي المتضمن انشاء هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة بعث السد الاخضر. ويهدف هذا المرسوم إلى إنشاء هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر وإعادة بعث السد الاخضر. وتكلف الهيئة - حسب النص التنظيمي- بضمان التنسيق بين القطاعات للبرنامج الوطني لمكافحة التصحر ومخطط عمل اعادة بعث السد الأخضر؛ والمساهمة في اعداد الاستراتيجية والبرنامج الوطني لمكافحة التصحر والتخفيف من حدة آثار الجفاف وضمان تنسيق تنفيذ هذا البرنامج؛ فضلا عن السهر على الانسجام بين البرامج القطاعية في مجال مكافحة التصحر. ولتنفيذ عملية إعادة إحياء المشروع تم تخصيص تمويل قدره ١٢٨ مليون دولار على مدى سبع سنوات، من خلال صيغة ثلاثية، أي ٤٣ مليون دولار منحها صندوق الأمم المتحدة للمناخ الأخضر ، و ٢٩ مليون دولار من الأمم المتحدة ـ منظمة الفاو ـ وتشارك الجزائر في التمويل بمبلغ ٥٦ مليون دولار.

خصائص السد الأخضر :

١.المناخ: يساهم السد الأخضر في الحد من تقدم الصحراء الكبرى، حيث ترتفع الحرارة فيها وتحدها سلسلة جبلية تفصل الشمال عن الجنوب. عموما، هناك فصلان فقط في المنطقة حرارة الصيف وبرد الشتاء. تتراوح درجات الحرارة في الشتاء بين ١,٨ و١,٩ درجة مئوية وبينما الصيف تتراوح بين ٣٣,١ و٣٧,٦ درجة مئوية، بينما قياسات المطر ضعيفة نظرا لقربها من المنطقة شبه القاحلة (مناخ جاف).

٢.النباتات: الغطاء النباتي الذي يعكس طبيعتها وخصائصها من حيث المناخ وأقل درجة من تلك الأرض. هناك نوعان من النباتات في السد الأخضر :

- النباتات الغابية: البلوط الأخضر (Quercus ilex) وشجرة الفستق من الأطلس (Pistacia atlantica) والأشجار البرية المستحلب (Ziziphus lotus).
- النباتات الرعوية: تتألف عادة من الحلفاء الذي يستغل لصناعة الورق.

٣.الأرض: خصائص الأرض من السد الأخضر ملخصة على النحو التالي: ذات عمق لا يتجاوز أحيانا ٦٠ سم، ارتفاع كمية من الحجر الجيري النشط. كمية صغيرة من المواد العضوية الأساسية، درجة الحموضة (أعلى من ٧,٥) هذه الخصائص تدعم تآكل الأرض.

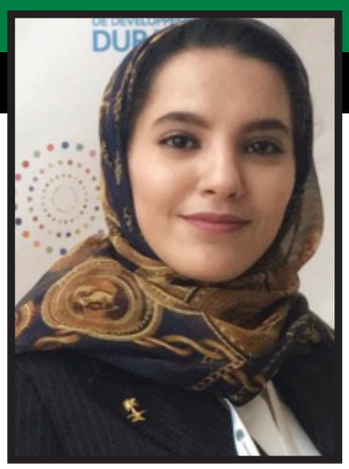

مساهمة المرأة في التنمية ومكافحة التغير المناخي

هل بيد المرأة مفتاح معالجة مشكلة تغير المناخ واستدامة حماية كوكب الأرض؟

تمثّل النساء والفتيات ٧٥٪ من النازحين بسبب الكوارث الطبيعية، وغالبا ما تكون الفتيات أول من يترك مقاعد الدراسة لمساعدة عائلاتهن في مثل هذه الظروف، مما يعمّق مشكلات المرأة بوجه عام. وبما أن العالم بأسره يواجه مخاطر كبيرة بسبب تغير المناخ، لا يمكن بأي حال النجاح في هذه المعركة دون أن تحظى المرأة بدور فعال واستراتيجي في صنع القرار. فمن المهم تمكين النساء والفتيات والفئات المهمشة من الإسهام بقوة في الجهد العالمي لحماية الأرض.

إن نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها للأجيال المستقبلية وقدرة مواجهة التغيرات المناخية والتوافق معها، مرتبط بشكل أساسي بمشاركة جميع أفراد المجتمع من الجنسين لإعادة تأهيل الطبيعة ودمجها في عملية التنمية في منطقتنا العربية. حيث يؤثر المناخ على الجميع، وعلى وجه الخصوص في المناطق الفقيرة ومن هم في أوضاع هشة، وخاصة النساء والفتيات، حيث إنهن من يتحملن وطأة الصدمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. تتركز النقاشات حول تغير المناخ في البلدان النامية خصوصاً الواقعة جنوب الكرة الأرضية، على التكيف مع آثار تغير المناخ من المنظور الاجتماعي. ففي بعض الدول العربية الفقيرة التي تعتمد على القطاع الزراعي بشكل أساسي تشكل النساء ٧٠ ٪ من مجموع عدد السكان لكنهن لا يملكن سوى ٣ ٪ فقط من الأراضي التي يزرعنها. وهذا يؤدي لصعوبة طبيعة عملهن تحت قسوة العوامل المناخية واستخدام الأساليب التقليدية التي تتطلب عمالة مكثفة. قد يكون طلب لقمة العيش وتأمين سبل عيش كريمة شبه مستحيلة وقاسية على النساء اللواتي يؤمّن القوت لأطفالهن. واضافة الى ذلك، في أغلب الأحيان المرأة تكون بمعزل عن أنظمة الانذار المبكر وأقل توعية في معرفة الأخطار الكامنة والناجمة عن التغير المناخي، ناهيك عن أن احتياجات المرأة ومتطلباتها خصوصا ما بعد الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية. وفي ظل الظروف الجوية القاسية والتغير المناخي تعاني المرأة والأطفال وكبار السن من التوزيع غير العادل للوصول إلى الموارد و والرعاية الطبية مما يجعل تلك الفئة اكثر قابلية للإصابة و التضرر أكثر من غيرهم في الدول النامية والفقيرة.



ما هو دور الهام الذي يمكن أن تقوم به النساء في مجال مكافحة ظاهرة التغير المناخي، وما هو الأثر المتوقع أن يحدثنه في المفاوضات الدائرة حول المناخ؟

النساء والفتيات من أوائل من تبنوا التقنيات الزراعية الجديدة، ومن أوائل المستجيبات عند وقوع الكوارث، ومن صناع القرار المهمين في المنزل بشأن الطاقة والنفايات. لذا لا يمكن أن يكون العمل المناخي ناجحاً أو مستداماً إذا لم يشمل النساء؛ لما يملكنه من قدرة فريدة على التأثير ووضع الحلول عندما يتم تمكينهن. لذا نؤكد أن النساء في جميع أنحاء العالم بوصفهن عوامل تغيير، ويجب تعليمهن كيفية دمج الحلول الذكية مناخياً في العمل الذي يقمن به؛ هذه الأساليب التي يقودها المجتمع لا تعود بالنفع على البيئة فحسب، بل تمكّن النساء أيضاً من المساعدة في تحسين نوعية جودة الحياة للأفراد والمجتمعات مع تعزيز التنمية المستدامة. المرأة العربية تستطيع كغيرها من نساء الدول النامية والمتقدمة أن تلعب دوراً فعالاً ومحورياً في التكيف مع التغير المناخي. ولا ينبغي أبداً الاستهانة بروح وحيوية المرأة كعامل محفز للتغيير. والآن، بات هناك قبولٌ متزايد لما يقدمنه من حلول جديدة ووعي متزايد بقدرتهن على قيادة التغيير والمحافظة على البيئة للأجيال القادمة؛ فلنعمل على دعم الاستثمارات التي تساعد النساء والفتيات على توسيع اختياراتهن وتعزيز حقوقهن وتوفير فرص للتغيير بتوفير وظائف خضراء وتشجيع المشاريع والأفكار والتقنيات المقترحة من قبلهن لتبنّي ممارسات مستدامة تساعد على مكافحة التصحر والتغير المناخي. ومن الحلول والممارسات الأخرى الفعالة، عقد لقاءات و ندوات وورش عمل منظمة للنساء لتوصيل صوتهن بشكل فعال والنظر في احتياجاتهن مما يمكنهن من المساهمة بقوة في الجهد العالمي لحماية كوكب الأرض وتغيير الممارسات الزراعية والعادات الغذائية وهما عنصران مهمان في مكافحة الاحتباس المناخي وتفاقم نوعية التربة. ولا بد من تعزيز التزام الجنسين كونهما ركيزة هامة في مشاريع مكافحة التغير المناخي.

الهلال الأحمر الأردني يطلق حملة "بالتدوير بنعمل توفير" للمحافظة على البيئة



أطلق الهلال الاحمر الأردني، مشروعاً ريادياً بعنوان **"بالتدوير بنعمل توفير"** من خلال تشغيل أول جهاز تدوير عكسي لإدارة النفايات الصلبة التي تشمل الزجاجات البلاستيكية وعلب الألمنيوم. وأكد الرئيس العام للهلال الأحمر الأردني الدكتور محمد مطلق الحديد أهمية المشروع الذي يعتبر جزءا من برنامج "المحافظة على نظافة عمان"، بهدف رفع الوعي البيئي من خلال نشر ثقافة اعادة التدوير، وكيفية ادارة تلك النفايات، والمُحافظة على نظافة البيئة. ويقوم الهلال الاحمر الأردني بتثبيت أجهزة اعادة التدوير بالتعاون مع شركة ماجد الفطيم/ هايبر ماركتس "كارفور الأردن" ومراكزها التجارية المنتشرة بالمملكة لتمكين المواطنين من استخدامها بسهولة، حيث يمكن المشروع المدعوم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مستخدمي هذه الأجهزة من الحصول على نقاط حوافز يتم تجميعها واستبدالها بخدمات من جهات عديدة منها "شركة نستلة الأردن التجارية" لبرنامج نحو بيئة انظف. وحضر احتفال تدشين المشروع العديد من ممثلي المؤسسات الحكومية ووزارة البيئة وأمانة عمان ومنظمات العمل الانساني العاملة في الاردن .

مفاهيم بيئية

التصحر



التصحر هو تعرض الأرض للتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي ذلك إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنبات ودعم الحياة الحيوانية والبشرية.

التوازن البيئي



التوازن البيئي هو بقاء مكونات وعناصر البيئة الطبيعية على حالتها. إن أكثر مؤثر على البيئة هو الإنسان، فقد بدأ الإنسان يغير في البيئة تغييرا كبيرا ويخل بالتوازن البيئي منذ أن بدأ ثورته الصناعية وكان لسوء استعمال الأرض أيضا نتائج عديدة أقلها تطاير غطاء التربة الناعم بالرياح وتعرية ما تحت الغطاء من تربة، ومع تزايد عدد السكان ونتيجة لاستعمال الناس للآلات والأجهزة التكنولوجية المختلفة تزايد تدخل الإنسان في توازن البيئة، وأخذت التغييرات التي نتجت عن تدخله تتوالى وتتضخم على اليابسة وفي الماء والغلاف الجوي المحيط بكوكب الأرض.

الجفاف



الجفاف معاناة منطقة معينة من نقص ما في الموارد المائية. ويرجع ذلك لانخفاض هطول المطر عن المعدل الطبيعي له - وقد يكون بسبب تدني مستويات مياه الأنهار لعدم هطول الأمطار عند منابعه.

التشجير



هي عملية زيادة المساحات الخضراء داخل المدن والمناطق السكنية والمناطق القاحلة والجافة؛ وذلك عن طريق غرس المئات من الشجيرات الصغيرة والغراس ضمن خطة زراعية واضحة تتناسب مع المكان جغرافيا ومُناخيا.

التلوث



التلوث هو إدخال الملوثات في البيئة الطبيعية التي تسبب تغيرًا سلبيًا. يمكن أن يتخذ التلوث شكل مواد كيميائية أو طاقة (مثل الضوضاء أو الحرارة أو الضوء) أو ملوثات تتواجد بشكل طبيعي. غالبًا ما يُصنف التلوث على أنه تلوث من مصدر ثابت أو تلوث غير محدد المصدر.

الاستمطار



الاستمطار هو نوع من تعديل الطقس المتعمد، أو هو محاولة لتغيير كمية أو نوع هطول الأمطار من الغيوم من خلال تشتيت مواد في الهواء التي تعمل كمكثفة للغيوم أو كنواة جليدية، والذي يغير العمليات الميكروفيزيائية للغيمة.

الاحتباس الحراري



الاحتباس الحراري هو ازدياد درجة الحرارة السطحية المتوسطة في العالم مع زيادة كمية ثاني أكسيد الكربون،وغاز الميثان، وبعض الغازات الأخرى في الجو.

حماية البيئة



يشير مصطلح حماية البيئة إلى حركة اجتماعية تسعى إلى التأثير على العملية السياسية من خلال الضغط، والنشاط، والتعليم من أجل حماية الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية.

التغير المناخي



يشير إلى التغيرات التي تحدث في طبقات الغلاف الجوي مثل درجة الحرارة وهطول الأمطار وغيرها من التغيرات التي يتم قياسها على مدار عقود أو فترات أطول.

إعادة التدوير



يمكن تعريف إعادة التدوير على أنها عملية تحويل النفايات إلى مواد وعناصر جديدة. تُعتبر بديلًا عن التخلص «التقليدي» للنفايات، والذي يمكن أن يوفر المواد ويساعد على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. يمكن أن تمنع عملية إعادة التدوير هدر المواد المفيدة المحتملة، بل وتقلل من استهلاك المواد الخام الجديدة، ما يقلل من: استهلاك الطاقة، وتلوث الهواء (من عملية الاحتراق)، وتلوث المياه (من مكبات النفايات).

المصدر: ويكيبيديا

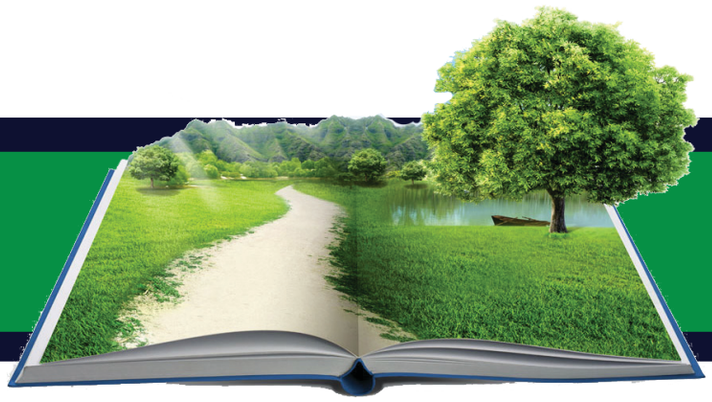

البيئة ومكوناتها

مفهوم البيئة يُطلق على كل الطبيعة الموجودة على سطح الأرض بما تحتويه من أحياء وغير أحياء؛ وهي كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر على صحته؛ فيشمل هذا المفهوم المدينة بما فيها من مساكن وشوارع وأنهار وآبار وشواطئ وأشجار؛ وما يتناوله الإنسان من طعام وشراب وما يلبسه وكل ما يحيط به من عوامل جوية وغيرها؛ أما مفهوم البيئة في الإسلام فإنه يشمل جميع مناحي الحياة التي يعيشها الإنسان؛ وقد يتسع ليشمل الأرض التي يعيش عليها الإنسان والسماء التي تظله ؛ وقد يضيق هذا المفهوم ليصل إلى بيت الإنسان ومكان عمله ومسكنه ؛ وبمعنى آخر فإن مفهوم البيئة في الإسلام هي كل ما يحيط بالإنسان من موجودات من هواء وماء وجمادات وكائنات حيّة تشكل المجال الحيوي الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس حياته الطبيعية ونشاطاته المتنوعة؛ والبيئة في الإسلام نظام دقيق جداً ومتوازن بقدرة الله تعالى لقوله في سورة النمل « صنع الله الذي أتقن كل شيء»

يتفق العلماء على أن مفهوم البيئة Environment يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها؛ فالبيئة بالنسبة للإنسان «الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عناصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية؛ وكائنات تنبض بالحياة؛ وتضم البيئة العديد من الأنواع منها الطبيعية والاجتماعية والسياسية؛ وتشتمل على عناصر حيوية وكيميائية وفيزيائية؛ ويختص علم البيئة بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وغير الحية التي تحيط بها وتؤثر على وجودها وتوزيعها ؛ وترتبط بها علوم الأرض والأرصاد والجغرافيا والكيمياء والتربة والفيزياء والأحياء.

والبيئة لغةً هي مجموعة العناصر الاصطناعية والطبيعية التي تُحِيطُ بالكائنات الحية (الإنسان والحيوان والنبات)، وهي أيضاً المنزل والمكان الذي يسكن فيه الكائن الحي، وبشكل عام هي جميع الظروف الخارجية التي تؤثر في شيء معين.

وتعريف بيئة الإنسان حسب بورينغ هي «المجموع الكلي للمحفزات التي يستقبلها منذ لحظة ولادته حتى وفاته»؛ فيما يرى كل من دوغلاس وهولاند أن «البيئة هي الوصف الكلي لجميع القوى الخارجية والمؤثرات

والظروف التي تؤثر على حياة وطبيعة وسلوك ونمو وتطور ونضج الكائنات الحية».

من مكونات البيئة الغلاف الصخري وهو الغلاف الخارجي الذي يحيط بالكرة الأرضية من صخور وتربة وجبال؛ والغلاف المائي وهو جزء من الكرة الأرضية يحتوي على مياه ويشمل البحيرات والأنهار والمحيطات والمياه الجوفية والأمطار؛ والغلاف الجوي وهو طبقة من الهواء والغازات ؛ والغلاف الحيوي ويقصد به جميع الكائنات الحية الموجودة في كل من الغلاف الصخري والمائي والجوي.

تتأثر البيئة بمجموعة عوامل غير حيوية وتشمل عوامل فيزيائية وكيميائية مثل درجة الحرارة والملوحة ودرجة الحموضة وأشعة الشمس؛ وعوامل حيوية تشمل كائنات حية تتفاعل فيما بينها؛ أمّا عوامل البيئة، فهي عبارة عن العوامل التي تحيط وتتحكم في أحوال الكائنات الحية، وكيفية توزيعها، وأماكن عيشها، ويُمكن القول إنّ البيئة هي الحال؛ وهناك أنواعاً للبيئة، كالبيئة الطبيعية، والبيئة السياسية، والبيئة الاجتماعية.





تضرر ٥ مليون نسمة من كورونا والكوارث المرتبطة بالمناخ عام ٢٠٢٠

العالم يحتاج لخطط طموحة لتخفيض الانبعاثات بنسبة ٤٥٪ عام ٢٠٣٠

كشفت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) أن الطقس المتطرف وجائحة كوفيد-١٩ عصفا معاً بملايين الأشخاص في عام ٢٠٢٠؛ ومع ذلك، عجز التباطؤ الاقتصادي المرتبط بالجائحة عن كبح عوامل تغيّر المناخ وتسارع آثاره.

ووفقاً لتقرير جديد أعدته (WMO) وشبكة واسعة من الشركاء؛ ونشر في ١٩ أبريل ٢٠٢١ لتوثيق مؤشرات النظام المناخي ٢٠٢٠، بما فيها تركيزات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة درجات الحرارة في البر والمحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الجليد وتراجع الأنهار الجليدية، والطقس المتطرف؛ تبرز الآثار على التنمية الاجتماعية الاقتصادية، والهجرة والنزوح، والأمن الغذائي، والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية.

وجاء في التقرير أن عام ٢٠٢٠ هو من أحر ثلاثة أعوام مسجلة على الإطلاق، على الرغم من التأثير التبريدي لظاهرة النينيا. إذ بلغ المتوسط العالمي لدرجات الحرارة نحو ١,٢ درجة مئوية فوق مستوى عصر ما قبل الثورة الصناعية (١٨٥٠-١٩٠٠). وكانت السنوات الست منذ عام ٢٠١٥ أحر السنوات المسجَّلة على الإطلاق. وكان العقد الممتد من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٢٠ أحر عقد مسجَّل على الإطلاق.

وقال الأمين العام للمنظمة (WMO) البروفيسور بيتيري تالاس، إنه «مر ٢٨ عاماً منذ أن أصدرت المنظمة أول تقرير عن حالة المناخ في عام ١٩٩٣ بسبب الشواغل التي أثيرت آنذاك بشأن تغير المناخ المتوقع. وعلى الرغم من تزايد فهم النظام المناخي والقدرات الحاسوبية منذ ذلك الحين، فإن الرسالة الأساسية لا تزال نفسها وباتت لدينا ٢٨ سنة أخرى من البيانات تُظهر زيادات كبيرة في درجات الحرارة فوق البر والبحر، فضلاً عن تغييرات أخرى مثل ارتفاع مستوى

سطح البحر، وذوبان الجليد البحري والأنهار الجليدية، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار. وبيّن البروفيسور تالاس أن «كل المؤشرات المناخية الرئيسية والمعلومات عن الآثار الواردة في هذا التقرير تسلط الضوء على التغير المستمر وغير المنقطع للمناخ، وتزايد وقوع الظواهر المتطرفة واشتداد حدتها، وتفاقم الخسائر والأضرار الجسيمة التي تضر بالناس والمجتمعات والاقتصادات. وسيستمر الاتجاه السلبي للمناخ على مدى العقود المقبلة بغض النظر عن نجاحنا في التخفيف من حدة تغير المناخ. ولذلك، فمن المهم الاستثمار في التكيف. ومن أقوى طرائق التكيف الاستثمار في خدمات الإنذار المبكر وشبكات مراقبة الطقس. إذ تشهد بلدان عدة من أقل البلدان نمواً ثغرات كبيرة في أنظمة الرصد الخاصة بها، وتفتقر لأحدث خدمات الطقس والمناخ والماء».

من جهته قال الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش «هذا التقرير يُبيِّن أنه لم يعد لدينا وقت نضيعه. فالمناخ يتغير وآثاره باتت تكلف الناس والكوكب الكثير للغاية. وهذه هي سنة العمل. ويتعين على البلدان الالتزام بالوصول إلى انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠. ويتعين عليها أن تقدّم، قبل عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في غلاسكو في نوفمبر ٢٠٢١، خططاً مناخية وطنية طموحة تخفض، بحلول عام ٢٠٣٠، الانبعاثات العالمية بنسبة ٤٥ في المائة مقارنةً بمستويات عام ٢٠١٠. وعليها أن تتحرك الآن لحماية الناس من الآثار الكارثية لتغير المناخ».



تحمّض المحيطات أضر بالنظم الإيكولوجية والحياة البحرية

وفي عام ٢٠٢٠، أضافت جائحة كوفيد-١٩ بعداً جديداً وغير مرحب به إلى المخاطر المتعلقة بالطقس والمناخ والماء، مع آثار مشتركة واسعة النطاق على صحة الإنسان ورفاهيته. وأدت القيود المفروضة على التنقل، والركود الاقتصادي، والاضطرابات التي يشهدها القطاع الزراعي إلى تفاقم آثار الظواهر المناخية والأحوال الجوية المتطرفة على امتداد سلسلة الإمدادات الغذائية بأكملها، مما أدى إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وتباطؤ عمليات تقديم المساعدات الإنسانية. وأدت الجائحة أيضاً إلى اضطرابات في عمليات رصد الطقس وتعقيد الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث.

وأوضح التقرير كيف يشكل تغير المناخ خطراً على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة عن طريق سلسلة متتالية من الظواهر المترابطة. إذ يمكن لتلك الظواهر أن تؤدي إلى تعزيز أو تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وفضلاً عن ذلك، يوجد احتمال لظهور حلقات تأثير متبادل مستمرة تهدد بإدامة الحلقة المفرغة لتغير المناخ.

ووفقاً للتقرير استمرت تركيزات غازات الاحتباس الحراري الرئيسية في الزيادة في عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ ، وتجاوز المتوسط العالمي للكسور الجزيئية لغاز ثاني أكسيد الكربون ٤١٠ أجزاء في المليون، وإذا اتبع تركيز ثاني أكسيد الكربون التوجه نفسه، فسيبلغ أو يتجاوز ٤١٤ جزءاً في المليون في عام ٢٠٢١. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة « UNEP»، أدى التباطؤ الاقتصادي إلى خفض مؤقت في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكن لم يكن له أي تأثير ملحوظ في تركيزات الغلاف الجوي.

وتمتص المحيطات نحو ٢٣ ٪ من الانبعاثات السنوية البشرية لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، مما يساعد في التخفيف من آثار تغير المناخ. ومع ذلك، يتفاعل ثاني أكسيد الكربون مع مياه البحر، مما يقلل من درجة الحموضة ويؤدي إلى تحمض المحيطات. فيقلل ذلك من قدرة المحيطات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي. ووفقاً للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات « IOC» ، استمر تحمض المحيطات وتناقص الأكسجين فيها، مما أضر بالنظم الإيكولوجية والحياة البحرية ومصائد الأسماك.

كما تمتص المحيطات أيضاً أكثر من ٩٠ ٪ من الحرارة الزائدة الناتجة عن الأنشطة البشرية. وشهد عام ٢٠١٩ أعلى محتوى حرارة في المحيطات على الإطلاق، ووفقاً لمرفق كوبرنيكوس البحري التابع للاتحاد الأوروبي، شهدت أكثر من ٨٠ ٪ من مساحة المحيطات موجة حرارة بحرية واحدة على الأقل. وكانت نسبة المحيطات التي شهدت موجات حرارة بحرية «قوية» (٤٥ ٪) أعلى من تلك التي شهدت موجات حرارة بحرية «معتدلة» (٢٨ ٪).

الغلاف الجليدي

منذ منتصف الثمانينات، ارتفعت درجات حرارة الهواء السطحي في منطقة القطب الشمالي أسرع من المتوسط العالمي بمرتين على الأقل. وقد يكون لذلك عواقب جسيمة على النظم الإيكولوجية في منطقة القطب الشمالي فضلاً عن المناخ العالمي بسبب الآثار المتبادلة المتنوعة مثل ذوبان التربة الصقيعية التي تطلق غاز الميثان في الغلاف الجوي. وبلغت الرقعة الدنيا للجليد البحري في منطقة القطب الشمالي في عام ٢٠٢٠ بعد ذوبان الصيف ٣,٧٤ مليون كيلومتر مربع، وهي المرة الثانية فقط على الإطلاق التي تنحسر فيها تلك الرقعة إلى أقل من ٤ ملايين كيلومتر مربع. ورُصدت درجات قياسية من تقلص رقعة الجليد البحري في شهرَي تموز/ يوليو وتشرين الأول/ أكتوبر. وأدت درجات الحرارة المرتفعة القياسية في شمال الدائرة القطبية الشمالية في سيبيريا إلى تسارع ذوبان الجليد البحري في بحر سيبيريا الشرقي وبحر لابتيف اللذين شهدا موجة حرارة بحرية مطولة؛ وظلت رقعة الجليد البحري في أنتاركتيكا قريبة من المتوسط الطويل الأجل. ومع ذلك، أظهر الغطاء الجليدي في أنتاركتيكا توجهاً قوياً نحو فقدان الكتلة منذ أواخر التسعينيات. وقد تسارع هذا التوجه في عام

٢٠٠٥ تقريباً، وباتت أنتاركتيكا تفقد حالياً ما بين ١٧٥ و٢٢٥ غيغا طناً في السنة تقريباً بسبب زيادة معدلات تدفق الأنهار الجليدية الرئيسية في غرب أنتاركتيكا وشبه جزيرة أنتاركتيكا. ويعادل فقدان ٢٠٠ غيغا طن من الجليد في السنة ضعف التصريف السنوي لنهر الراين في أوروبا تقريباً.


مواجهة أخطار التغيرات المناخية بالاستثمار في التكيّف والانذار المبكر وشبكات مراقبة الطقس

الفيضانات وحالات الجفاف

هطلت أمطار غزيرة وفيضانات واسعة النطاق على أجزاء كبيرة من أفريقيا وآسيا في عام ٢٠٢٠. وأثرت في جزء كبير من منطقة الساحل ومنطقة القرن الأفريقي الكبرى، مما أدى إلى تفشي الجراد الصحراوي. وشهدت شبه القارة الهندية والمناطق المجاورة، والصين، وجمهورية كوريا واليابان، وأجزاء من جنوب شرق آسيا، معدلات سقوط أمطار عالية بشكل غير عادي في أوقات مختلفة من السنة. وأثر الجفاف الشديد في أجزاء عديدة من المناطق الداخلية من أمريكا الجنوبية في عام ٢٠٢٠، وكانت المناطق الأكثر تضرراً هي شمال الأرجنتين وباراغواي والمناطق الحدودية الغربية في البرازيل. وقُدِّرت الخسائر الزراعية بنحو ٣ مليارات دولار أمريكي في البرازيل، مع تكبد الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي خسائر إضافية. واستمر الجفاف الطويل الأجل في أجزاء من جنوب القارة الأفريقية، ولا سيما في مقاطعتي كيب الشمالية وكيب الشرقية في جنوب أفريقيا، على الرغم من أن أمطار الشتاء ساعدت في استمرار التعافي من ظاهرة الجفاف المتطرف التي بلغت ذروتها في عام ٢٠١٨.

الحرارة والحرائق

في عام ٢٠٢٠، كانت درجات الحرارة في جزء كبير من المنطقة القطبية الشمالية السيبيرية أعلى من المتوسط بأكثر من ٣ درجات مئوية، مع تسجيل درجة حرارة قياسية بلغت ٣٨ درجة مئوية في بلدة فيرخويانسك. ورافق ذلك حرائق غابات مطولة وواسعة النطاق.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، اندلع أكبر حريق سُجل على الإطلاق في أواخر الصيف والخريف. وساهم الجفاف الواسع النطاق في اندلاع الحرائق، إذ كانت الفترة الممتدة من يوليو إلى سبتمبر أحر وأجف فترة مسجلة في الجنوب الغربي. وبلغت درجة الحرارة في وادي الموت بكاليفورنيا ٥٤,٤ درجة مئوية في ١٦ أغسطس، وهي أعلى درجة حرارة معروفة في العالم في السنوات الثمانين الماضية على الأقل. وفي منطقة البحر الكاريبي، حدثت موجات حر كبيرة في أبريل وسبتمبر. وسجلت كوبا درجة حرارة وطنية قياسية جديدة بلغت ٣٩,٧ درجة مئوية في ١٢ أبريل. وسجلت دومينيكا

وغرينادا وبورتوريكو معدلات وطنية أو إقليمية قياسية في موجات الحرارة في شهر سبتمبر.



الأعاصير المدارية

مع وجود ٣٠ عاصفة مسماة، شهد موسم الأعاصير في شمال المحيط الأطلسي لعام ٢٠٢٠ أكبر عدد من العواصف المسماة المسجلة. إذ سُجِّل رقم قياسي ببلوغ ١٢ عاصفة اليابسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما حطم الرقم القياسي السابق وهو تسع عواصف. وقد بلغ إعصار لورا درجة الشدة ٤ ووصل إلى اليابسة في ٢٧ أغسطس في غرب لويزيانا، مما أدى إلى أضرار جسيمة وخسائر اقتصادية بلغت ١٩ مليار دولار أمريكي. وأدى إعصار لورا أيضاً، أثناء تشكله، إلى فيضانات أحدثت أضراراً واسعة النطاق في هايتي والجمهورية الدومينيكية. وكانت العاصفة الأخيرة من الموسم، وهي عاصفة إيوتا، أشد عاصفة إذ بلغت درجة الشدة ٥ قبل أن تصل إلى اليابسة في أمريكا الوسطى. وكان إعصار أمفان الذي وصل إلى اليابسة في ٢٠ مايو بالقرب من الحدود بين الهند وبنغلاديش، أكثر الأعاصير المدارية تكلفة على الإطلاق بالنسبة لشمال المحيط الهندي، إذ بلغت الخسائر الاقتصادية المُبلغ عنها في الهند نحو ١٤ مليار دولار أمريكي. وكان أقوى إعصار مداري هذا الموسم هو إعصار غوني (رولي). إذ عبر شمال الفلبين في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر بسرعة رياح متوسطة على مدى ١٠ دقائق بلغت ٢٢٠ كيلومتراً في الساعة (أو أكثر) قبل بلوغ اليابسة، فكان من أشد الأعاصير التي تبلغ اليابسة على الإطلاق. وتسبب إعصار هارولد المداري في أضرار كبيرة في جزر فانواتو الشمالية في ٦ أبريل، حيث

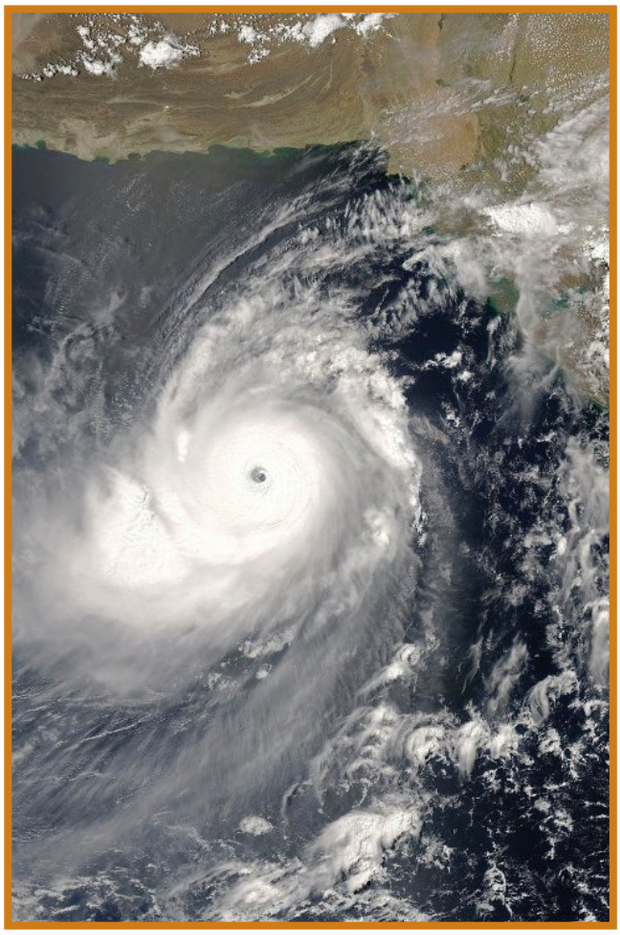

ألحق أضراراً بنحو ٦٥ ٪ من السكان وأسفر عن أضرار في فيجي وتونغا وجزر سليمان. وجلبت عاصفة أليكس في أوائل أكتوبر رياحاً شديدة إلى غرب فرنسا مع هبوب رياح وصلت سرعتها إلى ١٨٦ كم/ الساعة، في حين غطت

الأمطار الغزيرة منطقة واسعة. وكان يوم ٣ أكتوبر أكثر الأيام رطوبة في المملكة المتحدة بمتوسط وطني قدره ٣١,٧ ملم، في حين هطلت أمطار غزيرة بالقرب من ساحل البحر المتوسط على جانبي الحدود الفرنسية الإيطالية حيث تجاوز إجمالي الأمطار على مدى ٢٤ ساعة ٦٠٠ ملم في إيطاليا و٥٠٠ ملم في فرنسا. وشملت العواصف المتطرفة الكبرى الأخرى عاصفة برد في كالغاري (كندا) في ١٣ يونيو، تجاوزت بعدها الخسائر المؤمن عليها مليار دولار أمريكي، وعاصفة برد في طرابلس (ليبيا) في ٢٧ أكتوبر حيث بلغ سمك البرد فيها ٢٠ سم وصحبتها أحوال جوية باردة غير عادية.

آثار جائحة كوفيد-١٩

ووفقاً للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، شهد عام ٢٠٢٠ تضرر أكثر من ٥٠ مليون نسمة من الكوارث المرتبطة بالمناخ (الفيضانات والجفاف والعواصف) فضلاً عن جائحة كوفيد-١٩ التي أدت أيضاً إلى تفاقم حالات انعدام الأمن الغذائي وأضافت طبقة أخرى من المخاطر إلى عمليات الإجلاء والإنعاش والإغاثة المتصلة بالظواهر الشديدة التأثير. وتسبب إعصار هارولد، الذي ضرب فيجي وجزر سليمان وتونغا وفانواتو وكان من أقوى العواصف المسجلة على الإطلاق في جنوب المحيط الهادئ، في نزوح نحو ٥٠٠ ٩٩ شخص. وبسبب عمليات الإغلاق والحجر الصحي الناتجة عن الجائحة ، تعرقلت عمليات الاستجابة والإنعاش مما أدى إلى تأخيرات في توفير المعدات والمساعدات. ففي الفلبين، على الرغم من إجلاء أكثر من ١٨٠ ألف شخص بصورة استباقية قبل إعصار فونغفونغ (أمبو) المداري في منتصف مايو، أدت ضرورة اتخاذ تدابير التباعد الاجتماعي إلى عدم إمكانية نقل السكان بأعداد كبيرة واستخدام نصف سعة استيعاب مراكز الإجلاء فقط. وفي شمال أمريكا الوسطى، كان نحو ٥,٣ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية منهم ٥٦٠ ألف من النازحين داخلياً قبل بداية الجائحة. ولذلك، شهدت عمليات الاستجابة لإعصاري إيتا ويوتا ظروف ضعف معقدة ومترابطة.



انعدام الأمن الغذائي

أدت الصراعات والتباطؤ الاقتصادي فضلاً عن تقلبات المناخ وظواهر الطقس المتطرفة إلى تفاقم حالات انعدام الأمن الغذائي منذ عام ٢٠١٤. وعاني نحو ٦٩٠ مليون شخص، أي ٩ ٪ من سكان العالم، من نقص التغذية، وعانى ٧٥٠ مليون شخص، أي زهاء ١٠ ٪، من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٩. وبين عامَي ٢٠٠٨ و٢٠١٨، كلفت آثار الكوارث القطاعات الزراعية في اقتصادات البلدان النامية أكثر من ١٠٨ مليارات دولار من المحاصيل والماشية المفقودة أو التالفة. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، زاد عدد الأشخاص المصنفين على أنهم يعانون أزمات وحالات طوارئ ومجاعات إلى نحو ١٣٥ مليون شخص في ٥٥ بلداً. وقد شلت آثار جائحة كوفيد-١٩ الزراعة والنظم الغذائية، مما أضر بمسارات التنمية والنمو الاقتصادي. وفي عام ٢٠٢٠، أضرت الجائحة مباشرةً بالعرض والطلب الغذائيين، مع حدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد المحلية والوطنية والعالمية، مما أخل بالقدرة على الحصول على المحاصيل الزراعية والموارد والخدمات اللازمة للحفاظ على الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ظهرت تحديات كبيرة أمام إدارة انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم نتيجة للقيود المفروضة على الحركة والتي تفاقمت بسبب الكوارث المتصلة بالمناخ.

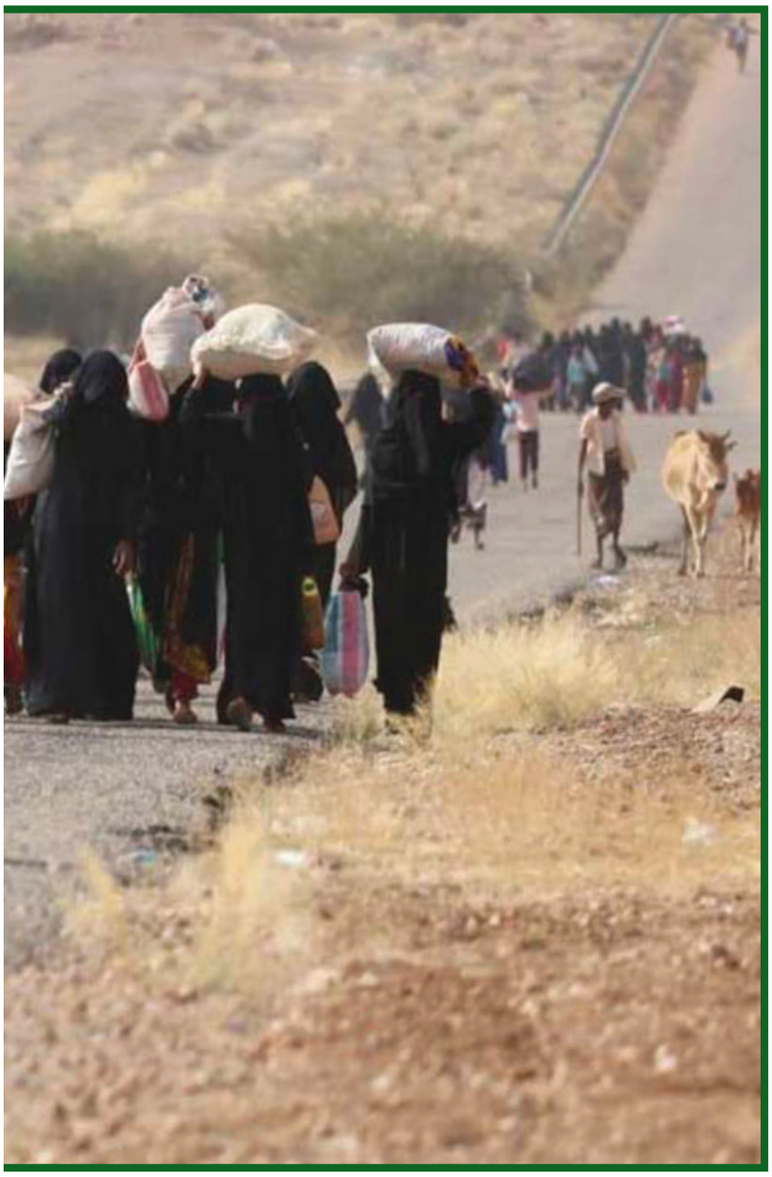

النزوح

وفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي، تسببت الأحداث المتعلقة بالطقس، على مدى العقد الماضي (٢٠١٠-٢٠١٩)، في نزوح نحو ٢٣,١ مليون شخص في المتوسط كل سنة، معظمهم داخل الحدود الوطنية. وسُجِّل خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ نحو ٩,٨ مليون حالة نزوح تُعزى إلى حد كبير إلى الأخطار والكوارث الناجمة عن الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، وتركزت أساساً في جنوب وجنوب شرق آسيا والقرن الأفريقي. ومن المتوقع أن تؤدي الظواهر التي وقعت في



النصف الثاني من العام، بما في ذلك حالات النزوح المرتبطة بالفيضانات في جميع أنحاء منطقة الساحل، وموسم الأعاصير النشط في المحيط الأطلسي، وآثار الأعاصير في جنوب شرق آسيا، إلى جعل مجموع الحالات هذا العام قريباً من المتوسط المسجَّل على مدى العقد. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، فإن العديد من حالات النزوح الناجمة عن الظواهر الهيدرولوجية قد أصبحت طويلة أو مطولة بالنسبة للأشخاص غير القادرين



على العودة إلى ديارهم السابقة أو الذين يفتقرون لأي خيار للاندماج محلياً أو الاستقرار في أماكن أخرى. وقد يتعرض هؤلاء الأشخاص أيضاً للتهجير المتكرر، مما لا يمهلهم سوى القليل من الوقت للتعافي بين صدمة وأخرى.

ويرى صندوق النقد الدولي (IMF)، فإن الركود العالمي الحالي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ قد يجعل من الصعب وضع السياسات اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ، ولكنه يتيح أيضاً فرصاً لوضع الاقتصاد على مسار أكثر اخضراراً من أجل تعزيز الاستثمار في البنى التحتية العامة الخضراء والقادرة على الصمود، ومن ثم دعم الناتج المحلي الإجمالي والعمالة خلال مرحلة الإنعاش؛ مضيفاً يمكن لسياسات التكيف الرامية إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، مثل الاستثمار في البنى التحتية الأساسية المقاومة للكوارث ونظم الإنذار المبكر، وتقاسم المخاطر من خلال الأسواق المالية، وتطوير شبكات السلامة الاجتماعية، أن تحد من أثر الصدمات المتصلة بالطقس وتساعد الاقتصاد على التعافي بشكل أسرع.

الحركة الدولية تدعو قطاع العمل الإنساني للتوقيع عليه

ميثاق المناخ يعزّز جهود المنظمات الإنسانية في مواجهة التهديدات البيئية

تدعو الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر جميع المُنظَّمات الإنسانية إلى التوقيع على ميثاق المناخ والبيئة للمُنظَّمات الإنسانية، الذي اعتمدته ٢٥ مُنظَّمةً منذ إطلاقه قبل شهر؛ وذلك تأكيداً للدور الرئيس لقطاع العمل الإنساني في معالجة أزمتي المناخ والبيئة.

وصُمِّمَ الميثاق، الذي يبتغي تعزيز الالتزام الجاد بالعمل المناخي على مستوى المجتمع الإنساني، من أجل جميع المُنظَّمات الإنسانية، الكبيرة منها والصغيرة. وقامت بتطويره اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، بدعم من لجنة استشارية وبالتشاور مع قطاع العمل الإنساني. ويهدف إلى توجيه قطاع العمل الإنساني في تعامله مع المخاطر المتزايدة الناجمة عن تغيُّر المناخ، وإلى معالجة بصمته الكربونية والبيئية.

وقال السيد Jagan Chapagain، الأمين العام للاتحاد الدولي: «إن تغيُّر المناخ تهديد وجودي للبشرية، وعلى القطاع الإنساني بأكمله أن يأخذه مأخذ الجد. وتدرك المجتمعاتُ المحليةُ المتضررةُ من تغيُّر المناخ في جميع أنحاء العالم حجمَ ذلك التهديد، وكذلك المتطوعون والموظفون لدى الصليب الأحمر والهلال الأحمر الذين يعملون إلى جانبها كل يوم. ولا يزال هناك الكثير مما يتعيَّن القيام به للحد من المخاطر التي تواجهها المجتمعات المحلية، ومساعدتها على بناء قدرتها على الصمود والتكيُّف مع الصدمات المناخية، وضمان أن تعمل المُنظمَّات الإنسانية على الحد من الآثار البيئية الناجمة عن أنشطتها.»

من جهته قال السيد Robert Mardini، المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمر: «ليس لدينا ترف إضاعة الوقت. فعلينا أن نتكاتف كمجتمع إنساني، لتعزيز خبرتنا ومواجهة أزمتي المناخ والبيئة بشكل ملائم. إذ إن تضافر الجهود أضحى أمرًا بالغ الأهمية إذا أردنا الحد من آثار هاتين الأزمتين على أشد الناس ضعفًا.»

أما السيد Ignacio Packer، المدير التنفيذي للمجلس الدولي للوكالات التطوعية فقال: «تؤثر أزمة المناخ في العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم، ويجب علينا أن نُكثِّف من جهودنا الجماعية ونُعزِّزها من أجل التصدِّي لهذا التحدي. وكشبكة، فقد وقَّعنا على ميثاق المناخ والبيئة للمُنظَّمات الإنسانية في الجمعية العامة الثامنة عشرة للمجلس الدولي للوكالات التطوعية. ونشجع الغير على التوقيع والمشاركة في التنفيذ، إذ إن قدرتنا على المشاركة هي أشد نقاط قوة قدرتنا الاستراتيجية.»

إن ميثاق المناخ والبيئة للمُنظَّمات الإنسانية هو وثيقة أُعدت من أجل المُنظَّمات الإنسانية وبواسطتها، وهو يهدف إلى مساعدتها على الاضطلاع بدورها وترسيخ مكانتها وأهميتها في معرض الاستجابة لأزمتي المناخ والبيئة؛ وتسعى الحركة الدولية إلى جمع عدد كبير من التوقيعات قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيُّر المناخ **(COP26)** المُقرَّر عقده في نوفمبر ٢٠٢١ لتأكيد الالتزام القوي من المجتمع الإنساني بتصعيد مواجهته لأزمتي المناخ والبيئة.

وفيما يلي نص ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية:

مسودة ١

مقدمة

إن عواقب الأزمات المناخية والبيئية اليوم خطيرة. والمجتمعات الأشد فقراً وضعفًا في العالم هي الأشد تضررا، رغم أن نصيبها في خلق المشكلة من الأصل هو الأقل. وتؤثر الأزمات بالفعل على حياة الناس بجميع أبعادها، من سلامتهم إلى غذائهم ومياههم وأمنهم الاقتصادي، فضلاً عن صحتهم الجسدية والنفسية. ومن دون خفض جذري وفوري لانبعاثات غازات الدفيئة يحيق الخطر بمستقبلنا، ولن تتمكن المنظمات الإنسانية من تقديم استجابة مناسبة للاحتياجات المتزايدة. إن الاستثمار الكبير في قدرة المجتمع على الصمود، بما في ذلك تدابير إدارة وحماية النظم البيئية الهشة لكوكبنا، أمر ضروري لمنع الموت والمعاناة.

IFRC

الغرض

بصفتنا منظمات إنسانية محلية ووطنية ودولية، فإننا ندرك أنه تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تتمثل في دعم تخفيف حدة تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك دعم الاستدامة البيئية، لتخفيف العبء الملقى على عاتق المجتمعات الأكثر ضعفًا. يهدف هذا الميثاق إلى تحسين جودة عملنا والأثر الذي يتركه. وفي الوقت الذي نوقع فيه هذا الميثاق، لا ينفذ العديد من المنظمات الإنسانية بعد جميع الالتزامات الواردة أدناه، لكننا سنتحرك بسرعة لوضعها موضع التنفيذ.

يسترشد هذا الميثاق بأهداف «اتفاق باريس بشأن تغير المناخ» و«إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث» و«أهداف التنمية، فضلًا عن الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويهدف الميثاق إلى تكميل المعايير الإنسانية الرئيسية، مثل مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال أعمال الإغاثة في حالات الكوارث لعام ١٩٩٤ ،و«المعايير الإنسانية » و«مشروع اسفير - الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية». التزاماتنا

١ ـ نلتزم بمواءمة دعمنا للمجتمعات وتعزيزه تدريجياً للتأقلم مع تبعات أزمات المناخ والأزمات البيئية والاستعداد لها بصورة أفضل

سنستثمر في تعزيز قدرة المجتمع على الصمود أمام الصدمات، من خلال الحد من المخاطر والتأهب والعمل الاستباقي والاستجابة والتعافي، التي تركز على إعادة البناء على نحو أفضل. سوف تستند جهودنا إلى تحليلات سليمة للمخاطر وتسترشد بالمخاطر المتطورة في مناخ وبيئة يشهدان تغيراً مستمرًا، وبالمعارف المحلية والمستقاة من السكان الأصليين. وهذا يشمل تحديد وإدماج أفضل المعلومات المناخية المتاحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد في تقييم وتخطيط برامجنا وعملياتنا. عند اضطلاعنا بذلك سنولي اهتمامنا لقدرات الناس الخاصة ومواطن ضعفهم، ولكيفية تأثر هذه القدرات بالخصائص الفردية مثل الجنس أو العمر أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي، وأيضاً بالأوضاع التي تؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف، مثل الفقر أو النزوح أو الهجرة أو النزاع المسلح

٢ ـ نلتزم بتعظيم الاستدامة المناخية والبيئية لبرامجنا وعملياتنا إلى أقصى حد

سنتخذ جميع التدابير الممكنة لتجنب الأضرار التي نسببها للبيئة والمناخ وتقليلها وإدارتها، مع الحفاظ على قدرتنا على تقديم المساعدة الإنسانية القائمة على المبادئ وفي الوقت المناسب. سنعتمد وننفذ سياسات بيئية سليمة تقيم بصورة منهجية المخاطر البيئية المباشرة والبعيدة المدى، والفرص المحتملة الناشئة عن أنشطتنا، بما في ذلك المشتريات والخدمات اللوجستية والأنشطة المتعلقة بمبانينا.

سنضطلع بقياس انبعاثات غازات الدفيئة وخفضها بدرجة كبيرة. وتماشيًا مع الأهداف العالمية، سنحقق صافي انبعاثات صفر بحلول عام ٢٠٥٠. سندير استخدامنا للمياه والموارد الطبيعية إدارة مسؤولة، ونحد من النفايات المتولدة في مبانينا وبرامجنا ونديرها على نحو صحيح.

٣ ـ نلتزم بالعمل الوثيق مع المجتمعات المحلية في اتخاذ إجراءات مناخية وبيئية

الأطراف الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية هي أولى الجهات المستجيبة في الأزمات، وهي تفهم المخاطر والقدرات ومواطن الضعف المحلية. وحتى في الحلالات العصيبة، ندرك أن الأفراد والمجتمعات هم الأفضل في بناء قدرتهم على الصمود. سندعم المجتمعات من أجل فهم أفضل للمخاطر المناخية والبيئية وتصميم إجراءاتها والتعبير عن آرائها. وسنتعلم من المعرفة المحلية والمعرفة المستقاة من السكان الأصليين، بما في ذلك استراتيجياتهم في التخفيف والتكيف، وسنعمل مع المجتمعات في تصميم برامجنا وإدارتها وتنفيذها وتقييمها.

٤ـ نلتزم بالعمل التعاوني عبر القطاعات الإنسانية والإنمائية والبيئية وخارجها لتعزيز العمل المناخي

سنعزز التعاون عبر قطاع العمل الإنساني، لا سيما بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية.



وسنتعاون مع السلطات الحكومية والمنظمات البيئية والمنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والباحثين والقطاع الخاص وموردينا من أجل تعزيز خبرتنا التقنية وتطوير أنشطة مستدامة وكفالة التكامل والاتساق في جهودنا لمواجهة المخاطر المناخية والبيئية.

٥ ـ نلتزم بزيادة قدرتنا على فهم المخاطر المناخية والبيئية وتطوير حلول قائمة على الأدلة

لتعزيز قدرتنا على توقع الأزمات وتقليل آثار أنشطتنا وكفالة استدامتها، سنعمل على تعزيز فهمنا لتغير المناخ وتغيير المخاطر المناخية القصيرة الأجل والطويلة الأجل والتهديدات البيئية، وسنعمل على إنتاج البيانات ذات الصلة ومشاركتها مع الآخرين. وسنعمل على تحسين قدرتنا على استخدام العلم والأدلة والتكنولوجيا والاتصالات لمواجهة هذه المخاطر في جميع أنشطتنا.

٦ ـ نلتزم بأن نكون عوامل تغيير لحشد إجراءات مناخية أقوى وحماية البيئة

نحن نعلم أننا ليس بوسعنا القيام بذلك بمفردنا. لذا، فنحن ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة على جميع المستويات، تضطلع بها الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص والأفراد للحد من مخاطر أزمات المناخ والبيئة ومعالجة عواقبها. ونلتزم بتوجيه عملية صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بالقوانين «بناءً على المهمة والقدرات» والسياسات والممارسات، بأدلة من تجربة الناس وخبراتنا المتنامية، بما في ذلك خبرتنا عن الآثار الإنسانية الحالية والمستقبلية المحتملة للأزمات المناخية والبيئية. كما سنكثف جهودنا لتعزيز تنفيذ أفضل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة

٧ـ نلتزم بتطوير وتحسين الأهداف والمعايير في أثناء تنفيذ التزاماتنا

سوف نقيس بدقة تأثيرنا المناخي والبيئي، ونعتمد أهدافاً طموحة ونعد التقارير عن هذه الأنشطة بشفافية. سنقوم بترجمة التزاماتنا إلى أهداف محددة زمنيًا، باستخدام المعايير والتوجيهات ذات الصلة، مع الاعتراف بأن الأهداف قد تحتاج إلى المراجعة بانتظام، قد يستلزم تحويل طرق عملنا إجراء تغييرات في طريقة تفكيرنا ونُهجنا ؛ فضلاً عن تكلفة كبيرة لتحقيق الانتقال. سنستثمر الموارد اللازمة لتحقيق التزاماتنا وندعم بعضنا بعضاً في عملية التنفيذ.

ملحق: المصطلحات

التكيف «مع تغير المناخ»: هو ما نفعله للتعامل مع تغير المناخ، الفعلي أو المتوقع وتأثيراته. في النظم البشرية، يسعى التكيف إلى التخفيف من الضرر أو تجنبه أو استغلال الفرص المفيدة. وفي بعض النظم الطبيعية، قد يساعد التدخل البشري في التكيف مع التغير المناخي المتوقع وتأثيراته .(https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/٢٠١٨/٠٢/SROCC_AnnexII_FINAL.pdf)

العمل المناخي: الاجراءات العاجلة لمكافحة تغير المناخ وتأثيراته، وكذلك الخطوات المتخذة لتعزيز الصمود والقدرة التكيفية في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في البلدان كافة. والعمل المناخي هو محور الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة «المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٩»

الأزمات المناخية والبيئية: تشمل ظواهر المناخ والطقس المتطرفة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء، وتدهور الأراضي، والإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، وانبعاثات غازات الدفيئة، والقمامة البلاستيكية في البحار، والموارد الطبيعية التي يساء استغلالها، والعدوى المقاومة للمضادات الحيوية، والاستخدام الضار لمبيدات الآفات «المصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة: تقرير توقعات البيئة العالمية»



الاستدامة البيئية: حالة يمكن فيها تلبية الحاجات المتوقعة من البيئة دون تقليل قدرتها على السماح لجميع الناس بالعيش على نحو جيد في الوقت الحالي وفي المستقبل على نطاق من العمل المناخي، نحو جيد في الوقت الحاضر وفي المستقبل . ومع أن الاستدامة البيئية أوسع فإن الحد من الآثار المناخية والبيئية يمكن أن يسهم في التخفيف من التغير المناخي، على سبيل المثال عن طريق الحد من الانبعاثات وممارسات التخضير، وتعزيز قدرة الناس على التكيف مع تغير



المناخ « الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؛ الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ٢٠١٥ ؛ GEMET، ٢٠٢٠.)

التخفيف: الاجراءات التي تقلل من معدل تغير المناخ. يتحقق تخفيف آثار تغير المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو منعها، وعن طريق تعزيز الأنشطة التي تزيل هذه الغازات من الغلاف الجوي «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ .https://www.ipcc.ch// working-group/wg٣ ،

الصمود: قدرة نظام ما أو مجتمع محلي أو مجتمع معرض للأخطار على مقاومة آثار خطر ما واستيعابها والتكيف معها وتحويلها والتعافي منها، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، بطرق منها الحفاظ على الهياكل والوظائف الأساسية واستعادتها من خلال إدارة المخاطر «مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث»

التلوث البيئي الإلكتروني



الدكتور عبدالله بن محمد الهزاع

قبل الدخول إلى الموضوع الذي سوف تتناوله هذه المقالة وهو تلوث البيئة إلكترونيا **Electronic Pollution** أذكربالتعريف العام للتلوث البيئي في صورته الشاملة كما ورد في الكثير من المراجع المتخصصة, والذي يمكن إيجازه كالتالي «إرتفاع في كمية المواد المتواجدة في البيئة عن مستواها الطبيعي من المواد الغازية أو السائلة أو الصلبة , أو دخول أحد أشكال الطاقة إلى البيئة المحيطة بالكائن الحي أو غير الحي , كالطاقة الصوتية , أو الحرارية أو النشاطات الإشعاعية ' إلى درجة العجز عن تحليل تلك المواد أو الطاقة , أو تبديدها , أو تخفيفها, أو تحويلها إلى شكل آخر غير ضار بالبيئة, حتى لا تصل إلى ما يسمى بالتلوث البيئي . Environmental Pollution لجميع وبعض مكونات البيئة (الهواء - الماء - التربة - المجال السمعي - والمجال البصري) وقد بدأ الإنسان في تلويث البيئة من حيث يعلم أو لا يعلم منذ العصر الحجري حين أشعل النار بحثا عن الدفء , وتجهيز الطعام المناسب لمعيشته , وأمتد هذا الإعتداء على البيئة الطبيعية متدرجا ومتنوعا , مشكلا خطورة أوسع وأكبر مع تقدم الصناعات, والبحث عن رفاهية أكثر للحياة , إلى أن بدأت الإلفية الجديدة ٢٠٠٠ التي شهدت ثورة التقنية الإلكترونية الحديثة , والعلم عند الله إلى أين ستمتد تلك الثورة التقنية , وتكون أكثر تاثيراً في حياة الإنسان , وإعتماده عليها بدرجة أشمل, التي يجد فيها إسعادا أكثر وسهولة في التعامل لإنجاز أعماله وتحقيق مصالحه . وبلاشك بأن إنسان اليوم أدرك في وقت مبكمر

الأضرار البيئية للطفرة الصناعية بمختلف أنواعها ومجالاتها . فالعالم الحديث إدراكا منه لخطورة ذلك , وشعورا بالتغيرات البيئية , بل وظهور مؤشرات للتلوث البيئي , سواء في تغيرات ظواهر طبيعية كإرتفاع درجات الحرارة على الكرة الأرضية , والتصحر , والتقلبات المناخية , وظهور أمراض لم تكن معروفة من قبل , وأمراض زاد معدل إنتشارها بشكل لافت للإهتمام, فذهب العالم الحديث إلى محاولة وضع حد للتلوث البيئي, بل والتقليل من نسبة التلوث التي حصلت في غفلة من الناس (حكومات ومؤسسات علمية ومجتمعية) ففي عام ١٩٧٢ إنعقد مؤتمر ستوكهولم الذي يعتبر أول مؤتمر عالمي خاص بالبيئة نتج عنه ٢٦ مبدأ لأجل تهيئة حياة أفضل للإنسان , وكان شعاره « أرض واحدة one earth» . ثم أعقبه مؤتمر ريودي جانيرو ١٩٩٢ تحت شعار « قمة الأرض . earth summit» فأعقبه مؤتمر جوهانزبيرغ ٢٠٠٢ الذي شارك فيه ١٩٥ دولة , والذي أكد على أن الأمن الغذائي من أركان الأمن البيئي .وفي عام ٢٠١٠ كان برنامج مونتفيدو حيث تم وضع مفهوم قانون البيئة , وأكد على الحاجة لدعم الدول لتطوير سيادة القانون البيئي في سياق الإدارة البيئية , وتطوير تشريعات بيئية , وأطر قانونية ملائمة للحياة . وبعد تلك المقدمة المختصرة عن التلوث البيئي , والإهتمام الأممي بمعالجته والحد من أبعاده وآثاره , ففي السطور التالية سيكون الحديث وبشكل مختصر ومركز أيضا عن التلوث البيئي الإلكتروني , وفي سطور لن تكون أكثر من مدخل لهذه المشكلة البيئية دون الخوض في تفاصيل أضرارها , ولا الإجراءات الإحترازية للتقليل من أخطارها , ولكن من منبر هذه المجلة الإنسانية « معكم « التي تصدرها منظمة تعتني بالإنسانية , شعرت بأن هذا الملوث البيئي الجديد يستحق المزيد من البحث والدراسة المتعمقة لآثاره على البيئة, وبشكل أكثر على الصحة العامة , كون التلوث الإلكتروني يبدأ من داخل البيت الصغير للأسرة الواحدة إمتدادا إلى اللانهاية من الكون بكل محتوياته , ومما حدا بي إلى إختيار هذا الموضوع , أن أصبحت الإلكترونيات تشكل جزءاً هاماً في حياة الإنسان , بل أصبحت في غالبها المسير لشؤون حياته , وأمتلكت جل إهتماماته , ولا يمكنه الإنفكاك منها , ولا الإبتعاد عنها من صغره إلى كبره , في عافيته وفي مرضه , وجيل النشء الحالي « جيل التقنية « المرتبط على مدار الساعة بالأجهزة الذكية , والألعاب الإلكترونية الذي يتعامل معها منذ الأعوام الأولى في حياته قبل وصوله إلى السن القانوني لدخول المدرسة إستمرارا إلى مراحل عمره المتأخرة , فأجهزة الكمبيوتر , وأجهزة الطبخ , والتلفزيونات , وأجهزة التواصل , وأبراج الإتصالات , والأقمار الصناعية , كل هذه الأشياء تبعث بموجات متنوعة كهربائية والكترونية تحيط جسم الإنسان تنفث في البيئة المحيطة به , وينفذ شيء

منها إلى داخل جسمه , وتلك الموجات ذات أثر مؤكد على العناصر الموجودة في خلايا الجسم . ومع جائحة كورونا , ظهرت الحاجة إلى التعليم عن بعد , وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات عن بعد , فأصبح جسم الإنسان أكثر حاجة إلى التعامل مع الأجهزة الإلكترونية , وأكثر إلتصاقا بها , وكذا الحال في الإدارة الإلكترونية , والعمل عن بعد , وقد أصبح البشر وكأنه يعيش في غابة واسعة من الإلكترونات , تحوم حوله , وتتسلل إلى داخله , يصطدم بها وتصطدم به , وخطورتها أنها ليست كالملوثات البيئية الأخرى , فهي لا ترى بالعين المجردة , ولا يشعر الإنسان بها في وقتها , ولا يحس بأثرها. وأصبحت خدمة تقنية لا يستطيع الإنفكاك عنها فهي وسيلة أساسية في تسيير شؤون حياته, يحتاجها في المنزل , وفي مكان العمل , وفي المستشفى , وفي الأسواق والأماكن العامة , وعلى وسائل النقل على الأرض وفي الماء وفي الجو . وجميع تلك الأجهزة الإلكترونية المشع منها وغير المشع تطلق مجموعة من الموجات تعرف ب « الطيف الإلكترونيElectromagnetic Spectrum « وقد أثبتت دراسات عديدة أن تلك الموجات عند التعرض لها بنسبة معينة فإنها تساعد على نمو خلايا في جسم الإنسان وإنقسامها مسببة سرطانات متنوعة , وتصلب في الشرايين , ولوكيميا , والشلل الرعاشي (متلازمة بارنكسون Parkinson Syndrome) , كما أن لها تأثيرا على الجهاز المناعي في الجسم , وعلى الخلايا العصبية , وإحداث مرض الزهايمر Alzheimer disease, وفقدان التركيز , والشعور بالإرهاق , والأرق , والصرع , والعصبية المفرطة , والعجز الجنسي . فهذه الأعراض والتي قد تصل إلى أمراض مزمنة , يعتمد حدوثها - بعد إرادة الله - على نسبة دخول الموجات إلى جسم الإنسان وفترة تعرضه لتلك الموجات,والذي يعرف بنسبة الإمتصاص النوعي Specific absorption rate ولكون أجهزة التلفون المحمول « الجوال « يعتبر الجهاز الذي يلازم الإنسان أكثر من الأجهزة الإلكترونية الأخرى , فلعله تجدر الإشارة هنا إلى أن الموجات التي تصدر عن الهاتف المحمول تتراوح فيما بين ٣٠٠ ميجا هيرتز - ٣٠٠ جيجا هيرتز, وهي إشعاعات غير مؤينة , فقد صدرت دراسات كثيرة تشير إلى وجود آثار سلبية على جسم الإنسان من تلك الهواتف المحمولة , منها الصداع , والتوتر , والإعياء , وقد تمتد هذه الأضرار إلى الإصابة بأمراض سرطانية , وصرع متكرر؛ والطيف التوحدي Autism Spectrum. ويعزو الكثير من الباحثين في مجال الصحة العامة إلى تزامن الشكوى من طنين الأذن مع الإستخدام المفرط للهاتف المحمول « الجوال « . ومن هنا فإن علماء الفيزياء الحيوية يحذرون وبشدة من كثرة إستخدام الهواتف المحمولة , نظرا لأثرها الواضح على النظام الإنزيمي والهرموني داخل خلية الجسم , والذي بدوره يؤثر على أعضاء الجسم الأخرى , كما يعتقد بأنه يؤدي إلى تهتك في الحمض النووي D.N.A. كما

تم إجراء دراسات على مجموعة ممن بعيشون بالقرب من محطات تقوية شبكة الإتصالات للأجهزة المحمولة , ووجد بأن الموجات التي تبثها « الإشعاعات الكهرو مغناطيسبية « ذات أثر على التوصيلات العصبية الكهربائية في الجسم , وعلى معدل هرمون الدوبامين في المخ , والمسمى ب « هرمون السعادة « وكذا علاقة تلك الموجات بأمراض سرطانية في الغدد اللمفاوية وفي المخ والثدي . ثم إن خطر التعامل مع الأجهزة الإلكترونية لا يقتصر فقط على وقت إستخدامها , بل إن نفايات تلك الأجهزة عند التخلص منها لقدمها أو لتعطلها عن العمل هو أمر آخر في غاية الخطورة على البيئة المائية والترابية وعلى الغلاف الجوي المحيط , ولابد من وجود آلية للتخلص منها بطريقة آمنة , ووضع خطة لإعادة تدويرها , فالنفايات الإلكترونية تضم ما يقارب ١٠٠٠ مادة ذات مكونات سامة منها الرصاص والزرنيخ ومركبات البروميد , كما أن توصيلات الأسلاك بداخلها مغلفة بمادة بي في سي PVC وهي مادة خطرة جدا إذا ما تعرضت إلى حرارة شديدة تنطلق منها مواد سامة .

والتساؤل الكبير : هل نتخلى عن التقنية الإلكترونية ونعود إلى ما قبل عصرها !!! أو نعود إلى الحياة البدائية !!!! بالطبع هذا تساؤل في غير محله, وغير مقبول , بل وغير ممكن , وقد أصبحت حياة اليوم تعتمد في إدارؤة شؤونها الخاصة والعامة على التقنية الإلكترونية بأجهزتها المتنوعة ومصادرها المتعددة , وتجدر الإشارة هنا إلى أن التقنية الالكترونية أصبحت في خدمة الإنسان لتفادي أخطار الكوارث الطبيعية والتقليل من آثارها وذلك من خلال الاستشعار عن بعد والكشف عن احتمالية حصول الكارثة؛ وكذا خدمة الإنسان في مرحلة الاستجابة للكارثة؛ وذلك في تحديد شدتها وحجم اضرارها ومعرفة خسائرها ورستم خطة الاستجابة لها؛ فالحكمة في أن نتوجه إلى الأخذ بالإجراءات الوقائية , إنطلاقا من ترشيد إستخدام تلك التقنية فيما يحقق حاجتنا دون إفراط , مثلها مثل الغذاء والدواء فالحاجة إليها ضرورة فنأخذ منها بقدر حاجتنا , فإن تجاوزنا الحد ما فوق الإحتياج فإنها مضرة محققة , ثم الأخذ بالقوانين المنظمة والضابطة لإستخدام التقنية الإلكترونية بدرجة آمنة تحمي الإنسان من أضرار إنبعاث موجاتها , وإن ما يعرف بإسم الضباب الإلكتروني E- smog, وهو الموجات الإلكترونية المنبعثة من أبراج ومحطات الإتصالات السلكية واللاسلكية , والموجودة بكل أسف على أسطع المباني السكنية أو قريبة من التجمعات السكنية , تصدر موجات كهرومغناطيسية قوية ., فلابد من أن يكون لدى كل دولة قانونا وطنيا للحماية من التلوث البيئي الإلكتروني . وأخيرا التوعية الشاملة للمجتمع الرسمي والشعبي بالإستخدام الأمثل للتقنية الإلكترونية, وعن أضرارها , مع أطيب الدعوات للسلامة للجميع , والعيش في بيئة نظيفة خالية من جميع الملوثات البيئية ,,,

مستشار أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر







المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

ARAB RED CRESCENT AND RED CROSS ORGANIZATION

من أجل الإنسانية نعمل



الحسابات الرسمية للمنظمة العربية
للهلال الأحمر والصليب الأحمر

https://twitter.com/ArcoGeneral

https://www.youtube.com/arabrcrc

http://www.arabrcrc.org/

https://twitter.com/arabrcrc

https://instagram.com/arabrcrc

https://www.facebook.com/arabrcrc


المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر
Arab Red Crescent and Red Cross Organization
ARCO
تدوير النفايات..
صحة بيئية
ومصلحة اقتصادية